

أوراق عمل مشروع:

**"تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المحلي
الفلسطينية من أجل بناء الدولة الفلسطينية"**

**Policy Papers
within the Project:**

**"Enhancing Cooperation among Palestinian CBOs
to Strengthen a Future Palestinian State"**

**مارس ٢٠١٩
غزة - فلسطين**

**March 2019
Gaza- Palestine**



FOR STRATEGIC STUDIES

بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية

A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

أوراق عمل مشروع:

"تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المحلي الفلسطينية من أجل بناء

الدولة الفلسطينية"

مارس 2019

غزة – فلسطين

الآراء الواردة في أوراق العمل لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

الفهرس

3.....	مقدمة
5.....	آليات تمكين النساء العاملات في المشاغل الصغيرة اقتصاديًا واجتماعيًا
16	أثر بطالة الخريجين على المجتمع الفلسطيني
23	أثر الانقسام على البنية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني
32	رؤى شبابية تجاه أجندة السياسات الوطنية 2022
42	الحق في المدينة والمشاركة السياسية للشباب
49	الشباب والانقسام : ورقة حقائق حول مبادرة أنا وطني
57	سبل تعزيز دور الشباب في حوار السياسات وتحقيق المصالحة والوحدة في المحافظات الفلسطينية....
64	تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة
71	اثر الانقسام على المشاركة السياسية للنساء
76	أثر العنف النفسي على واقع المرأة الفلسطينية
83	نحو البوصلة الحقيقية للإعلام الفلسطيني
91	سبل تصحيح الصور النمطية بين أهالي المحافظات الفلسطينية: غزة والقدس كنموذج
98	أثر سياسات الاحتلال في تعزيز التسرب المدرسي في فلسطين
111.....	المعيقات التي تواجه مريضات السرطان الفلسطينيات، ومقترحات لحلها
117.....	حرية التجمع السلمي بين مطرقة الاحتلال وسندان الانقسام
127.....	الانقسام الفلسطيني وأثره على السلم الاهلي والعدالة الاجتماعية
131.....	إستراتيجية مؤسسات المجتمع المدني لمتطلبات السلم الأهلي والوحدة المجتمعية
135.....	المؤسسات الشريكة في المشروع

مقدمة

تمثل أوراق العمل بين دفقي هذا الكتاب جزءاً من أنشطة مشروع "تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المحلي الفلسطينية من أجل بناء الدولة الفلسطينية"، يهدف هذا المشروع الى تعزيز العمل والتفاعل بين منظمات العمل الأهلي على المستوى الوطني لتقديم رؤى علمية ومقترحات سياسية تدعم تجاه بناء الدولة الفلسطينية، قامت بال ثينك بتنفيذ ورشات لعرض ومناقشة هذه الرؤى ضمن أوراق عمل تتناول قضايا مختلفة تهم المجتمع الفلسطيني حيث تشارك 34 مؤسسة من مؤسسات العمل الأهلي في المحافظات الشمالية والجنوبية الفلسطينية في تنفيذ مبادرات مختلفة ضمن المشروع حول عدة قضايا ، لانتاج هذه الأوراق كمخرج رئيسي للمبادرات.

المؤسسات المشاركة التي عملت على انتاج هذه الأوراق قد استهدفت مختلف فئات المجتمع في عدة جلسات نقاش سابقة جمعت فيها هذه الفئات من كل المحافظات الفلسطينية الشمالية والجنوبية في آن واحد عبر السكايب، لمناقشة القضايا التي تهم كل الأطراف والخروج بورقة واحدة تحمل صوت وطني فلسطيني واحد.

تم اعداد هذه الاوراق بناء على نتائج النقاش والحوار الذي تم بين فريقى المؤسستين الشريكتين في كلا جناحي الوطن. لذلك لا تعتبر أوراقاً بحثية أكاديمية تستند بشكل صارم الى أدوات البحث العلمي إذ لم يكن هذا هدف النشاط الخاص بإعداد أوراق العمل بل كان الهدف توثيق جهود المؤسسات الشريكة في النقاش والحوار ورصد النتائج والتوصيات التي تمخضت عن ذلك. أخيراً تم ترتيب الاوراق حسب المواضيع المطروحة في حيث قُسمت الى ستة محاور يتضمن كل منها الاوراق التي تعالج القضايا التي تدخل في موضوع المحور.

المحور الاقتصادي والاجتماعي

- آليات تمكين النساء العاملات في المشاغل الصغيرة اقتصاديًا واجتماعيًا
- أثر بطالة الخريجين على المجتمع الفلسطيني
- أثر الانقسام على البنية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني

آليات تمكين النساء العاملات في المشاغل الصغيرة اقتصاديًا واجتماعيًا

ارادة / الحاضنة الأولى لسيدات الأعمال في فلسطين وجمعية زينة التعاونية

الخليل- غزة

المقدمة:

إن تمكين المرأة بشكل عام، وزيادة مشاركتها بشكل خاص، يعتبر هدف مشترك بين جميع الدساتير والقوانين واتفاقيات المرأة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبشكل الامر تحدي خاص في الدول والكيانات النامية كالأراضي الفلسطينية؛ حيث تبرز أهمية المرأة من خلال حجمها مجتمعيًا، ودورها الفعال في المشاركة في عملية التنمية.

يعتبر تمكين المرأة أحد أهداف التنمية المستدامة للعام 2030، بالتالي فوجود التكامل بين اسهامات المرأة في بناء المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وبين دعم وتعزيز قراراتها في النهوض وإعادة التنظيم، يشكل تحدي مهم وأساسي، وهو من متطلبات التنمية المستدامة، بحسب اعلان الأمم المتحدة في سبتمبر 2000؛ لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالفقر والجهل والجوع. ورغم ذلك لازالت المرأة الفلسطينية تعاني من تهميش اجتماعي واقتصادي، يزيد من تعميق الفجوة بينها وبين المجتمع الذي تنتمي إليه، وبطء في حصولها على حقوقها الطبيعية؛ مما يساهم في تأخير الانطلاق نحو التنمية الشاملة.

المشكلة:

تبلغ نسبة النساء العاملات في المشاغل الصغيرة في غزة والخليل حوالي 17% من حجم القوى العاملة النسوية (الإحصاء، 2018). وبالرغم من ذلك، تتعرض تلك النساء لانتهاكات واسعة، لاسيما فيما يتعلق بحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية، في ظل أوضاع معيشية صعبة، وعدم التزام أصحاب المشاغل الصغيرة في توفير بيئة عمل ملائمة لهن.

رغم تبني السلطة الفلسطينية لبعض السياسات التي تصب في تطوير مشاركة المرأة، وتطوير المرجعيات المؤسسية للمساهمة جزئيا في حماية حقوقها؛ إلا أن المرأة الفلسطينية لازالت تعاني من بطيء في التقدم على صعيد حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، كذلك مساهمتها في بناء السياسات

وصنع القرارات المتعلقة بحقوقها؛ بسبب الأوضاع السياسية والاجتماعية التي تلحق بالقضية الفلسطينية بشكل عام، وأوضاع النساء الفلسطينيات العاملات بشكل خاص.

الأهداف:

تحاول هذه الورقة معالجة إشكالية النساء العاملات في المشاغل الصغيرة، ومحاولة طرح سياسات فاعلة تساعد النساء في حصولهن على حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية بشكل كامل وفقاً للقوانين الفلسطينية والدولية، التي صانت للنساء حقوقهن الضائعة. وذلك من خلال تقديم حلول وبدائل تساهم في تمكين النساء العاملات في المشاغل الصغيرة من المشاركة بشكل فاعل في رسم سياسات وصنع قرارات تتعلق بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

النساء العاملات في المشاغل الصغيرة وحقوقهن المهمشة:

الابعاد الحقوقية وفقاً للدستور

بالرجوع للقانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003، نجد أن الباب الثاني المتعلق بالحقوق والحريات العامة، يمثل جزء من مواده منطلقاً مهماً، ويشكل نوعاً من الاجبار لكافة الاشكال المؤسسية؛ بعدم الاخلال بالمعاني والقيم الرفيعة التي أشار لها القانون.

حيث تفيد المادة التاسعة بأن الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء، لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة. وهذا يجعل المرأة على قدم المساواة أمام القانون، ولا تخضع للتمييز أياً كان شكله. وتشير مادة 10 إلى أن حقوق الانسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام، وتعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام الى المعاهدات والمواثيق الدولية التي تحمي حقوق الانسان، وهنا يجب الإشارة الى المسؤوليات التي تقع على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية، ككيان يضمن صون هذه الحقوق وتنفيذها.

في حين أوضحت المادة 25 أن العمل هو حق لكل مواطن، وهو واجب وشرف تسعى السلطة لتوفيره لكل قادر عليه، وتنظم علاقات العمل بما يكفل العدالة للجميع، ويوفر الرعاية والامن والرعاية الصحية والاجتماعية. تمثل هذه المادة بما لا يدع مجالاً للشك الدور الأساسي الملقى على

عاتق السلطة في تنظيم العمل، والمشغلين وحقوق العاملين والتعويضات الملائمة، والرعاية السليمة عبر قانون عمل يوفر جميع المتطلبات السابقة لجميع العاملين على حد سواء، ودون تمييز.

لقد استطاعت السلطة الوطنية الفلسطينية أن تقوم بصياغة قانون عمل فلسطيني يعبر في مجمله عن احتياجات العمال الفلسطينيين وأرباب العمل، وينظم العلاقة فيما بينهم، ويضمن حقوق وواجبات كل طرف، بالإضافة لتحديد العقوبات للمخالفين. تم إقرار هذا القانون من المجلس التشريعي الفلسطيني في مارس 2000 م وتم اعتماده من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في ابريل من نفس العام.

لم يميز القانون في مواده بين العمال حسب الجنس، بل ويحسب للمشرع الفلسطيني أنه ميز المرأة العاملة في المواد من 100-106 في الباب السابع؛ تتعلق جميعها بتنظيم الاعمال الشاقة والخطرة والعمل أثناء الحمل، بالإضافة لوسائل الراحة وإجازة الوضع وساعات الرضاعة، وألزم القانون المشغل بتعليق هذه الاحكام أيا كان مكان العمل.

بالنظر لواقع النساء العاملات في المشاغل الصغيرة، يتضح لدينا حجم الفجوة بين ما نص عليه القانون بمواده، وبين ما يتمثل لنا على أرض الواقع؛ بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وفي تقريره الصادر بمناسبة يوم المرأة العالمي مارس 2018، فإن ما يقرب من نصف المجتمع الفلسطيني إناث، وحوالي 19% من القوى العاملة في المجتمع (65-15) من النساء أيضا، وتعتبر هذه النسبة أقل من المتوقع، في حين بلغ متوسط نسبة المرأة العاملة من قوة العمل في المجتمعات العربية حوالي 24%، وتشير التقارير الى وجود فجوة واضحة في معدل الأجور لصالح العمال الذكور تصل ل 30%، وهذا يؤكد وجود تمييز واضح ضد المرأة العاملة، على الرغم من ضمان القانون الأساسي وقانون العمل لتكافؤ الفرص، وحق المرأة في الحصول على أجر عادل مقابل عملها.

يجب الإشارة هنا الى أن النسب المتعلقة بالمرأة العاملة تشمل فقط المؤسسات الرسمية والمشغلين المسجلين رسميا حسب الأصول، في حين أن واقع النساء العاملات يظهر زيادة في النسب السابقة (سلبية وإيجابية)، ولكنها صعبة التوثيق بشكل رسمي، ويرجع السبب إما لرفض المشغل الإفصاح

عن بيانات العاملين والعاملات بشكل دقيق خوفاً من دفع مزيد من الضرائب والتأمينات والاستحقاقات القانونية.

السبب الآخر يتعلق بالمرأة العاملة نفسها، حيث أن مجرد تسجيلها كعاملة يحرمها من الحصول على الإعانات، سواء من المؤسسات الأهلية المحلية والدولية، أو الإعانات الاجتماعية الرسمية عبر الجهات الرسمية، وهذا الأمر يمكن ملاحظته بشكل واضح عند الحديث مع المشغلين، أو مع النساء العاملات في المشاغل.

ولغياب الإحصاءات الرسمية، فقد شكلت لنا المقابلات التي تم إجرائها مع مجموعة من النساء العاملات في المشاغل الصغيرة مصدراً مهماً ورئيسياً للبيانات الأولية، وهو ما يمكننا من الاستناد إليها؛ لمحاولة تشخيص مكان الخلل، مما يساعد في بناء آليات فعالة لمعالجة هذا الخلل.

الحقوق وقانون العمل الفلسطيني

وتشير المقابلات التي تم إجرائها لغرض الورقة (فردية، جماعية) إلى وجود انتهاكات صريحة لحقوق العاملات في المشاغل الصغيرة بغزة اقتصادياً واجتماعياً. وفيما يلي أبرزها:

- أجور أقل من الحد الأدنى اتضح أن جميع السيدات اللاتي تم إجراء المقابلة معهن، يتقاضين أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور، حيث يتراوح الأجر اليومي ما بين 19.2-38.4 شيكل في أفضل الأحوال.

بحسب قانون العمل الفلسطيني؛ وكما ورد في مادة 16 فإنه يحظر التمييز في ظروف وشروط العمل بين العاملين في فلسطين، في حين أن الفصل الثالث من القانون نظم موضوع الأجور على جميع الأطراف، وانتهى بالمادة 89 التي نصت "لا يجوز أن يقل أجر العامل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً وبحسب القرار الصادر عن وزير العمل الفلسطيني بتاريخ 1 مارس 2017 تقرر أن يكون الحد الأدنى الشهري للأجور 1450 شيكلاً، و65 شيكلاً لعمال المياومة.

- زيادة في معدل ساعات العمل: يتجاوز عدد ساعات اليومية للعاملات في المشاغل الصغيرة الحد المنصوص عليه قانوناً كما ورد في الباب الخامس، الفصل الأول من القانون، والذي يتعلق بشروط وظروف العمل، ونصت المادة 68 على أن عدد ساعات العمل الأسبوعي 45 ساعة، وذلك بمعدل

7.5 ساعة يومياً، ولمدة ستة ايام في الاسبوع، في حين أن ساعات العمل قد تصل ل 10 ساعات يومية لديهم.

- عدم الحصول على الاجازات: في الفصل الثاني من الباب الخامس للمتعلق بظروف وشروط العمل، فقد أوضح قانون العمل الفلسطيني في المواد (74-80) كل ما يتعلق بحقوق وواجبات الأطراف في موضوع الاجازات وتفاصيلها. وهو يختلف عن الواقع تماماً، حيث أظهرت المقابلات وجود انتهاك واضح فيما يتعلق بالإجازات، وأن العاملات يحصلن على الاجازة الأسبوعية في أفضل الأحوال، كما أن العاملات لا يتقاضين أجراً عن الايام التي يتغيبن فيها عن العمل لأي عذر.

- اهمال السلامة المهنية والصحية: تظهر النساء العاملات في المشاغل الصغيرة أن موضوع السلامة المهنية والصحية لا يشكل أولوية عالية لديهم، مقارنة بمواضيع ذات أهمية أعلى مثل الأجور والاجازات، وهذا يرجع لتدني الوعي المتعلق بالحقوق وأهميتها، بالإضافة للإهمال المتعمد من المشغلين، وتدني مستوى المتابعة من الجهات الرسمية. وتتوخى العاملات الحيلة والحذر أثناء العمل لتفادي الإصابات، في حين أن أدوات السلامة وأخذ الاحتياطات اللازمة وملئمة أماكن العمل واجراء الكشف الصحي الدوري لا تتوفر حسبما نص القانون في مواده من (90-92).

- عدم وجود عقود للعاملات: عند سؤال العاملات عن وجود عقود تثبت عملهن كانت الإجابة بأن جميع النساء في المقابلة لا يعلمن شيء عن ضرورة وجود عقد عمل بين العامل والمشغل، وأنهن جميعاً يعملن دون وجود أي عقد مكتوب، حيث تتم الأمور باتفاق شفهي بين العامل والمشغل، وربما بضمان شخص وسيط، وهذا يعني أنه عند انتهاء العمل من قبل أي طرف فإنه لا يوجد ما يوثق حقوق الطرف الآخر.

ما سبق يتعارض مع ما نص عليه القانون في مواده الواردة في الباب الثالث بفصوله الأول والثاني والثالث، والتي نظمت جميعها في المواد (24-48) التفاصيل المتعلقة بالعقود وآليات توثيقها. على الرغم من حصول المشغلين على أوراق تسجيل رسمية حسب القانون، إلا أنهم لا يقومون بتوثيق البيانات الصحيحة للعاملات لديهم.

- تعنيف العاملات في المشاغل أما فيما يتعلق بوجود حالات تعنيف لفظي أو جسدي فقد أكدت العاملات وجود حالات تعنيف لفظي مستمرة أثناء العمل من قبل المشغل، أو من ينوب عنه في إدارة العمل، في حين نفت العاملات وجود حالات تعنيف جسدي أو أي نوع من أنواع التحرش. يظهر الواقع لدينا وجود فجوة واضحة وكبيرة، بين ما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003 وقانون العمل الفلسطيني رقم 7 لعام 2000 من جهة، وبين واقع النساء العاملات في المشاغل الصغيرة، كشريحة مهمة من المجتمع، من جهة أخرى. حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل هذه الانتهاكات دون ابرازها، ومواجهة صانع القرار بها، بالإضافة لضرورة إيجاد آليات فعالة، لسد هذه الفجوة ولو جزئياً.

أسباب عدم حصول العاملات في المشاغل الصغيرة على حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية:

بالنظر للانتهاكات السابق ذكرها، يمكن الوصول لأسباب مهمة، ساهمت في تكوين الوضع الراهن للعاملات في المشاغل الصغيرة، وقد كان أبرز الأسباب:

أسباب ذاتية

- تدني مستوى التعليم وقلة الوعي بالحقوق.
- الحاجة الملحة للعمل دون النظر لظروفه بسبب الوضع الراهن.
- ضغوط الاسرة بضرورة توفير دخل.

أسباب تتعلق بأصحاب المشاغل

- تدني إنتاجية العامل.
- ضعف القدرات التشغيلية
- عدم الإفصاح عن البيانات الدقيقة للعاملين.
- الخوف من دفع مزيد من الضرائب والتأمينات والاستحقاقات.
- تدني مستوى الوعي عند المشغل بأهمية تطبيق القانون لصالح الجميع.

أسباب تتعلق بالمؤسسات الرسمية

- عدم وضوح آليات المتابعة.
- عدم الزام المشغلين بتطبيق القانون.
- وجود مؤسسات غير مسجلة تعمل في السوق.
- الحد الأدنى للأجور أقل من خط الفقر المقدّر (2300) شيكل وغير مطبق بغزة.

أسباب تتعلق بالمجتمع المدني (اعلام، نقابات، مجتمع محلي، مؤسسات...)

- ضعف تمثيل العمال في دوائر القرار.
- تدني حملات الضغط والمناصرة الإعلامية والشعبية لحقوق العمال.
- لا يوجد جسم رسمي يمثل هؤلاء العاملات.
- ضعف دور المؤسسات الحقوقية في الإشارة للانتهاكات وفي حال وجود دور كهذا فإنه مرتبط بأنشطة معينة.
- ندرة المعلومات الواقعية المتعلقة بالنساء العاملات بشكل عام وظروفهن في العمل ومع المشغل.

أسباب اقتصادية وسياسية

- الحصار المفروض على القطاع.
- حالة الانقسام في الأراضي الفلسطينية.
- تشوه الهياكل الاقتصادية المحلية والتوجه لقطاع الخدمات في التوظيف.
- خفض الانفاق الحكومي الموجه لغزة أدى لتدني الطلب الكلي الاستهلاكي.
- تآكل رؤوس الأموال وإغلاق كثير من المنشآت الاقتصادية وتعرضها للإفلاس.
- اتباع سياسة إحلال الواردات وعدم حماية المنتج المحلي.

على الرغم مما سبق، فهناك مسؤولية كبيرة تقع على الحكومة، تتعلق بضعف تطبيق قانون العمل وببنوده، سواء على المشاغل الصغيرة أو على المشغلين بشكل عام، خاصة المنشآت المشغلة

للنساء، وعلى الرغم من أن نسبة العمل دون الحد الأدنى من الأجور حسب بيانات الإحصاء الفلسطيني وصلت الى 65% من مجمل العاملين في القطاع الخاص، وبمعدل أجر شهري لا يزيد عن 730 شيكل، فإن قرار الحد الأدنى من الأجور لم يتم العمل على تنفيذه بقطاع غزة، ولم يتم وضع آليات تتناسب أصلاً مع واقع القطاع، خاصة بعد عدوان 2014 الذي طال منشآت اقتصادية عديدة، وأضر بالبنية التحتية، ورفع معدلات البطالة لنسب غير مسبوقة، بالإضافة لتدني الانفاق الحكومي الموجه للقطاع، خاصة فيما يتعلق برواتب الموظفين التي تدنت الى النصف.

البدائل المقترحة

البديل الأول: تبني برامج وطنية موجهة لبناء قدرات النساء العاملات في المشاغل الصغيرة بناء القدرات في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويتم ذلك من خلال المؤسسات الحقوقية، والاتحادات النسائية التي تدعم حقوق المرأة، وتعمل على التوعية القانونية لها، إن ورش العمل التوعوية المستمرة، والمتابعة مع النساء العاملات بشكل عام، يساهم في تمكينهن من حماية أنفسهن بشكل مستمر، ومعرفة مواطن الانتهاك والإبلاغ عنها حال حدوثها، ويعزز من إمكانية إشراكهن في اتخاذ القرارات التي تتعلق بحقوقهن.

تعزيز القدرات الفنية والتدريب ان تعزيز قدرات النساء العاملات فنيا يتطلب تضافر الجهود بين جميع الأطراف؛ للمساهمة في رفع كفاءة العاملات الفنية، من خلال التدريبات المهنية التي تستهدف رفع مهارة العاملات؛ لتمكينهم من التجديد واستخدام التكنولوجيا في الاعمال، وهو ما يحفز من قدراتهم، ويرفع الإنتاجية كما ونوعاً داخل المشاغل، وهو ما ينعكس مباشرة على المبيعات والأرباح، وبالتالي الأجور.

محاكمة البديل الأول:

أولاً: يتمتع البديل بمعقولية تطبيق عالية، حيث أن المؤسسات الحقوقية والعمالية، ومؤسسات المرأة لديها من الإمكانيات، ما يؤهلها للبدء بعملية بناء القدرات في مواضيع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولكن الامر يتطلب جهود تنسيقية عالية. كذلك الامر فيما يتعلق ببناء القدرات الفنية، خاصة في وجود ما ينظم عملية التدريب في قانون العمل الفلسطيني، ووجود العديد من

مؤسسات التدريب المهني، سواء كانت حكومية أو تتبع مؤسسات أهلية، وجميعها تتبنى استراتيجية التدريب المهني في فلسطين، ولكن الامر يتطلب دمج العوامل في هذه الاستراتيجية.

ثانياً: أعتقد أن مقبولية هذا البديل عالية عند جميع الأطراف، خاصة بسبب توفر جميع الموارد لتنفيذ هذا البرنامج.

ثالثاً: ان حجم الربح المتحقق من تطبيق هذا البديل لا يمكن اغفاله، وسيكون كبيراً، حيث ستحصل النساء على تدريب يرفع من قدراتهن الفنية وإنتاجيتهن، وبالتالي سينعكس على أجورهن، وسيرفع أصحاب المشاغل من قدرة مشاغلهم الإنتاجية، وجودة منتجاتهم، وهو ما سينعكس بالضرورة على حجم المبيعات والأرباح، فيما ستحصل المؤسسات المحلية على التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات التمكين.

رابعاً: يمثل الوعي العام نقطة قوة مهمة لتسهيل التنفيذ، حيث أن بعض المناطق بحاجة لتدخلات توعوية لتمهيد الطريق لإنجاح البرنامج.

البديل الثاني: تفعيل منظومة الرقابة في وزارة العمل لضمان تطبيق القانون

وهو ما يستدعي أن تقوم وزارة العمل بتفعيل لجان الرقابة والتفتيش التي نص عليها قانون العمل الفلسطيني، وذلك من خلال بناء خطة عمل تشمل جميع المحافظات؛ للرقابة على أداء أصحاب المشاغل، والتأكد من تطبيقهم لبنود القانون.

يتطلب الامر هنا اشراك أصحاب المصلحة، وذوي العلاقة، للعب دور رقابي تكاملي مع المفتشين، لمساعدتهم في الإبلاغ عن أي انتهاك للحقوق، كذلك يتطلب الامر تفعيل دور الصحافة، والمؤسسات الحقوقية النسائية والعمالية.

البديل الثالث: تبني سياسات دعم المنتج المحلي

يتطلب هذا الامر الضغط على مجلس الوزراء لتبني سياسة لدعم للمنتج المحلي، من خلال خطة عمل وطنية، تشمل وزارة الاقتصاد والمالية وسلطة النقد؛ حيث تقوم وزارة الاقتصاد بحماية المنتج المحلي عن طريق تقنين المستوردات التي تزاخم المنتج المحلي، وتسهيل دخول المواد الخام عبر المعابر، وتسهيل إجراءات تسجيل الشركات؛ لتشجيع أصحاب المشاغل على التسجيل و تقنين

أوضاعهم، فيما يتطلب الأمر من وزارة المالية تقديم مزيد من الميزات الضريبية لصغار المستثمرين، تساهم في تخفيف العبء عنهم، وتضطلع سلطة النقد بتنظيم سياسات تدعم تسهيل الإجراءات الائتمانية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ للمساهمة في توسيع قاعدتهم الإنتاجية وتطوير تكنولوجيا المشاغل.

محاكمة البديلين الثاني والثالث

أولاً: معقولية التنفيذ تبدو صعبة؛ بسبب الأوضاع السياسية الراهنة المتمثلة في عدم وجود كيان حكومي موحد.

ثانياً: مقبولية هذين البديلين تبدو عالية عند جميع الأطراف ذات العلاقة (عاملات، أصحاب مشاغل، مؤسسات، نقابات)، ولكنها على الأرجح غير مقبولة لدى الجهات الحكومية بغزة. ثالثاً: إن حجم الربح المتحقق في حال تطبيق هذين البديلين لن يكون كبيراً فقط؛ ولكنه سيكون واسع الأثر على المجتمع والاقتصاد، وهو أمر علني ليس بحاجة لإثبات.

رابعاً: عملية الوعي يجب ألا تتوقف فكل حل يتم طرحه بحاجة لحاضنة مجتمعية لتسهيل تنفيذه.

البديل الرابع التمثيل النقابي في الاتحاد العام لنقابات العمال

ويتطلب هذا البديل إعادة حصر شاملة للعاملات، يسبقها عملية توعية بأهمية الانتساب لنقابة العمال، والفوائد التي سوف يحصل عليها العاملات وأصحاب المشاغل من التسجيل الرسمي، ووجودهم في تكتل نقابي يساهم في ضمان جميع حقوقهم، ورصد الانتهاكات، والمطالبة بالحقوق من كافة الجهات المعنية، ويتم تسجيل هذه النقابة والعمل على دعمها من المؤسسات الرسمية، والنقابات الأخرى، والمؤسسات الحقوقية، بالإضافة لدعم المؤسسات المحلية، وهو ما يساهم في تعزيز موثوقية هذه النقابة لدى العاملات والمجتمع المحلي، ثم تقوم هذه النقابة بتقديم خطة وطنية تشمل كافة المناطق، وتتضمن برامج دعم وتمكين للمرأة للحصول على حقوقها، والمساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بها.

محاكمة البديل الرابع:

أولاً: يتمتع البديل بمعقولية لا بأس بها لكنه بحاجة لتنسيق الجهود بشكل واسع لتطبيقه.

ثانياً: لا يمثل هذا البديل في اعتقادي مقبولة عالية عند النساء العاملات، وحتى أصحاب المشاغل؛ بسبب تدني الوعي بأهمية الاجسام النقابية وضرورة تسجيل المشاغل رسمياً.

ثالثاً: بحسابات الربح يمثل هذا البديل ربح عالي عند النساء العاملات من حيث توثيق الحقوق، وجود جسم يطالب بالحقوق بشكل جماعي ويدافع عنها، الحصول على التأمينات الصحية والانضمام لشبكة الضمان الاجتماعي، والحصول على تقاعد مستقبلاً. أما على صعيد أصحاب المشاغل فوجود جسم رسمي للعاملات يوفر عناء المفاوضات الفردية، وينظم التعامل بين أصحاب المشاغل والعاملات، بالإضافة لتخفيف العبء المالي المترتب على المخاطر في حال حدوثها، عبر التغطية التأمينية.

رابعاً: لازال الوعي المجتمعي يعاني من بعض القصور في هذا الجانب، حيث أن النظرة للأجسام النقابية لازالت مبنية على المنفعة من جهة واحدة، أو تقديم المساعدات والاعانات فقط، في حين أن النشاط النقابي يتجاوز هذه المرحلة بكثير، وهذا الامر يحتاج لتدخل يرفع من وعي العمال وأصحاب المشاغل بهذا الخصوص.

خاتمة

على الرغم من أن البديل الأول هو البديل الأقرب للتنفيذ في الوقت الراهن، وذلك تبعاً لمعايير الحكم، إلا أن البدائل الأخرى هي أيضاً بدائل معتبرة، وقابلة للتنفيذ، جزئياً، في المرحلة الحالية وكلياً، في حال تحسن الظروف السياسية، وحيث أنها بدائل تتعلق بالجهات الرسمية، فهذا يدل بما لا يدع مجالاً للشك أن العملية التنموية لا يمكن أن تتم بدون قرار سياسي، وتشكل الحكومات رأس حربة في الانطلاق نحو التنمية وحماية الحقوق والتمكين الاقتصادي والاجتماعي لكافة فئات المجتمع وليس للنساء فقط، ثم يتبعها في ذلك باقي مكونات المجتمع، التي يجب أن تسترشد بالسياسات التي تتبناها الحكومات وليس العكس.

أثر بطالة الخريجين على المجتمع الفلسطيني

الهيئة الأهلية لرعاية الأسرة وجمعية بذور للتنمية والثقافة

غزة - نابلس

مقدمة

يتأثر المجتمع الفلسطيني بشكل واضح بمشكلة بطالة الخريجين، التي ما زالت تتصاعد سنة بعد أخرى. حيث أصبح سوق العمل الفلسطيني مشبعاً بالتخصصات التي تطرحها الجامعات الفلسطينية كل سنة، فلم يعد مجدياً نوع التخصص الذي لا يحقق لهم مرادهم ولا يحمل في طياته الطموحات والأمنيات التي من الصعب أن تتحقق في ظل الواقع المأساوي والأليم الذي يعيشه الفلسطينيون.

حيث يواجه الخريجون تحديات مختلفة ومخاطر جسيمة يمكن أن تدمرهم وتدمر المجتمع الفلسطيني بأكمله، وخاصة أن الحصار الاسرائيلي الدائم والانقسام الفلسطيني ما زال يهددان لبنة المجتمع الأساسية.

فالاحتلال هو المسبب الرئيسي للمشاكل الاقتصادية، بالإضافة الى حالة مستمرة من التجاذبات السياسية بين الفصائل الفلسطينية. حيث تحاول حكومة الاحتلال خلق ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة على الأرض لدفع القيادة الفلسطينية لتقديم والمزيد من التنازلات السياسية¹.

وقد بلغ عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة والضفة الغربية 40 ألف خريج وخريجة سنوياً ، حيث يستوعب السوق المحلي قرابة 8 آلاف فرصة عمل للأفراد "20-29" سنة، وأفاد الجهاز المركزي للإحصاء بارتفاع معدل البطالة بين الأفراد 20-29 سنة في عام 2017 الحاصلين على مؤهل دبلوم متوسط أو بكالوريوس في فلسطين إلى حوالي 56%، بواقع 41% في الضفة

¹ وكالة معا، 2016، اقتصاديون: بطالة الخريجين الأكثر تعقيداً بالاقتصاد الفلسطيني،

<http://www.maannnews.net/Content.aspx?ID=823292&fbclid=IwAR3IVGVhZxNWrstkdwnFaoeui mbNlccMxux6GJZtyiTxLBP21DeEXBDNDo>

الغربية و73% في قطاع غزة. في حين بلغ معدل البطالة بينهم حوالي 54% في العام 2016 وحوالي 52% في العام 2015، بينما بلغ هذا المعدل حوالي 45% في العام 2010.²

لقد فقد الخريج الأمل في الحصول على وظيفة دائمة و أصبح يركض وراء برامج التشغيل المؤقت التي لربما يعمل بها لفترة قصيرة جداً لا تمكنه حتى من اكتساب المهارات والخبرات اللازمة له. في هذا السياق تهدف هذه الورقة الى تسليط الضوء على مشكلة بطالة الخريجين في فلسطين، مستعرضةً دور الطالب في تحمل جزء من المسؤولية في ما يتعلق باختيار التخصص من البداية، بالإضافة الى دور الجامعة في دعم خريجها لتجنب الوقوع في البطالة، وكذلك دور الحكومة من خلال وضع الخطط الممكنة لتقليل حجم بطالة الخريجين.

أولاً- المسؤولية الرئيسية للأطراف الثلاثة:

1. مسؤولية الطالب الجامعي

غالباً ما يختار الطلاب التخصصات بناء على طلب الأهل أو أشخاص آخرين لهم تأثير عليهم دون أن يعرفوا هل سوق العمل سيستوعبهم مستقبلاً أم أنه متشبع بالتخصص الذي اختاره الطالب. ويعتبر تدني مستوى معرفة الطالب بمتطلبات سوق العمل مشكلة إضافية تولد فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم وبين احتياجات سوق العمل، فالطلاب بحاجة ماسة الى عملية ارشاد وتوجيه لتقديم النصح لهم قبل الدخول في التخصص ووضعهم في صورة قطاع العمل ومتطلباته وتشجيعهم على اختيار التخصصات التي تناسب سوق العمل. يجب على كل طالب أن يسعى قبل اختيار تخصصه الجامعي الى جمع معلومات حول التخصص ومعرفة مدى احتياج سوق العمل لهذا التخصص ويدرك هل لديه ميول ورغبات في اختيار هذا التخصص أم لا .

² وكالة سوا الاخبارية ، 2018 ، أرقام صادمة : 40 ألف خريج سنوياً بلا عمل في غزة والضفة،

<https://palsawa.com/post/158328/%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A9-40-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%AC-%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9>

2. دور الجامعات الفلسطينية

تشارك جميع المؤسسات التعليمية الفلسطينية في هذا الدور المهم ، فجميعهم يقع على عاتقهم مهام عديدة يجب عليهم أن يؤديوها على أكمل وجه حتى يكون لهم دوراً في الحد من بطالة الخريجين. لا بد من إعادة النظر في المناهج التعليمية والتركيز على الجوانب العملية بجانب النظرية وتطوير أساليب التعليم وأدواته، وعقد لقاءات توعوية متواصلة لتقديم النصائح والإرشاد والمعلومات التي تتعلق بسوق العمل واحتياجاته للطلبة الجدد. كذلك من الأهمية بمكان الترويج للالتحاق بالتعليم المهني والتقني لما له من أهمية في سوق العمل والتأكيد على مبدأ احترام أصحاب الحرف وتأثيرهم الإيجابي على المجتمع بأكمله. وتوعية الطلاب وتشجيعهم على ضرورة السعي دوماً إلى اكتساب معلومات ومعارف جديدة وتطوير المهارات والخبرات وتشجيعهم على التركيز على التفكير الإبداعي وبناء كوادر شبابية متعلمة ومؤهلة لسوق العمل الفلسطيني.

3. دور الحكومة

يثار في هذا السياق، العديد من التساؤلات على مهام الحكومات المتتالية، والتي عجزت جميعها عن الحد من النزيف الدموي في بطالة الخريجين، ومن المسؤول عن هذا الفشل؟ وأين المحاسبة والمساءلة المجتمعية؟ وهل ستستمر معاناة الخريجين مع عجز الحكومات المتعاقبة على وقف نزيف البطالة أو الحد منه؟ أسئلة كثيرة تطرح في أذهان الشباب دون إجابات أو حلول؛ فهل الثورة الأخلاقية هي خيار المرحلة القادمة في ظل الخلافات الحزبية التي تعصف بالتنظيمات الفلسطينية. إن البطالة سوف تدمر النسيج الاجتماعي الفلسطيني الشباب وسوف تعزز حالة الإحباط التي يعيشونها.

تؤثر بطالة الشباب الخريجين على الحياة الاجتماعية لهم ولأسرهم، فقد يترتب على حالة الإحباط مشاكل اجتماعية متنوعة في مقدمتها الإدمان على الانترنت، والمخاطر النفسية والاجتماعية بل والسياسية الناتجة عن ذلك. ومن المشكلات المتوقعة تعاطي المخدرات، التي بدأت بالتحول إلى ظاهرة في أوساط الشباب في الجامعات والمدارس. كذلك مشكلة الهجرة؛ وهي حديث كل شاب خريج بلا عمل. ومشكلة العزوف عن الزواج التي تؤدي إلى تراجع في معدل الخصوبة في فلسطين،

مقارنة بالزيادة في المجتمع الإسرائيلي، وهذا يخلق حالة من عدم التوازن الديمغرافي. وان استمرت هذه الأحداث ووفق ما تحدث عنه عالم الانثروبولوجيا الشهير "غوستاف لوبون" في كتابه سيكولوجيا الجماهير عن تزيف العقول والكتلة الحرجة ؛ فان عملية خداع الشباب من قبل الحكومات المتعاقبة والتلاعب بمستقبلهم لن تستمر طويلا، فالظلم ومع التراكم في الإهمال ومحاولات الخداع والتلاعب بالعقول سوف يشكل الكتلة الحرجة ؛ وهي خروج الشباب الخريجين عن صمتهم، والتعبير عنه بكافة الوسائل التي يعتقدوا أنها مخرج لأزمته؛ وما زال الحل ممكن اذا توفرت الرغبة من كافة الجهات حكومية وأهلية ومجتمعية، في احداث "طفرة" إيجابية لحل هذا المعضلة التي تتنامى يوم تلو الآخر وتهدد الاستقرار الفلسطيني وتفتك بالنسيج الاجتماعي وتترك الشباب فريسة لكل المتربصين بالوطن³.

2. الخطط المقترحة والممكنة للحد من البطالة:

لا بد لأي مشكلة تظهر في المجتمع أن يتم دراستها وتحليلها ووضع حلول وبدائل ممكنة تساعد في الحد من هذه المشكلة أو القضاء عليها ، ونحن نقر بأن مشكلة بطالة الخريجين في فلسطين هي مشكلة كبيرة ومعقدة تحتاج الى العديد من الدراسات المتعمقة والى التحليل الدقيق والى الرجوع الى أي دراسات سابقة لها ومن ثم مناقشة النتائج التي تم التوصل اليها وبناء عليها يتم وضع عدد من الخطط التي تساعد في الوصول الى حلول ممكنة وفعالة يمكنها الحد من مشكلة البطالة. فنحن بصدد ذكر بعض الخطط الممكنة التي يمكنها أن يكون لها الدور الايجابي والفعال كجزء مهم يساعد في الحد من بطالة الخريجين:

- التركيز على تحسين المشاريع الصغيرة من خلال مراعاة بعض العناصر والتي من أهمها تقديم التسهيلات المالية لغير العاملين وتشجيعهم على إنشاء هذا النوع من المشروعات في إطار نظرة متكاملة لهذه المشروعات لربط نشاطاتها بالأنشطة الأخرى وباستراتيجية التصنيع والتشغيل ومنح أفضلية للمشروعات التي توفر عائدا إنتاجيا أكبر وفرص عمل أكبر.

³ دنيا الوطن ، 2016 ، حكومات متعاقبة وأزمة الخريجين متراكمة

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/12/11/998590.html>

- العمل على انشاء صندوق خاص بدعم المشاريع الصغيرة سواء الدعم المادي أو المعنوي، وربط المشروعات الصغيرة بمراكز إنتاج قائمة ومراكز تسويقية وتشجيع قيام صناديق اجتماعية داعمة لهذه المشاريع.

- هناك حاجة للتخطيط السليم قبل البدء بوضع خطط تنمية والعمل على التنسيق بين الموارد والقرارات اللازمة لتوجيه هذه الخطط.

- توجيه مدخرات الشعب نحو الاستثمار في مشاريع تخلق فرص عمل لهؤلاء الشباب، وليس كما تعمل بعض المؤسسات في استثمار هذه المدخرات خارجيا.

- تركيز وسائل الإعلام على تشجيع الشباب للتوجه نحو العمل المهني والحرفي حتى يستطيعوا الاعتماد على أنفسهم بالإضافة إلى العمل على محاربة النظرة المنقوصة لأصحاب الحرف⁴.

- إن مؤسسات المجتمع المحلي الفلسطينية لها دور هام في هذا المجال، كونها تُعد بوتقة أساسية أيضا في المساهمة في اعداد كوادر شبابية واعية قادرة على مواجهة التحديات والصعوبات وتشجعهم على ريادة الأعمال وعلى الابداع والتميز وتعمل على رفع مستوى الوعي لديهم. فالمؤسسات عليها أن تعمل على تمكين الشباب وبناء مشاريع تنموية تستهدف فيها الخريجين وتعمل على صقل مهاراتهم واكسابهم خبرات ومعارف هم بحاجة اليها.

3. مبادرة "من حقهم العمل":

ناقشت مبادرة "من حقهم العمل" مشكلة بطالة الخريجين في فلسطين، حيث تضمنت العديد من الأنشطة والفعاليات، مثل:

- ورشات العمل: التي استهدفت من خلالها عدد من خريجي الجامعات الذين تم اعطائهم الفرصة للاستماع اليهم ومناقشتهم.

- استضافة عدد من ريادي الأعمال وتحدثوا عن مفهوم ريادة الأعمال وكيف يمكن للخريجين أن يطوروا من أنفسهم وأن يثروا عقولهم بالمعلومات والمعارف اللازمة لهم ويطوروا من مهاراتهم

⁴ شبكة فلسطين للحوار، 2008، مشكلة البطالة وسبل الحد منها على الشباب الفلسطيني
<https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=309837>

ويكتسبوا خبرات وأن يعملوا دوماً على أن يكونوا رياديين أعمال ناجحين وكيف يمكن لهم أن يجتازوا الجدار الذي يعزلهم عن سوق العمل ويتحدوا الصعاب والمعوقات.

- استضافة اعلاميين: للحديث حول أهمية الدور الواقع على الاعلام الفلسطيني في تسليط الضوء على هذه المشكلة ودعوة جميع المسؤولين الى التكاتف في المساعدة لدعم هؤلاء الشباب وتمكينهم، وأيضا تم دعوة الخريجين الى تأهيل أنفسهم لعبور بوابة العمل الحر والعمل عن بعد والخوض في هذا النوع من سوق العمل الذي يعتبر حالياً سوق مجدي ويحقق نوع من الرضا والسعادة لديهم .

- أهم النتائج والتوصيات التي أبرزتها المبادرة:

- ضرورة دراسة مشكلة البطالة دراسة دقيقة وتحليلها وبناء على ما يتم التوصل له من نتائج لا بد من وضع خطة شاملة لمواجهة مشكلة البطالة.
- إطلاق حوار يشجع القطاع الخاص والعام على الاستثمار، وتنظيم السوق المحلي الفلسطيني والعمل على انعاشه.
- تشجيع المنافسة والشفافية والمراقبة على عمليات التوظيف.
- على الخريج أن يتحمل جزء من المسؤولية في بناء شخصية قادرة على التطور وتحمل المسؤولية، ولديه مهارات بتخصصه، وحب للمعرفة، وله علاقة بمتطلبات السوق واحتياجاته وإيجاد حلول لأي مشكلة يواجهها.
- أوصت بالدعم اللازم لعقد برامج لإعادة تأهيل وتدريب الخريجين حتى يكونوا على أتم الاستعداد للعمل، بالشراكة مع القطاع الخاص والحكومة والخريجين، من أجل استيعاب العاطلين عن العمل.
- ودعت الى ضرورة التنسيق بين مؤسسات المجتمع المحلي والمدني والمؤسسات الأكاديمية، من أجل تحسين النظام التعليمي وتطويره، وذلك باعتماد الجانب العملي كجزء من الخطة الأكاديمية إلى الجانب النظري، لتحسين مستوى الخريج مهنياً، وفقاً لمتطلبات سوق العمل.

- أكدت على أهمية دراسة احتياجات سوق العمل الحالي، وتأطير البرامج الأكاديمية كاستجابة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني من أجل معالجة الفجوة الكبيرة ما بين مناهج التعليم الفلسطيني وما بين سوق العمل، والدعوة الى التوجه الى تخصصات جديدة، وفتح تخصصات يحتاجها السوق والمجتمع المحلي، وأن تأخذ الجامعات بعين الاعتبار الاهتمام بالتدريب أثناء الدراسة وتعريف الطلبة بالمؤسسات التي يمكن أن تستقبلهم من أجل التدريب، ليكتسبوا الخبرة من أجل العمل بعد التخرج .
- طالبت بضرورة وجود مراكز مختصة بدعم المشاريع الصغيرة للشباب وأهمية وجود صندوق تمويل لتحويل الأفكار الشبابية الى مشروعات انتاجية جديدة تمهد الطريق لهم لبناء مستقبلهم وللنهوض باقتصاد البلد.

المراجع

¹. وكالة معا، 2016، اقتصاديون: بطالة الخريجين الأكثر تعقيدا بالاقتصاد الفلسطيني،

<http://www.maannews.net/Content.aspx?ID=823292&fbclid=IwAR3lVGvHxNWrstkdwznFaoeui>

². وكالة سوا الاخبارية ، 2018 ، أرقام صادمة : 40 ألف خريج سنوياً بلا عمل في غزة والضفة

<https://palsawa.com/post/158328/%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A9-40-%D8%A3%D9%84%D9%81->

³ دنيا الوطن ، 2016 ، حكومات متعاقبة وأزمة الخريجين متراكمة

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/12/11/998590.html>

⁴. شبكة فلسطين للحوار، 2008، مشكلة البطالة وسبل الحد منها على الشباب

<https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=309837> الفلسطيني

أثر الانقسام على البنية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني

جمعية الشباب والبيئة وجمعية الرؤية المجتمعية

دير البلح - جنين

مقدمة:

أخذ الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس خصوصية تختلف في مضمونها عن أي اختلاف بين الأحزاب السياسية في أي مكان في العالم، كونه وقع في منطقة جغرافية تحت الاحتلال الاسرائيلي؛ ما أدى الى انقسام اجتماعي وثقافي ومكاني، وقد شكل التحدي الأكبر لأي مشروع تحرري قادم، لكن التأثير الأخطر للانقسام كان تعزيز التنازع، وترسيخ التعصب، وتأثيره على العلاقات الاجتماعية، فالانقسام مس وبشكل جلي العصب المكون للمجتمع ألا وهي الأسرة ومن بعدها المدرسة والجامعة، بحيث أصبح للانتماء السياسي تأثير سلبي على العلاقات الاجتماعية، وأدى لوجود حالة من التردد والازدواجية لدى الشباب الفلسطيني نحو وعيهم بمبادئ وقيم المواطنة. مع انتشار الظواهر التي أفرزها الانقسام في المجتمع، والتي أصبحت جزءاً من ثقافته، كاستخدام العنف والفوضى، وحالة التردّي في الوعي بمفهوم المواطنة والانتماء لدى الشباب لم يعد هناك تقبل لفكرة الأشخاص المستقلين، وتحويل الانتماء الوطني للحزب وانعكاساته على الوحدة، وسبل معالجتها ونشر ثقافة تقبل الآخر؛ لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر الانقسام على البنية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني وانعكاس ذلك على مستويات المواطنة والانتماء لدى الشباب الجامعي في فلسطين؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الورقة البحثية في أهمية الموضوع الذي تم طرحه على عينة الدراسة البحثية المكونة من (200) مبحوث ومبحوثة، خلال المجموعات البؤرية المركزة من خلال ورش النقاش مع ثماني مجموعات بؤرية من مدينة دير البلح ومدينة جنين لثلاثة فئات مختلفة (شباب ، سيدات ، نشطاء مجتمعيين) حيث تحاول الورقة التعرف على اثر الانقسام على البنية الاجتماعية للمجتمع

الفلسطيني، واشكالية العلاقة بين كلا الحزبين ونتائجها على المجتمع، والظواهر التي يعاني منها المجتمع، ومحاولة الوصول بشكل عميق لحالة الشرخ والتشززم.

أهداف الدراسة:

- محاولة فهم الظاهرة من منظور الشباب الجامعي والخريجين باعتبارهم الأكثر تضرراً من الانقسام.
- التعرف على اشكالية العلاقة بين حركتي فتح وحماس وتأثيرها على العلاقات داخل الاسرة الفلسطينية.
- رصد أثر الانقسام الفلسطيني على طبيعة العلاقات الأسرية الفلسطينية وفكرة الانتماء لدى الشباب.

تساؤلات الدراسة:

- ما الظواهر التي افرزها الانقسام وأثرت على البنية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني؟
- ما تأثير الانقسام على مستويات المواطنة والانتماء لدى الشباب الجامعي في فلسطين؟

منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الورقة اسلوب البحث الكيفي، كون المناهج الكيفية هي مناهج معبرة عن عالم الانسان، ويهتم بكيفية فهم ومقابلة ومعايشة وحضور الانسان ذاته في البحث، كما ان البحث الكيفي يتيح للمبحوثين المشاركة في البحث عن الحقيقة.

التداعيات الاجتماعية للانقسام:

انخفاض مستويات المواطنة:

تعد المواطنة بقيمتها ومفاهيمها أساس قيم الدولة في العصر الحديث التي هي بمثابة عقد قانوني بين الفرد والدولة، والتي تتضمن حقوقاً للفرد وواجبات، والناظر الى الحالة الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي يرى ان المواطنة الفلسطينية فقدت اهليتها وقيمتها وخصائصها⁵، ويرى الشاب

⁵ مقابلة مع عبد الكريم سيف، محاضر جامعي، عبر مجموعة النقاش البورية، مقر جمعية الشباب والبيئة، دير البلح، 2018/12/12

محمد الخطيب أن مفهوم المواطنة متعلق بمدى حصول الانسان في أي مكان في العالم على حقوقه وواجباته تجاه المكان الجغرافي الذي يعيش فيه، فالشباب الفلسطيني مهمش في كافة المحافل والمؤتمرات ومغيب عن التعبير عن رأيه ولا يستطيع المساهمة في تعزيز صنع القرار ونجد بان كبار السن هم من يتحدثون باسم الشباب، وهذا أدى الى تفكير الشباب بالهجرة بحثاً عن حياة آمنة واستقرار يلي لهم تطلعاتهم المستقبلية⁶. الثقافة والتعليم عن بصيرة هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن لجميع فئات المجتمع إيجاد متسع لها في ظل الانقسام الذي ساد في الاوساط الفلسطينية⁷.

لقد اظهر الانقسام حالة من تقلص مساحة الشعور بالانتماء للوطن بفعل قمع الحريات وسلب الحقوق مما غيب عمليات المشاركة الشبابية في الحياة السياسية وافضى الى حالة انعدام الثقة بالنظام السياسي القائم وانعدام الشعور بالوطنية، فأضحى الشباب يبحث عن وطن يوفر له حياة كريمة حتى لو كان ذلك خارج فلسطين⁸.

تمزيق النسيج الاجتماعي:

تعتبر قوة وترابط المجتمع وتمتعته بقيمة وخصائصه الاجتماعية أساساً رئيسياً لسلامة المجتمع. وقد ساهم الانقسام الفلسطيني في تفتيت العلاقات الاجتماعية الفلسطينية وأثر على العلاقات الأسرية حيث وصل الأمر إلى العلاقات الأبوية، وتأثرت العلاقات الاجتماعية فأصبحت التوجهات والولاءات والاهتمامات متغيرة نحو الفئوية وابتعدت عن الهدف المشترك وهو القضية الوطنية الفلسطينية والعمل من أجل استعادة هذه الوحدة والتواصل بين كل أبناء الشعب الفلسطيني. وتأثرت المدارس والتعاملات والعلاقات واصبح يطغى الخلاف بين الاصدقاء والاخوة وزملاء العمل كما تغيرت اعتبارات العمل واليات التوظيف مما أدى الى حدوث شرخ حقيقي في هذا الواقع⁹. وتقول المواطنة أم معاذ أن الجدل حول الانتماء الحزبي وصل الى عصب العلاقات داخل الأسرة

⁶ مقابلة مع محمد الخطيب، عبر مجموعة النقاش البورية، مقر جمعية الشباب والبيئة، دير البلح، 2018/12/12

⁷ مقابلة مع همام حنتولي، عبر مجموعة النقاش البورية، مقر جمعية الرؤية، جنين، 2018/12/12

⁸ مقابلة مع مها السلقاوي، عبر مجموعة النقاش البورية، مقر جمعية الشباب والبيئة، دير البلح، 2018/12/12

⁹ مقابلة مع بمنة الكيلاني، حراك من أجل الانقسام، عبر مجموعة النقاش البورية، مقر جمعية الرؤية، جنين، 2018/12/17

حيث اشتدت حدة النقاشات ووصل الأمر إلى عدم الاحترام للعلاقة بين الأب الذي ينتهى إلى تنظيم مختلف عن تنظيم ابنه. وولدت التنظيمات والأحزاب أجواء من الضغينة والانفصال داخل الأسرة وفرقت بين الاخوة. عدا عن أن الانقسام أثر على العلاقات الزوجية بين الأزواج مما أدى إلى حالات طلاق وانفصال سواء قبل الزواج أو بعده¹⁰.

كما تأثرت العلاقات بين الأقارب بدرجة كبيرة حيث أصبحت البيوت مساح للقتال بين الاخوة في نفس البيت، ليجد الاخوة وابناء العم انفسهم يصوبون بنادقهم واسلحتهم تجاه بعضهم البعض. والانتماءات السياسية التي كان يوحدتها مقاومتها للعدو فرقها الانقسام، فاختلت المعادلة ووجد الجميع انفسهم امام واقع جديد يتارجح بين الفصيلين المتنازعين¹¹. لم يحدث هذا في وضع عادي لكنه حدث في جو ملأته الكراهية والاحقاد كما طغت المنافع الشخصية والرغبة في الاستفادة على علاقات الدم والقربا. ولم تسلم العلاقات بين الجيران من نزعات التطرف واصبح الجار يجد لنفسه مبررا لكي يتدخل في شؤون جاره وخصوصيته من باب الدين والمحافظة والكثيرون اعتبروا انفسهم مصالحين اجتماعيين على الرغم من ان الجميع يعرف بان هذه الظواهر والعادات مستجدة عليهم¹².

إن الانقسام داخل المجتمع افقد الكثير من الأسر مصدر دخلهم الوحيد وبسبب عدم انتمائهم لأي تنظيم لم يحصلوا على أي فرصة عمل أو مساعدة ولم يحالفهم الحظ في توفير فرصة عمل لأبنائهم وبناتهم الخريجين لانهم غير محزين وهذا بدوره احدث تفاوتاً معيشياً في المجتمع الفلسطيني، الذي اخذ في الظهور بين قلة من الاغنياء وكثرة من الفقراء، ويتقاطع هذا التفاوت بين المجتمع في الضفة الغربية، والمجتمع في قطاع غزة الذي ترتفع فيه نسبة الفقر¹³. وهذا ما اكده غسان الشيخ منسق المبادرة من جنين بأن الانقسام خلق عزلة فكرية لدى شباب الضفة وقطاع

¹⁰ مقابلة مع المواطنة ام معاذ، عبر مجموعة النقاش البورية، مقر جمعية الشباب والبيئة، بتاريخ 2018/12/16.

¹¹ مقابلة مع الناشطة المجتمعية سهير بشير، عبر مجموعة النقاش البورية، مقر جمعية الشباب والبيئة، دير البلح، 2018/12/17

¹² مقابلة مع المختار ابو رامي عبد الهادي، عبر مجموعة النقاش البورية، مقر جمعية الشباب والبيئة، دير البلح، 2018/12/17

¹³ مقابلة مع المواطنة ام لبنى صرصور، عبر مجموعة النقاش البورية، مقر جمعية الشباب والبيئة، بتاريخ 2018/12/16.

غزه حول الازواضع الاقتصادية بين قطاع غزه والضفة التي تشهد ارتفاعاً ملحوظاً وكبيراً في اسعار السلع والبضائع، على الرغم من توفر فرص عمل للخريجين، وهذا بدوره اوجد ثلاث طبقات مجتمعية عكس قطاع غزه الذي اصبح عبارة عن طبقتين فقط¹⁴.

التفاوت الاجتماعي وغياب العدالة:

لقد احدث الانقسام بين حركتي فتح وحماس تفاوتاً مجتمعياً كبيراً، واصبح المجتمع الفلسطيني في قطاع غزه مزدحماً بجيش من الارامل والايتام والجرحى والمصابين، الامر الذي ولد الحقد الاجتماعي بين الشرائح والفئات المختلفة.

وتقول المواطنة زهرة بركة أن وجود الواسطات والمحسوبية في عملية التوظيف داخل المؤسسات الحكومية والخاصة ادت الى تفاوت مجتمعي كبير وغياب التوازن الاجتماعي عبر استمرارية وقوع شريحة اجتماعية واسعة تحت خط الفقر وظهور شريحة متنفذة سياسياً واقتصادياً. فهناك حالات اقضاء قد حصلت لاحد المتقدمين لاحدى الوظائف ورغم نجاحه في اختبار التوظيف الا انه رفض وتم استبدال اسمه بشخص آخر ينتهي الى حزب معين¹⁵.

وهو ما يحدث أيضاً في مدن الضفة الفلسطينية فيقول هيثم حسين حول الاقضاء في الضفة الغربية ان أي مواطن يتقدم للوظيفة الحكومية يواجه صعوبة بالغة ان لم يكن ينتهي الى الحزب الحاكم¹⁶.

لقد تعرضت فئات اجتماعية عديدة بسبب الحصار والانقسام الى حالة من التراجع في تحقيق مستوى مناسب للمعيشة، في اطار استمرار مسلسل الافقار الناتج عن سياسة الاحتلال والحصار من جهة وبسبب الانقسام من جهة أخرى، ويقول الناشط المجتمعي ماجد الاقرع ان لقطاعي الشباب والمرأة نصيب كبير في اطار هذا الشعور وفي فقدان مقومات الامن الانساني، الذي يعتبر احد مرتكزات التنمية الانسانية، مما دفع نسبة كبيرة من الشباب للتفكير باتجاه الهجرة الامر

¹⁴ مقابلة مع غسان الشيخ، عبر مجموعة النقاش البورية، مقر جمعية الرؤية، جنين، 2018/12/31
¹⁵ مقابلة مع الخريجة زهرة بركة، عبر مجموعة النقاش البورية، مقر جمعية الشباب والبيئة، دير البلح، بتاريخ 2018/12/16.

¹⁶ مقابلة مع هيثم حسين، عبر مجموعة النقاش البورية، جمعية الرؤية المجتمعية، جنين، 2018/12/31

الذي عكس ظاهرة عزوف شريحة من المثقفين الشباب عن المشاركة بالحياة الاجتماعية، بسبب بأسهم واحباطهم بما وصلت اليه الحالة الفلسطينية من تردي¹⁷.

كما تراجع دور المرأة بالمشاركة في الانتاج واصبحت مادة للحصول على الكوبونة والسلّة الغذائية او البحث عن ايه فرصة عمل لها الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم، كما دفعت النساء خاصة الفقيرات منهن لطرق ابواب المنظمات الخيرية والاغاثة الامر الذي ادى الى تضاعف المعاناة الاجتماعية لدى النساء، اذ كان الانقسام عاملاً قوياً في نمو تلك الطبقة من الفلسطينيين¹⁸.

تبلور ظواهر غريبة عن المجتمع

لقد ظهرت العديد من الظواهر الغريبة عن المجتمع الفلسطيني بعد الانقسام بين حركتي فتح وحماس، وخلال طرح سؤال على المبحوثين عن ماهية تلك الظواهر كتنامي العشائرية والحزبية على حساب الولاء الوطني والانحياز للقضية الوطنية المشتركة، قال الناشط شادي فياض ان الانقسام افرز ظاهرة اليأس من القيادة الفلسطينية وعدم الثقة بالتنظيمات والفصائل، وبحث البعض عن تأمين مصالحهم الخاصة وانشغال الشرائح الفقيرة في تأمين لقمة العيش لأبنائهم ومستلزمات الحياة الضرورية¹⁹. وتركت هذه الظواهر طابعها في تعزيز مظاهر ضعف الانتماء الوطني واللامبالاة وتعاضم الشعور بالإحباط واليأس والخضوع فضلاً عن تراكم الخوف مما سيفضي بالإضافة الى حلول روح الخنوع بدلاً من روح المبادرة وروح الاستسلام للأمر الواقع، وروح التعصب الاعمى محل روح الانفتاح والحوار وقبول الآخر وافراز ثقافة مغايرة لثقافة القوى السياسية الأخرى، وخصوصاً في قطاع غزة اذ وصل الامر الى حد التخوين والتكفير²⁰.

لقد برزت ازمات اجتماعية مصحوبة بقلق نفسي عبر الجلوس بالبيوت وعدم استثمار وقت الفراغ في عمل مفيد واهدار الخبرات والكفاءات وتحجيمها وعدم سعيها للتطور وتجديد المعلومات.

¹⁷ مقابلة مع الناشط المجتمعي ماجد الاقرع، عبر مجموعة النقاش البورية، مقر جمعية الشباب والبيئة، دير البلح، 2018/12/17

2018/12/17

¹⁸ مقابلة مع زهير ابو لية، عبر مجموعة النقاش البورية، مقر جمعية الشباب والبيئة، دير البلح، 2018/12/31

¹⁹ مقابلة مع شادي فياض، عبر مجموعة النقاش البورية، مقر جمعية الشباب والبيئة، دير البلح، 2018/12/17

²⁰ مقابلة مع الفنان هشام عدنان، عبر مجموعة النقاش البورية، مقر جمعية الشباب والبيئة، دير البلح، 2018/12/17

وترسخت معالم الانكفاء على الذات والاحباط واصبحت الاتكالية سمة حياتهم وتراجع الانتاج وقيم العمل مما ادى الى مشكلات اسرية واجتماعية كثيرة.²¹

نتائج الدراسة:

- ان المواطنة الفلسطينية فقدت اهليتها وقيمتها وخصائصها وهذا ادى الى تفكير الشباب بالهجرة بحثا عن حياة آمنة واستقرار يلي لهم تطلعاتهم المستقبلية.
- لقد ساهم الانقسام الفلسطيني في تفتيت العلاقات الاجتماعية الفلسطينية وأثر على العلاقات الأسرية مما أدى الى حالات طلاق وانفصال سواء قبل الزواج أو بعده.
- الانقسام داخل المجتمع افقد الكثير من الأسر مصدر دخلهم الوحيد وبسبب عدم انتمائهم لأي تنظيم لم يحصلوا على أي فرصة عمل أو مساعدة ولم يحالفهم الحظ في توفير فرصة عمل لأبنائهم وبناتهم.
- لقد أحدث الانقسام تفاوتاً مجتمعياً كبيراً، واصبح المجتمع الفلسطيني في قطاع غزه مزدحماً بجيش من الارامل والايتم والجرحى والمصابين، مما ولد الحقد الاجتماعي بين الشرائع والفئات المختلفة.
- الانقسام افرز ظاهرة اليأس من القيادة الفلسطينية وعدم الثقة بالتنظيمات والفصائل، وبحث البعض عن تأمين مصالحهم الخاصة وانشغال الشرائع الفقيرة في تأمين لقمة العيش لأبنائهم، ومستلزمات الحياة الضرورية.
- ظهور ازيمات اجتماعية مصحوبة بقلق نفسي، عبر الجلوس بالبيوت وعدم استثمار وقت الفراغ في عمل مفيد واهدار الخبرات والكفاءات وتحجيمها وعدم سعيها للتطور وتجديد المعلومات، وترسخت معالم الانكفاء على الذات والاحباط.

²¹ مقابلة مع الكاتب نبيل العريني، عبر مجموعة النقاش البورية، مقر جمعية الشباب والبيئة، دير البلح، 2018/12/12

المقترحات:

تصور مقترح للحفاظ على العلاقات المجتمعية الفلسطينية:

- على جميع الفصائل الفلسطينية اعادة النظر في صياغة بعض بنود ميثاقها الذي أسست عليه ليتوافق مع المستجدات والمتغيرات على الساحة المحلية والاقليمية والدولية.
- اعادة بناء المؤسسات الحكومية الفلسطينية على أسس وطنية خالصة من أي حزبيات وفق عملية تضمن تعزيز قدرتها على تطبيق القانون بما يضمن أمن وسلامة الوطن والمواطن.
- تدعيم ثقافة الوحدة وتقبل الآخر وعقد جلسات نقاشية شبابية مشتركة داخل الحارات من كل الاطياف والعائلات حول القضايا المجتمعية لتدعيم العادات المجتمعية التي تربى عليها الاجداد.
- إحداث حراك شبابي ولوبي ضاغط على القيادة السياسية من خلال برلمان شبابي مؤثر.
- لا بد من اعتراف الجميع بأنه مخطئ وضرورة السعي لاستعادة الثقة التي ضربت في الصميم من خلال زيادة الوعي والتثقيف المجتمعي لفئة الشباب حول ثقافة المواطنة.
- ضرورة تعزيز الهوية الوطنية للمشروع الوطني الفلسطيني، والابتعاد عن الهويات الحزبية، من خلال الرسالة الاعلامية الفلسطينية.
- ضرورة تعزيز واشراك الشباب في صنع القرار السياسي الفلسطيني.

محور دور الشباب

- رؤية شبابية تجاه أجندة السياسات الوطنية 2022
- الحق في المدينة والمشاركة السياسية للشباب
- الشباب والانقسام : ورقة حقائق حول مبادرة أنا وطني
- سبل تعزيز دور الشباب في حوار السياسات وتحقيق المصالحة والوحدة في المحافظات الفلسطينية

رؤى شبابية تجاه أجندة السياسات الوطنية 2022

المركز العربي "ناشط" ومركز إعلام حقوق الانسان والديمقراطية "شمس"

غزة - رام الله

المقدمة

في العام 2016، اطلق رئاسة الوزراء "أجندة السياسات الوطنية للاعوام 2017-2022" تحت شعار "المواطن أولاً" والتي اعتبرت برنامج العمل الوطني الهادف لتحقيق الحرية والازدهار، وقد ارتكزت أجندة السياسات الوطنية على ثلاث محاور رئيسية هي: الطريق نحو الاستقلال، الإصلاح وتحسين جودة الخدمات، التنمية المستدامة.

وبعد مرور عامين على إطلاق رئاسة الوزراء لأجندة السياسات الوطنية، فإن الواقع الفلسطيني لم يلمس أي تغيير على مستوى المحاور الرئيسية لأجندة السياسات، فلا زال الانقسام الفلسطيني جاثماً على صدور المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة ولا زال المواطن يدفع ثمن السياسات والقوانين والقرارات بقانون واللوائح التنفيذية التي تخدم مصالح طرفي الانقسام وتكرس من قمع الحريات ومأسسة هذا الانقسام.

ولازالت الخدمات التي تقدّم للمواطنين مسرحاً لتجليات الانقسام الفلسطيني ومؤشراً على عدم التزام الحكومة الفلسطينية بأجندة السياسات الوطنية، حيث تراجعت نوعية وجودة ووفرة الخدمات العامة التي تقدم للمواطنين بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، حيث ارتفعت معدلات البطالة بين المواطنين لتصل إلى 30% في فلسطين، كما ان تفاوت معدلات البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة يعكس غياب النزاهة في تقديم الخدمات (49.1% قطاع غزة - 18.3% الضفة الغربية). كما بلغت معدلات الفقر في قطاع غزة أرقاماً قياسية بلغت قرابة 80% بينما لم تتجاوز نسبة الفقراء في الضفة الغربية 13%.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى مراجعة وفحص مدى فعالية الأولويات الوطنية من وجهة نظر الشباب وتقديم رؤى شبابية* من الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه الفجوات في التدخلات السياسية للسياسات الوطنية المعتمدة. وقد اعتمدت منهجية إعداد الورقة البحثية على ما يلي:

1- مراجعة الأدبيات السابقة: شملت مراجعة جميع الأدبيات ذات العلاقة من تقارير دولية ومحلية دراسات أكاديمية وأبحاث علمية ومقالات صحفية.

2- مراجعة أجندة السياسات الوطنية والقرارات الحكومية: شملت مراجعة وثيقة أجندة السياسات الوطنية 2022 بالإضافة إلى جميع القرارات الحكومية المعلن عنها عبر الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء المرتبطة بأجندة السياسات الوطنية 2022.

3- المحاورات الشبابية الوطنية: شملت تنفيذ (8) لقاءات ومحاورات وطنية على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، شارك في هذه اللقاءات (250) شاب/ة من مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة يمثلون قطاعات (قطاع الصحة والمزارعين والإعلاميين والأكاديميين والمرأة والتعليم والمؤسسات الأهلية).

2. الاستخلاصات الرئيسية حول الرؤى الشبابية للتدخلات السياسية لأجندة السياسات الوطنية 2022

أ. الاستخلاصات المتعلقة بالمحور الأول: الطريق نحو الاستقلال

يرى غالبية الشباب بأن أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية لم تأتِ على ذكر تحرير فلسطين التاريخية بل اكتفت بالحديث عن الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967، كما تم الإشارة إلى القدس الشرقية فقط دون الإشارة إلى القدس الغربية.

• يرى غالبية الشباب أن رئاسة الوزراء لم تقم حتى هذه اللحظة بإعداد خطة واضحة المعالم لتجسيد الاستقلال ورفع الحصار عن قطاع غزة.

* مبادرة "فلسطين 2022" تسعى إلى تعزيز الدور الريادي لمؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه تقديم رؤى علمية - سياساتية جديدة لإصلاح وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية لتكون قادرة على الحد من تداعيات وتأثيرات الانقسام الفلسطيني على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه احترام مبادئ التعددية والمساواة وعدم التمييز، وصون الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين

- لم تتضمن أجندة السياسات الوطنية في التدخلات السياسية المتعلقة بمسألة الاحتلال دولياً أي إشارة إلى خطة إصلاح السفارات الفلسطينية وتطوير سياسات التعيين للسفراء والبعثات الدبلوماسية في الخارج.
- لم تقوم الحكومة الفلسطينية بتقديم خطط واضحة لضمان توفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين في الشتات، خاصة في ظل التدهور الكبير في الأوضاع الإنسانية والظروف المعيشية التي لا توفر الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية لهؤلاء اللاجئين.
- لم تُشر أجندة السياسات الوطنية إلى ضرورة أن تضمن الانتخابات تمثيل عادل ومنصف لجميع فئات المجتمع بما في ذلك الشباب في المجلس التشريعي أو الهيئات المحلية أو حتى الرئاسة.
- لم تُشر التدخلات السياسية إلى كيفية مواجهة العملاء للاحتلال الإسرائيلي كخطوة تجاه تحصين البيت الداخلي الفلسطيني.
- إن الطريق نحو الاستقلال يتطلب أن احترام دولة فلسطين لالتزاماتها تجاه القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تقوم بالتوقيع عليها، لكن أجندة السياسات الوطنية لم تتضمن تدخلات سياسية ذات علاقة بموائمة القوانين والتشريعات الفلسطينية مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي وقعت عليها فلسطين في العام 2014.

ب. الاستخلاصات المتعلقة بالمحور الثاني: الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة

- إن تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين على المستويات المختلفة، يتطلب مشاركة عالية من قبل جميع المواطنين على حدٍ سواء ودون تمييز وهو ما لم تأتِ الاستراتيجية على ذكره.
- لم تؤكد أجندة السياسات الوطنية على ضرورة أن تقوم رئاسة الوزراء بالالتزام بمتطلبات الشفافية في إعداد ونشر الموازنة العامة والإفصاح عنها في مواعيدها المحددة، كما لم تتضمن الأجندة الإشارة إلى التزام الدولة تجاه إعداد ونشر موازنة المواطن.

- من غير الواضح في أجندة السياسات الوطنية ما هو المقصود بتعزيز الشفافية في عمل المؤسسات الحكومية بما يشمل الحق في الحصول على المعلومات، حيث لم تذكر الأجندة ضرورة إعداد قانون عصري للحق في الحصول على المعلومات.
- لم تتطرق أجندة السياسات الوطنية لتدخلات سياساتية تضمن النزاهة في التعيينات في المناصب العليا والقضاء على الفساد في التعيينات في الوظائف العامة وبشكل خاص تأثير الفساد السياسي على إدارة المال العام.
- لم تحدد أجندة السياسات الوطنية طبيعة المؤسسات الرقابية المالية الإدارية وكيفية تعزيز استقلاليتها وحياديتها في تأدية المهام المنوطة بها.
- لم تتطرق أجندة السياسات الوطنية إلى تدخلات سياساتية محددة تضمن تقديم حلول عملية ومنطقية مركزة على مكافحة ومصارحة للمواطنين حول إجمالي الدين العام وتفصيلاته وكيفية تقليص الدين العام عبر خطة وطنية تشاركية.
- لم تحدد أجندة السياسات الوطنية 2022 تدخلات سياساتية محددة مرتبطة بخطة قطاعية للحد من أشكال الفساد في إدارة المال العام وحماية المبلغين عن الفساد.
- أجندة السياسات الوطنية لم تتطرق إلى تدخلات سياساتية من شأنها تعزيز المساءلة المجتمعية كأساس لتقديم التوضيحات والتبريرات من قبل الحكومة حول قراراتها وكيفية تصرفها بالسلطات الممنوحة لها من قبل المواطنين.

ج. الاستخلاصات المتعلقة بالمحور الثالث: التنمية المستدامة

- التدخلات السياساتية الخاصة ببناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني أشارت إلى ضرورة بناء قاعدة إنتاجية للاقتصاد الفلسطيني من خلال التركيز على قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة لكنها لم تأت على ذكر باقي القطاعات اللازمة لإعادة الاقتصاد من اقتصاد خدماتي إلى اقتصاد إنتاجي.

- إن جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتشجيعه يجب أن يتم بطريقة عادلة بين جميع محافظات الوطن لضمان تحقيق تنمية عادلة ومنصفة للجميع بغض النظر عن مناطق تواجدهم.
- التدخلات السياسية الخاصة بتوفير فرص عمل لائقة للجميع لم تُشر إلى موائمة متطلبات سوق العمل مع طبيعة التخصصات ومفاتيح القبول للتخصصات المختلفة في الجامعات الفلسطينية. كما لم تتضمن التدخلات السياسية أي إشارة إلى تشجيع فرص العمل للقطاع المهني (المهنيين الجدد) أو العمالة في إسرائيل.
- إن اعتماد إجراءات تعنى بالإسراع في إطلاق المشاريع الريادية لإعادة تأهيل الخريجين وتشغيلهم بالطريقة التقليدية لن تحقق الفائدة المرجوة ما لم يتم اتخاذ تدابير من شأنها تقديم تسهيلات مالية وفنية للرياديين مصحوبة بسياسات كفيلة بحمايتهم من المنافسة الغير عادلة مع الشركات الكبرى خاصة أن غالبية المشاريع الصغيرة (85%) تنتهي في العام الأول نتيجة المنافسة الغير عادلة.
- لم تأتي أجندة السياسات الوطنية على تدخلات سياسية من شأنها أن تحمي المنتج الوطني من منتجات المستوطنات خاصة أن ذلك يتطلب تدابير وسياسات جديدة قائمة على مراجعة عميقة لاتفاقية باريس الاقتصادية والتي تعزز من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي المحتل.
- ضرورة ان تشمل التدخلات السياسية حماية للمزارعين عبر توحيد الأسعار وتوفير صناديق إقراض ميسرة تدعم التعاونيات الزراعية في المناطق الريفية.
- لم تتضمن أجندة السياسات الوطنية تدخلات سياسية ذات علاقة بحماية المزارعين في أوقات الحروب والكوارث.
- لم تُشر التدخلات السياسية في أجندة السياسات الوطنية إلى حماية المرأة من العنف أو حتى إنهاء عمالة الأطفال.

- إن العدالة الاجتماعية وسيادة القانون تتطلب تدخلات سياساتية من شأنها حماية حقوق الشباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهو ما لم تتطرق له أجندة السياسات الوطنية.
- من المهم أن تتضمن التدخلات السياساتية المرتبطة بحماية المنتج الوطني وتوفير بيئة استثمارية لاجراءات خطط كفيلة بضمان التشبيك بين قطاعات الأعمال وحاضنها المحلية والدولية مع تعزيز تواجد المنتجات المحلية للمشاريع الصغيرة على حد سواء مع المشاريع الكبرى في المعارض والمحافل الدولية.
- لم تتضمن سياسات الأجندة الوطنية أي تدخلات سياساتية من شأنها حماية المنتج الوطني من منافسة الشركات الوطنية الناتجة عن تزاوج رأس المال بالسلطة الحاكمة والتي تؤدي في غالبية الأوقات إلى تدمير الشركات والمشاريع الريادية الصغيرة.
- لم تتضمن التدخلات السياساتية في الأجندة الوطنية الإشارة إلى إنشاء هيئة عامة لمكافحة الفقر أو صندوق وطني للقضاء على الفقر يحصل على تمويله عبر مساهمات حكومية وأهلية وتبرعات مباشرة من المواطنين.
- لم تأخذ التدخلات السياساتية لمكافحة الفقر بعين الاعتبار مكافحة الفقر المرتكزة على الفقراء أنفسهم كوكلاء للتغيير وليس كمتلقين خدمات.
- لم تأخذ التدخلات السياساتية مجانية التعليم بعين الاعتبار كأساس لتحسين الالتحاق والبقاء في التعليم.
- ملائمة المدارس الحكومية لتكون مستجيبة لاحتياجات الطلاب من ذوي الإعاقة تعتبر خطوة ضرورة لتوفير بيئة تعليمية ذات جودة عالية لجميع الطلاب والطالبات على حد سواء.
- لم تتطرق التدخلات السياساتية إلى تعزيز دور التعليم في تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية كأساس للقضاء على الانقسام وتعزيز السلم الأهلي.

- لم تتطرق التدخلات السياسية إلى اتخاذ تدابير من شأنها حماية الشباب من أفة المواد المخدرة سواء على مستوى التعاطي أو الترويج.
 - لم تتطرق التدخلات السياسية ذات العلاقة بتوفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية إلى توفير هذه الاحتياجات في المناطق الريفية أو المناطق الحدودية المصنفة مناطق C في الضفة الغربية ومناطق Buffer zone في قطاع غزة.
3. توصيات الشباب تجاه أجندة السياسات الوطنية 2022
- أ. التوصيات المتعلقة بالمحور الأول: الطريق نحو الاستقلال
- إن القائمين على أجندة السياسات الوطنية مدعوون إلى استخدام فلسطين التاريخية عوضاً عن الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 وعدم الإشارة إلى القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين بل القدس بكامل حدودها، حتى لا يتم تمرير بعض المفاهيم التي تضرب الصف الوطني وتؤثر على العقيدة الوطنية للأجيال القادمة، كون هذه المصطلحات تعكس نوايا وإرادة القائمين على رئاسة الوزراء الفلسطينية.
 - ضرورة ان تشير أجندة السياسات الوطنية إلى تدخلات سياسية تهدف لإعداد خطة واضحة المعالم لتجسيد الاستقلال ورفع الحصار عن قطاع غزة.
 - إن إصلاح السفارات الفلسطينية والبعثات الدبلوماسية بالخارج يعتبر خطوة مهمة تجاه تعزيز مكانة فلسطين على الصعيد الدولي وتحسين قدرات الشعب الفلسطيني على تحقيق أهدافه التحررية عبر تحشيد المجتمع الدولي مع القضية الفلسطينية العادلة، وعليه فإن القائمين على أجندة السياسات الوطنية مدعوون إلى تضمين الأجندة لتدخلات سياسية من شأنها أن تصلح من واقع السفارات الفلسطينية بالخارج وتعالج الفساد في سياسات التعيين للسفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية.
 - إن اللاجئين الفلسطينيين هم جزء أصيل من الشعب الفلسطيني ومن واجب رئاسة الوزراء الالتزام بتحسين أوضاعهم في جميع أماكن تواجدهم لتكون مستجيبة لقيم الكرامة

الإنسانية، وهو ما يتطلب أن يتم تضمين أجندة السياسات الوطنية لرزمة الخدمات التي ستقدم للاجئين.

- ضرورة ان يتم توضيح التدخلات السياسية المتعلقة بدورية الانتخابات وضمان تمثيل عادل لفئة الشباب سواء في الانتخابات التشريعية أو انتخابات الهيئات المحلية وتضمن إزالة العقبات العمرية تجاه ترشح الشباب حتى لمنصب الرئاسة الفلسطينية.
- إن القائمين على أجندة السياسات الوطنية مدعون لتطوير تدخلات سياسية من شأنها أن تقضي على ظاهرة العملاء للاحتلال الاسرائيلي وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.
- إن القائمين على أجندة السياسات الوطنية مدعون لتطوير تدخلات سياسية ذات علاقة بموائمة القوانين والتشريعات الفلسطينية مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي وقعت عليها فلسطين في العام 2014.

ب. التوصيات المتعلقة بالمحور الثاني: الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة

- ضرورة تضمين الأجندة لتدخلات سياسية من شأنها قيام رئاسة الوزراء بالالتزام بمتطلبات الشفافية في إعداد ونشر الموازنة العامة والإفصاح عنها في مواعيدها المحددة.
- إن القائمين على أجندة السياسات الوطنية مدعون لتطوير تدخلات سياسية من شأنها توفير قانون عصري للحق في الحصول على المعلومات وتعزيز شفافية عمل الحكومة الفلسطينية.
- ضرورة أن يتم تضمين تدخلات سياسية تضمن النزاهة في التعيينات في المناصب العليا والقضاء على الفساد في التعيينات في الوظائف العامة وبشكل خاص الحد تأثير الفساد السياسي على إدارة المال العام.
- إن أجندة السياسات الوطنية يجب أن تتضمن تحديد واضح لطبيعة المؤسسات الرقابية المالية الإدارية وكيفية تعزيز استقلاليتها وحياديتها في تأدية المهام المنوطة بها.

- أحد أبرز التدخلات السياسية التي يجب أن تتضمنها أجندة السياسات الوطنية هي سياسات مكاشفة ومصارحة للمواطنين حول إجمالي الدين العام وتفصيلاته وكيفية تقليص الدين العام عبر خطة وطنية تشاركية.

- ضرورة تضمين أجندة السياسات الوطنية لتدخلات سياسية هادفة إلى إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وحماية المبلغين عن الفساد وتعزيز المساءلة المجتمعية من قبل المواطنين واللجان المحلية.

ج. التوصيات المتعلقة بالمحور الثالث: التنمية المستدامة

- إن اعتماد تدخلات سياسية قادرة على إعادة ضبط بوصلة الاقتصاد الوطني الفلسطيني باتجاه إنتاجي تعتبر أولوية وطنية يجب أن تتضمنها أجندة السياسات الوطنية.

- ضرورة أن يتم إعداد تدخلات سياسية من شأنها جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتشجيعه بطريقة عادلة بين جميع محافظات الوطن لضمان تحقيق تنمية عادلة ومنصفة للجميع بغض النظر عن مناطق تواجدهم.

- إن توافر تدخلات سياسية قادرة على موائمة متطلبات سوق العمل مع طبيعة التخصصات ومفاتيح القبول للتخصصات المختلفة في الجامعات الفلسطينية تعتبر ضرورة ملحة لتوفير فرص عمل لائق للشباب.

- ضرورة أن تتضمن الأجندة الوطنية لتدخلات سياسية تضمن تشجيع انخراط الشباب في العمل المهني بطريقة منصفة.

- ضرورة أن تتضمن الأجندة الوطنية لتدخلات سياسية تضمن تقديم تسهيلات مالية وفنية للرياديين من أصحاب المشاريع الريادية مع ضمان سياسات تكفل حمايتهم من المنافسة الغير عادلة مع الشركات الكبرى.

- ضرورة أن تتضمن أجندة السياسات الوطنية لتدخلات سياسية كفيلة بالتححرر من اتفاقية باريس الاقتصادية والتي تعزز من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصادي الإسرائيلي المحتل.

- ضرورة ان تشمل التدخلات السياسية حماية للمزارعين عبر توحيد الأسعار وتوفير صناديق إقراض ميسرة تدعم التعاونيات الزراعية في المناطق الريفية.
- ضرورة ان تتضمن أجندة السياسات الوطنية تدخلات سياسية ذات علاقة بحماية المزارعين في أوقات الحروب والكوارث.
- تضمين أجندة السياسات الوطنية لسياسات كفيلة بالحد من العنف ضد المرأة وإنهاء عمالة الأطفال وتطوير القوانين النازمة للأسرة الفلسطينية.
- تضمين أجندة السياسات الوطنية لسياسات من شأنها حماية حقوق الشباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- تطوير تدخلات سياسية خاصة بتعزيز النزاهة في حماية المنتج الوطني للشركات الكبيرة على حد السواء مع الشركات الصغيرة والمشاريع المتناهية الصغر وبشكل خاص تلك المتعلقة بالعضويات الدولية والمعارض والمحافل الدولية.
- تطوير تدخلات سياسية تضمن محاربة الشركات الناتجة عن تزواج رأس المال مع السلطة الحاكمة وبطريقة تضمن حماية حماية المنتج الوطني من المنافسة الغير عادلة.
- ضرورة تطوير تدخلات سياسية تضمن مكافحة الفقر المرتكزة على الفقراء أنفسهم عبر إنشاء صندوق وطني للقضاء على الفقر يحصل على تمويله عبر مساهمات حكومية وأهلية وتبرعات مباشرة من المواطنين.
- ضرورة تطوير سياسات ملائمة المدارس الحكومية لتكون مستجيبة لاحتياجات الطلاب من ذوي الإعاقة للحد من مظاهر التمييز بين الطلاب الأسوياء وذوي الإعاقة.
- ضرورة تضمين أجندة السياسات الوطنية لتدخلات سياسية تكفل اتخاذ تدابير من شأنها حماية الشباب من آفة المواد المخدرة سواء على مستوى التعاطي أو الترويج.
- ضرورة تطوير تدخلات سياسية ذات علاقة بتوفير الاحتياجات في المناطق الريفية والمناطق الحدودية المصنفة مناطق C في الضفة الغربية ومناطق Buffer zone في قطاع غزة

الحق في المدينة والمشاركة السياسية للشباب

المجالس الشبابية في مدينتي نابلس والزهراء كنموذج

المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات ومركز شاهد لحقوق المواطن والتنمية

المجتمعية، غزة - نابلس

مقدمة

يعتبر الحق في المدينة عنوان للعمل الاجتماعي الذي كتبه أنري ليفيبر في LefebvreHenri، في العام 1960 أثناء فترة الاضطرابات والحراك المدني التي طال أمدها من أجل المزيد من العدالة الاقتصادية. ومنذ ذلك الحين عادت مختلف الشبكات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات المتعددة الأطراف، والبلديات، وبعض وكالة الأمم المتحدة لذلك المفهوم من أجل توليد مبادرات مجتمعة لتفعيل " الحق في المدينة". ويعد الميثاق العالمي للحق في المدينة واحد من الوسائل الرئيسية لمفهوم الحق في المدينة و"المطالبة" به، والذي تطور من خلال العديد من المشاورات والنقاشات ما بين الحركات الاجتماعية من جميع أنحاء الأقاليم. وتضع تلك المرجعية العالمية تعريفا لمفهوم الحق في المدينة على أنه الاستخدام العادل للمدن بما يتوافق مع مبادئ الاستدامة، والديمقراطية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية. فهو حق جماعي لجميع سكان المدن، مع إعطاء الأولوية للفئات المستضعفة والمحرومة، حيث تكتسب تحركاتهم وتنظيمهم المشروعية من خلال سعيهم المعتاد للهدف كي يتحقق، وهو عمليا، الحق في حرية تقرير المصير، ومستوى معيشي اللائق²².

ويعتبر الحق في المدينة، مبدأ متداخل ومتكامل مع جميع مبادئ حقوق الإنسان المعترف دوليا كالحقوق المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والبيئية، والسياسية، والاجتماعية التي تكفلها المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ويكفل الحق في إقامة الجمعيات الأهلية والانضمام إليها، كما يفترض ذلك ضمان الحق في العمل اللائق وكذلك الحق في حرية التنظيم والانضمام إلى التجمع السلمي، والأمن الاجتماعي، و الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، وأيضا

²² المنتدى الوطني للإصلاح الحضري، المفهوم والتطبيق لميثاق الحق في المدينة، البرازيل

الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والخدمات الاجتماعية الأخرى، فضلاً عن الحق في الغذاء، والمسكن والملبس اللائق، وجودة التعليم، والمشاركة في الثقافة. إضافة إلى، الحق في المعلومة، والمشاركة السياسية، والوصول إلى العدالة، والحق في السلام. ويتضمن حقوق العمال والأقليات وحماية التعددية. كما عمل الميثاق على تطوير المطالبة بمبادئ حقوق الإنسان المنبثقة عن الأرض، والطاقة، والمواصلات العامة لكونها عنصراً من حقوق الإنسان في حرية التنقل وغيرها من الحقوق المعيشية.

تحاول هذه الورقة استجلاء الجوانب الرئيسية للحق في المدينة وفقاً للميثاق العالمي للحق في المدينة والمواثيق ذات العلاقة.

المبادئ والأدوات:

وضع الميثاق العالمي للحق في المدينة خمسة مبادئ توجيهية لمفهوم الحق في المدينة يمكن توضيحها كالتالي

- الممارسة الكاملة للمواطنة: حيث أن تحقيق جميع مبادئ حقوق الإنسان، والحريات الأساسية وكذلك ما يقابلها من مسئوليات، هو ضمانة لتحقيق الكرامة والرفاه الجماعي لجميع الناس، في ظل أوضاع متساوية، ومنصفة وعادلة للجميع.
- الاحترام الكامل للإنتاج الاجتماعي للموئل.
- الإدارة الديمقراطية: تتألف المدينة من بناء جماعي مع أطراف وعمليات متعددة. ومن الضروري ضمان الحق في المشاركة في تنفيذ السياسات العامة في المدينة من خلال الأنماط المباشرة والممثلة في إنشائها، وتعريفها، والإشراف عليها، مع وضع لأولوية من تعزيز، وشفافية، وكفاءة، واستقلالية للإدارات المحلية العمومية.
- الوظيفة الاجتماعية للملكية بالحضر والمدن: تتمتع المصالح ذات الاهتمام المشترك لاستخدام الحيز أو الفضاء الحضري على نحو عادل اجتماعياً، ومتوازن بيئياً، بالأولوية على حق الفرد في

- الملكية. فجميع المواطنين لهم الحق في المشاركة في تطوير، واستخدام وصيانة، الملكية الحضرية ضمن المعايير الديمقراطية للعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. لذا، ينبغي على إدارة المدينة وسياسات الحكم أن تدعم العدل والإنصاف الاجتماعي في استخدام الملكية.
- يؤكد مبدأ الحق في المدينة ويدافع عن الهدف من بناء أخالق حضرية قائمة على العدل الاجتماعي والمواطنة الديمقراطية.

التخطيط التنموي الاستراتيجي

تحظى التنمية بمختلف إشكالاتها باهتمام كل أمة وذلك من أجل التطور وتوفير حياة أفضل لأبنائها، ومن أجل ضمان تحقيق الأهداف التنموية لا بد من وجود دولة وهيئات وطنية ورسمية وأهلية تعمل على تحقيقها وتكون مسؤولة عن نجاحها، وحيث أن المجتمع الفلسطيني تعاقبت عليه قوانين متعددة ابتداء من بدايات القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، فإنه لم يكن في معظم المراحل أي استراتيجيات تنموية للنهوض بالمجتمع الفلسطيني يمكن لها مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تشهدها فلسطين والتي تفرض على الهيئات المحلية الاستجابة والتعامل معها استراتيجيا لتجاوزها ودفع عجلة التنمية المحلية للوصول إلى مستوى حياة أفضل للمواطنين. حيث تلعب الهيئات المحلية (المجالس القروية والبلديات) دورا هاما في التنمية المحلية، فهي على تماس مباشر ويومي مع المواطنين في كافة نواحي الحياة، وهي صلة الوصل بين المجتمعات المحلية والسلطة المركزية، لذلك فإنها تساهم في تطوير وتنمية المجتمع المحلي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كالبنى التحتية والخدمات... الخ. ومنذ منتصف التسعينات، بذلت جهود كبيرة في تطوير خطط تنموية استراتيجية بمستويات مختلفة في عدد من الهيئات المحلية والمحافظات، وهذه الجهود كانت في معظمها بقيادة وإشراف وزارتي الحكم المحلي والتخطيط، وكذلك الأمر بالنسبة للتخطيط العمراني/الهيكلي.²³

²³ ورقة سياسات التخطيط التنموي الحضري للبلدات و المدن الفلسطينية، 2009

انطلاقاً من استراتيجية وزارة الحكم المحلي للتوجه نحو مزيد من اللامركزية في أعمال الهيئات المحلية فقد أولت ومنذ عدة سنوات اهتماماً لموضوع التخطيط التنموي الاستراتيجي على مستوى الحكم المحلي ليكون أداة فعالة لرسم التوجهات وتحديد الأولويات التنموية للمدن والبلدات الفلسطينية بمشاركة مجتمعية فاعلة. فقد طورت وزارة الحكم المحلي ممثلة بالإدارة العامة في العام 2009 للتنظيم والتخطيط العمراني ورقة سياسات خاصة بالتخطيط التنموي الاستراتيجي وكذلك دليلاً يوضح منهجية وأدوات التخطيط التنموي الاستراتيجي على المستوى المحلي (وتبع ذلك تفصيلياً). حيث إن معظم هذه الجهود انجزت تعديلات وتحديثات بخبرات محلية الأعوام 2011-2013 مع وجود دعم خبراء دوليين في بعض الأحيان، وفي سياق هذه الجهود تم تشكيل أول مجموعة عمل وطنية من وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط وصندوق تطوير وإقراض البلديات وهيئة حكم محلي (بيتا وميثلون). حيث كان من الواضح لمجموعة العمل الوطنية ضرورة تقوية وتنظيم ومأسسة عمليات التخطيط التنموي الاستراتيجي على المستوى المحلي (وبناء عليه تم تطوير دليل للتخطيط مدعم بكافة الأدوات اللازمة لتوحيد المفهوم وطريقة التنفيذ على مستوى المدن والبلدات الفلسطينية نتيجة لهذه الجهود الكبيرة والناجحة، انتشرت ثقافة التخطيط التنموي الاستراتيجي بشكل واسع في المناطق الفلسطينية مما جعل العديد من الهيئات المحلية تبدي اهتمامها للعمل على تحضير خطط تنموية استراتيجية لمدينتها وبلداتها.²⁴

واقع مشاركة الشباب في عملية التخطيط

تفاوتت المشاركة المجتمعية في صنع القرار على مستوى المدينتين وفقاً لعدة عوامل يمكن تلخيصها بالتالي:

²⁴ مازن غنام، مستشار تنموي، دليل التخطيط التنموي المحلي للمدن و البلديات الفلسطينية ، رام الله 2016

بنية البلديات والمجالس الشبابية

برزت فعالية المجلس الشبابي التابع للبلديات بشكل واضح في بلدية الزهراء على العكس من بلدية نابلس التي لا تمتلك مجلسا شبابيا واضح المعالم بل مجموعة من طلائع العمل، وترتكز أساسا على طلبة المدارس، وتقوم بأدوار تنفيذية في الغالب. وكان من الواضح ان بنية المجلس الشبابي في بلدية الزهراء أكثر وضوحا وتنظيما مما يعطيهم قدرة اكبر على الاستدامة في عملهم، وعقد التدريبات ومشاركة أكثر فعالية مما هو واقع الحال في بلدية نابلس التي لم تمنح حتى الان الفرصة لانعقاد انتخابات تفرز مجلسا شبابيا ينخرط بعملية التخطيط وصنع القرار. ورغم تقدم بلدية الزهراء على نظيرتها في نابلس بقضية فاعلية المجلس الشبابي الا انهما يشتركان بعدم وجود نظام واضح يحدد صلاحيات المجلس، وموازنة المجالس الشبابية، مما يتركها عرضة للتأثر في نتائج الانتخابات المحلية ورؤى المجالس المتعاقبة للهيئات المحلية.

الوعي بحقوق الشباب في المدينة

اعتمدت لجان التخطيط التنموي في البلديتين على أطر المجالس الشبابية او أصدقاء البلدية كما هو الحال في بلدية نابلس كآلية لدمج الشباب في عملية صنع القرار على المستوى المحلي. واتسمت هذه المشاركة بالنمطية والتقليدية في غالبيتها على مستوى التنمية الاجتماعية بشكل أساسي، في ظل غياب واضح في باقي المجالات وخاصة: البنية التحتية، والتنمية الاقتصادية، والإدارة والحكم الرشيد. ويعود ذلك وفقا للجان التخطيط في البلديات لأسباب تتعلق بتدني مستوى الرغبة أولا، والمعرفة ثانيا لدى الشباب في المجالات الثلاثة المذكورة. وهذا انعكس بشكل واضح في استنتاجات التقارير التشخيصية، حيث برزت احتياجات الشباب في مجال التنمية الاجتماعية، وتراجعت أيضا بشكل واضح في باقي المجالات واقتصرت على مجموعة من التوصيات العامة.

آليات المشاركة

أظهرت مبادرة الحق في المدينة من خلال الدراسة، واللقاءات الشبابية المركزة، ومن ثم اللقاءات مع لجان التخطيط في البلديات أن آليات تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صناعة القرار في البلديات تعتمد نهجا تقليديا كنشر إعلانات عامة بمواعيد عقد اللقاءات، وتوجيه دعوات لعدد محدد من المراكز الشبابية والنسوية في المدينة. إضافة، الى ان اختيار مكان وموعد اللقاء والذي يكون في الغالب لا يراعي أوقات الشباب. وتعتمد لجان التخطيط بشكل عام على المؤشر الرقمي في فحص مستوى المشاركة الشبابية في عملية التخطيط، وهو ما يحتاج الى إعادة نظر في ضوء أنه حتى في البلديات التي ظهر فيها وجوه شابة خلال اللقاءات لم تنعكس بالضرورة على مضمون الخطط الاستراتيجية الخاصة بها.

العدالة المكانية

الحق في العدالة المكانية في عملية التخطيط التنموي الاستراتيجي لم يكن واضحا كحق او احتياج يجب الحرص على تحقيقه، إما لعدم وضوحه بالنسبة للجان التخطيط والمشاركين، او لأن عملية التخطيط أصبحت عملية مكررة و"ميكانكية" تخرج بالعادة بنفس النتائج والتوصيات، وتكرر في كل مرة لعدم مقدرة المجالس البلدية على تحقيقها خلال الدورات السابقة. وينسحب هذا الأمر على شريحة الشباب حيث ان فكرة العدالة المكانية تتجاوز حدود إقامة الملعب الرياضي، بل بمدى استجابته لاحتياجات الشباب وعدالة استخدامه بين الشرائح الشبابية، والمناطق الجغرافية المختلفة، ومدى إمكانية استخدامه للشابات وذوي الإعاقة. وهو ما يشير إلى ان مفهوم تطوير البنية التحتية طغى على مبادئ العدالة المكانية لمختلف الشرائح.

التوصيات

- تأسيس مجالس الشباب المحلية في بلديتي نابلس والزهراء وتعزيز التفاعل فيما بينها.
- وضع الأنظمة واللوائح في البلديات والتي يمكن ان تجعل من مجالس الشباب المحلية ركنا أساسيا من هيكليّة البلدية وبرامجها بما يتيح استدامة أنشطتها وعدم تركها وفقا لأهواء المجالس البلدية
- ادماج الشباب في مختلف لجان التخطيط وعدم اقتصرها على التنمية الاجتماعية، بل جعل مشاركة الشباب ركيزة أساسية في مجالات البنية التحتية والبيئة، والتنمية الاقتصادية، والإدارة والحكم الرشيد.
- ضرورة العمل على انجاز مبادرة جماعية تهدف الى توعية المجتمع الشبائي في مدينتي نابلس والزهراء بأهمية المشاركة بعملية التخطيط التنموي في البلديات
- تحسين البنية التحتية للشباب في مدينة الزهراء من خلال بناء مركز اجتماعي متعدد الخدمات.
- اتخاذ مجموعة من السياسات للتمييز الإيجابي لصالح الشابات من خلال تشجيع إقامة مراكز وندية خاصة بالفتيات او تهيئة الظروف التي تراعي احتياجاتهن في المراكز الشبائية الحالية.
- زيادة البرامج الخاصة باشتراك وتفعيل الشباب في البلدية
- تشكيل لجنة مساءلة مجتمعية خاصة بالمساءلة بالتعاون مع البلدية
- تشكيل لجنة شبائية للمساءلة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية
- تشكيل هيئة تنسيقية تضم ممثلين عن كافة المجموعات الشبائية لتنظيم وتنسيق العمل الشبائي

الشباب والانقسام: ورقة حقائق حول مبادرة أنا وطني

جمعية المتحدين الثقافية الاجتماعية ومؤسسة زمام فلسطين

رفح - نابلس

مقدمة:

تحتل قضايا الشباب موقعاً مركزياً على رأس قائمة أولويات اهتمامات دولة فلسطين والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة فيها؛ حيث يعكس ذلك اعترافاً بأهمية القضايا المتعلقة بالشباب، ويعبر عن مدى تشابك قضاياهم مع مجمل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد؛ ما يحتم ضرورة إيجاد نظام اجتماعي وسياسي أكثر كفاءة، وتوفير حياة أفضل وبيئة آمنة.

ويشكل الشباب الفلسطيني في كل الأراضي المحتلة، الضفة الغربية، وقطاع غزة والقدس، اللبنة الأساسية في بناء وتطوير المجتمع الفلسطيني، ومن هنا تنبع أهمية استثمار طاقة وقدرات جيل الشباب لصالح المنفعة العامة، لتحقيق أهداف تنمية، فهم يمثلون حوالي (30%)²⁵ ثلث المجتمع الفلسطيني، وتتراوح أعمارهم ما بين الخامسة عشر والتاسعة والعشرين من العمر. ويعيشون اليوم واقعا حياتيا مختلفا عما كانت عليه الأحوال في عهد الأجيال السابقة.

فالشباب الفلسطيني يواجه في حياته اليومية سياسات وممارسات (سلطة) احتلال عسكري إسرائيلي يتحكم في كل أوضاعه المعيشية، من إقامة وعمل ودراسة وتنقل وغيرها، وفي نفس الوقت تشكل في فلسطين بيئة اجتماعية منفصلة ومنقسمة ومقسمة بين جغرافية الضفة الغربية المحتلة وجغرافية قطاع غزة المحاصرة، وأيضاً في مناخ فكري وسياسي يتحكم فيه الخلافات والصراعات والانقسامات فيما بين الفصائل الفلسطينية، وبشكل خاص فيما بين حركة فتح وحركة حماس²⁶.

25 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017

26 أكرم عطالله، هانن الدادا، جاكوب هويجلت، نشاط الشباب الفلسطيني: ممثلون جدد، احتمالات جديدة؟ أرسلو: مركز بناء السلام الرنويجي "نوريف" 2013.

وحيث أن جيل الشباب اليوم في مقدمة المجتمع فقد كان واجهة رئيسية وأساسية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالحياة والموت والاصابات والاعتقال والتوقيف والاحتجاز والابعاد والتنكيل، وأيضا الاهانة والاحتقار لإنسانيتهم وكرامتهم، ويواجهون أقصى حالات "التمييز العنصري" في جميع جوانب حياتهم اليومية، وحرمانهم من أبسط حقوقهم الانسانية ومحاولات القضاء أو تشويه هويتهم الوطنية، الأمر الذي أثر على الخطاب حول الشباب الذي بات يتسم بالجمع بين التفاؤل والتخوف، التفاؤل إزاء المستقبل وإمكانيات التغيير الإيجابية التي قد يحدثها الشباب؛ والتخوف من عبء المسؤولية تجاه مطالبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الإقصاء المقصود أو غير المقصود لفئة الشباب أثر أيضا على خيارات الشباب تجاه قضاياهم فقد اختار جيل الشباب الابتعاد عن المشاركة السياسية التقليدية، الأمر الذي أدى إلى تدني معدلات "حضور" جيل الشباب وتمثيلهم في المؤسسات الرسمية والفصائلية والمجتمعية، وقدرتهم على اتخاذ أو التأثير على القرار السياسي. كما أظهرت النتائج أن 63% من الشباب (29-15) سنة يرغبون في الهجرة ، بواقع 73% في الضفة الغربية و56% في قطاع غزة²⁷. ما يعكس توجهها سوداوياً وصورة ضبابية تجاه مستقبلهم.

يتطابق هذا السيناريو تماماً مع الرؤية الإسرائيلية التي حرصت منذ الاحتلال عام 1967 على اتخاذ مجموعة من السياسات والاجراءات القمعية والتعسفية بحق الفلسطينيين، بهدف الإقصاء وإلغاء "الهوية الفلسطينية الجامعة" وخاصة في مدينة القدس، وذلك بإجبارهم على هدم بيوتهم أو ترك مدينتهم وأماكنهم في سبيل "الهروب من حالة الظلم والقهر" والبحث عن ظروف معيشية أفضل، والغاية الاسرائيلية كانت وما زالت تهدف إلى تقليص أعداد السكان الفلسطينيين بشكل عام وإقصاء المقدسيين بشكل خاص. على الرغم من أن مركبات ومكونات هوية الانسان قد تكون ثابتة أو متغيرة أو مكتسبة أو تكونت بالولادة، إلا أنها تتكون من عناصر مشتركة لدى غالبية الناس في المجتمع "كاللغة، والثقافة، والدين، والتاريخ، والذاكرة". وعليه، يمكن أن تخضع هوية الانسان

27 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان اليوم العالمي للشباب 2016

لعدة تفاعلات وتغيرات بمرور الوقت، وفي كثير من الاحيان يجمع بعض الناس على عدد من الصفات الفرعية في هوياتهم باختلاف عقليتهم وسلوكهم وأجندتهم.²⁸ فتتشكل هوية الانسان من خلال عملية التنشئة المجتمعية، والتي بدورها تنقل القيم والمبادئ والسلوك المجتمعي من جيل إلى آخر، وعليه يتجه جيل الشباب إلى تعريف هويتهم بما يسمى "دون الوطنية"، والذي يعتمد على أساس جغرافي واسع "كالضفة الغربية وقطاع غزة"، أو على أساس التنشئة في منطقة ما "نابلس، الخليل، خانيونس الخ"²⁹.

ان الحيز الجغرافي لعب دوراً كبيراً في الفرقة بين جيل الشباب في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فعلي مدار 13 سنة من الانقسام تحت الاحتلال، اختفت أشكال التواصل بين الجهتين ونشأ جيل جديد لم تتسن له الفرصة بالالتقاء بأقرانه في الشق الآخر من الوطن، عزز ذلك الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة والجد معقدة التي دفعت الشباب الى البحث عن حلول فردية "الخلاص الفردي".

وتأتي هذه المبادرة لتطرق باباً هاماً، ولتبحث جسر الهوية بين الشاب في طرقي الوطن ولتجمعهم علي توجه وطني واحد من خلال البحث في قضيتي الهجرة والهوية الوطنية.

أهداف وأنشطة المشروع (المبادرة):

نشأة وفكرة المبادرة:

نشأت فكرة المبادرة للتغلب على أزمتي الانقسام السياسي في النظام السياسي الفلسطيني والحصار الخانق على قطاع غزة والذي أسهم في فقدان الاتصال والتواصل المدني بين شطري الوطن، وخاصة بين صفوف الجيل الشاب الذي نشأ فترة الانقسام والحصار، وقد أسهم ذلك في زيادة الفجوة الثقافية والمعرفية بين الطلائع والشباب بمعرفة الجوانب الحياتية والاجتماعية اليومية لكلا الطرفين وهذا مع وجود حالة عدم تنقل ومنع من الحركة لجيل الشباب نتيجة الحصار ولدواعي أمنية كما يدعي الاحتلال.

28 أحمد بكر، الإدراك النفسي - السياسي للهوية بين الشباب الفلسطيني"، تحرير رشيف كناعنة، "مستقبل الهوية الفلسطينية"، كامريديج، 2015.

29 منتدى شارك الشبابي، وضع الشباب الفلسطيني عام 2013.

هدف المبادرة:

المبادرة الى التغلب على مسألة الحصار والانقسام بإيجاد مساحة مشاركة وتبادل معرفة بين الشباب والطلّاع بين شطري الوطن وتعزيز التواصل اليومي بينهم في شتى المجالات من خلال:

- توحيد المفاهيم بين الشباب في موضوعات المشاركة السياسية والحقوق المدنية.
- رفع مستوى المعرفة لدى الشباب بالأماكن الأثرية والتاريخية في الضفة وغزة وتبادل المعارف.
- الاستثمار الامثل لوسائل التواصل الاجتماعي لزيادة العلاقات الاجتماعية وتبادل الخبرات.

الأنشطة:

- عقد لقاء حوارى بين المجموعتين من الشباب عبر Skype لتبادل الخبرات عبر منهجية دعم الاقران.
- تنفيذ تدريب متخصص لمدة 9 ساعات على مدار يومين في موضوعات المواطنة والمشاركة السياسية والاستخدام الامثل لوسائل التواصل الاجتماعي.
- تنفيذ زيارات ميدانية لمؤسسات شبابية من غزة والضفة الغربية لنقل التجارب من الى الشباب في كلا المنطقتين.
- تنفيذ حلقة اذاعية خاصة بالتعريف عن المبادرة والانشطة التي تم تنفيذها وسيتخللها مداخلات للشباب من الضفة وغزة.
- إطلاق حملة الكترونية تحت اسم (أنا_وطني) متزامنة بين الفريقين في الضفة وغزة.
- تنفيذ لقاء بحثي للخروج بورقة عمل لتحديد المشكلة التي تم علاجها والنتائج والتوصيات التي خرجت بها المبادرة.
- اعداد برومو قصير حول فعاليات المبادرة واهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها.

حقائق:

- أثر الاحتلال الإسرائيلي والانقسام على مستوى وعي ومعرفة الشباب في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
- معظم الجيل الشاب في الضفة وغزة لم يسبق لم أن تحدثوا مع بعضهم البعض أو أجروا محاولات بهذا الخصوص.
- يعاني الشباب في كل المنطقتين من أزمة وعي ومعرفة فيما يتعلق بالهوية الفلسطينية، وتختلف أولويات الشباب من ناحية النظر في كينونة السلطة والموقف من منظمة التحرير والفصائل، غير انهم متفقين على تعريف الاحتلال.
- يعاني قطاع الشباب من إشكاليات كبيرة ومتراكمة في الضفة الغربية وغزة على حد سواء، غير أن نوع وشكل ودرجة حدة هذه الإشكاليات تختلف من منطقة الى أخرى، ففي الوقت الذي يرى فيه الشباب في الضفة الغربية أن الاحتلال الإسرائيلي يقتحم قراهم وينتهك حرياتهم يرى الشباب في قطاع غزة ان الاحتلال يمعن في حصارهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم، ويشترك كلا منهم في إشكالية البطالة وفقر الفرص وتغول السلطة بين ما هو اشبه بكيانين.
- هناك نظرة مغلوبة من الشباب عن الشباب في كلا المنطقتين، فالاعتقاد السائد لدى الشباب في الضفة الغربية أن غزة تعيش حالة يرثي لها من الفقر والعوز والمرض، فيما يعتقد الشباب في قطاع غزة أن الضفة الغربية تعيش حالة من الرخاء والنمو والتطور تضاهي الدول الاوروبية.
- هناك حاجز كبير من الخوف بين الشباب من كلا المنطقتين، فهم يعتقدون ان أقرانهم في المنطقة الأخرى لن يتقبلوهم ولن يتفاعلوا معهم وان التواصل مع الجار المصري او الأردني أسهل وأكثر مرونة.
- يحمل الشباب في كلا المنطقتين بعضهم مسئولية الظروف القائمة فالشباب في الضفة الغربية يعتقدون ان على الشباب في قطاع غزة العمل على تخليص أنفسهم من حكم حركة

حماس لكي يتم التثام شمل الوطن، أم الشباب في قطاع غزة فيعتقدون أن علي الشباب في الضفة الغربية التحرك والضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية لإنهاء معاناة قطاع غزة.

- لا يرغب الشباب في الضفة الغربية بالانتقال الى قطاع غزة نظرا للنظرة السوداوية التي تراكمت خلال السنوات الماضية فيما يرغب الشاب من قطاع غزة بالانتقال الى الضفة الغربية على أساس أن ذلك مرتبط بالقدس والمعالم المقدسة بالأساس والحياة الأفضل كيانيا.
- خلال فترة التواصل بين الشباب من كلا المنطقتين لم يسع أحد الى الانتقال للحديث عن صفقات تجارية، والذي قد عزي بالأساس لصغر أعمار المشاركين، الا انهم قدموا خدمات مجانية لبعضهم البعض تتمثل بمعلومات عن المكتبات والمرافق العامة والجامعات وغيرها.
- يرى الشباب انهم مهتمين على مستوى الاحزاب السياسية وينظر الشباب في الضفة الغربية الى أقرنائهم في غزة انهم وقود لاستمرار حكم حماس وسيطرتها على قطاع غزة فيما يرى الشباب في غزة اقرنائهم في الضفة لا يشاركونهم جماعيا قضاياهم وهمومهم وان حالات التضامن والمشاركة فردية .
- يرى الشباب في كلا الجانبين انه لا أفق سياسي يسهم في رسم معالم مستقبل جيد لهم في ظل الانقسام السياسي الجاري منذ 12 عام وان المدخل الحقيقي لأفق أكثر ايجابية يكون بإعادة اللحمة الوطنية والوحدة كسبيل لإعادة الامل بين صفوفهم.
- لا يستشعر الشباب بين الجانبين بوجود توجه حقيقي لدى المؤسسات الوطنية والمحلية لادراج برامج لدعم الاتصال والتواصل بين الشباب بين شقي الوطن.
- لم يرصد الشباب او يحتك الشباب او يندمجوا عملياً مع افكار او مشاريع اقتصادية مشتركة تنفذ بين غزة والضفة، وهذا يوضح حجم التباعد الجاري.

توصيات:

- تشجيع جيل الشباب على المشاركة في كافة المنابر والفعاليات المدنية والرسمية، وإفساح المجال لدورهم في طرح مشاريع القرارات والصياغات الاستراتيجية، مع ضرورة التأكيد على التفاعل والتعامل الموضوعي والصادق مع أفكارهم وطموحاتهم ووجهات نظرهم واحتياجاتهم.
- العمل على تشكيل خلايا اقتصادية (تعاونيات) لتأسيس أعمال جماعية تضيي مردود مادي وعلمي على الشباب
- تطوير قطاع الشباب من خلال:
- وضع خطة وطنية شاملة للشباب، تعتمد مبدأ المشاركة الفاعلة من قطاعات الشباب في تحديد الاحتياجات والتخطيط ومن ثم التنفيذ.
- دعم المشاريع الشبابية الفردية والجماعية، التي تعمل على رفع القدرات الشبابية الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم المساندة والإرشاد اللازم لهم.
- العمل على استقطاب أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في فلسطين وتقديم التسهيلات اللازمة لهم؛ للمساهمة في تنشيط الاقتصاد الفلسطيني وتوفير فرص عمل للحد من البطالة بين صفوف الشباب.
- دعم وإعادة تأهيل الأندية الرياضية والثقافية ومساعدتها على القيام بالأنشطة المختلفة على اعتبار أنها أكثر الجهات تلمساً لاحتياجات الشباب المختلفة.
- تشكيل أجسام ضاغطة من الشباب تعمل على متابعة القوانين المتعلقة بالشباب.
- تعزيز الشباب على ممارسة حرية الرأي والتعبير واحترام الغير من خلال الفعاليات المنظمة لدعم هذا التوجه.
- توفير مساحة تواصل آمنة ومستمرة بين الشباب في قطاع غزة والضفة الغربية.

- الضغط على الاحتلال الإسرائيلي من أجل تسهيل انتقال الشباب من الضفة الغربية الى قطاع غزة والعكس من خلال المؤسسات الدولية المعنية بقضايا الشباب واهتماماتهم من فيفا و أمم متحدة و غيرها.
- رفع مستوى وعي الشباب بالقضايا الوطنية من كلا الطرفين من خلال توفير عدد من التدريبات المختصة والمشاركة.

المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017
- أكرم عطالله، هاین الدادا، جايكوب هويجلت، نشاط الشباب الفلسطيني: ممثلون جدد، احتمالات جديدة؟ أوصلو: مركز بناء السالم الرنويجي "نوريف" 2013.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان اليوم العالمي للشباب 2016
- أحمد بكر، الادراك النفسي - السياسي للهوية بين الشباب الفلسطيني"، تحرير رشيف كناعنة، "مستقبل الهوية الفلسطينية"، كامريدج، 2015.
- منتدى شارك الشبابي، وضع الشباب الفلسطيني عام 2013.

سبل تعزيز دور الشباب في حوار السياسات وتحقيق المصالحة والوحدة في المحافظات

الفلسطينية

جمعية أمجاد للإبداع والتطوير المجتمعي وجمعية المرأة العاملة للتنمية

غزة - طولكرم

المقدمة :

تبرز أهمية الورقة في تسليط الضوء على حالة فئة الشباب، وذلك من خلال تشخيص هذه الحالة واستعراض مسارها والمعوقات والقيود التي حالت دون تنميتها إلى جانب التحديات وكذلك الفرص التي يمكن استثمارها باتجاه إعادة بناء واستنهاض هذه الحالة التي تشهد تراجعاً شديداً. يشكل الشباب من فئة (15-29 سنة) في فلسطين نحو 29.2% من إجمالي السكان في العام 2017 بحسب جهاز الإحصاء المركزي، وبرغم أنهم يشكلون ثلث المجتمع الفلسطيني إلا أن وجودهم تراجع في الفضاء العام وفي العمل السياسي والنضالي الفلسطيني، حيث نجد أقل من 1% من الشباب الفلسطيني فقط يعمل في مراكز صنع القرار، مما يعني حرمانهم من المشاركة العادلة في صنع القرار الوطني³⁰.

إن الإقصاء لدور ومشاركة الشباب في العمل السياسي العام هو إقصاء بنيوي، يتمثل في طبيعة الحركة السياسية التي تعيد نفسها، رافق ذلك عزوف الشباب عن المشاركة السياسية، فهو نتيجة للمعاناة والتحديات الداخلية والخارجية التي حالت دون تحقيق طموحاتهم، إذ أنهم الأكثر تعرضاً لتحمل نتائج وتبعات الأوضاع العامة التي تعيشها الساحة الفلسطينية، حيث ضاع شبابهم في غياهب اثني عشر عاماً من الانقسام الأسود، الذي أدى إلى الشردمة والانقضاء على المكتسبات الديمقراطية والقانونية وتعطيل الحياة السياسية والتشريعية، مما أدى إلى الحرمان من المشاركة في الحيز العام والممارسة الديمقراطية، ومؤسسات صنع القرار وحوار السياسات.

³⁰ بياناً صحفياً يستعرض فيه أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني، بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2018/08/12، <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3214>

يعاني الشباب من واقع محفوف بالكثير من الحرمان والفقر والقمع والعنف وكبت للحريات والتهميش رافقها حالة اقتصادية واجتماعية غير مستقرة، نتيجة زيادة للبطالة خاصة بين صفوف الخريجين والتي وصلت في فلسطين عام 2017 مقارنة مع العام 2007 ليصل إلى 41.0%، وارتفعت في قطاع غزة من 39.8% إلى 61.2% خلال نفس الفترة (بحسب جهاز الإحصاء المركزي لعام 2018).

كانت النتيجة واقعاً مليئاً بالإحباط الشديد وخالي من الامل، مع غياب العلاقات الأسرية السليمة، مما زاد من حالات العنف والانتحار، وازدياد حالات الهجرة خاصة للشباب المثقف المتعلم. بناءً على ما سبق، واعتبار أن مشاركة الشباب في حوار السياسات المختلفة يعتبر عنصراً رئيسياً من عناصر الدولة الديمقراطية التشاركية، كما أنها إحدى أشكال الحكم الصالح، وهي شكل من أشكال الرقابة الشعبية، وباعتبار أن البناء الديمقراطي والنضال ضد الاحتلال هما جزءان من المسألة الوطنية، لذا كان لا بد من مشاركة الشباب باعتبارها المدخل الحقيقي لتعبئة الأجيال القادمة التي تعمل على تجديد الدماء في القائمين على الحكم والدولة من أجل المساهمة في حركة التنمية المتواصلة.

ولذلك يجب خلق فرص وبرامج تضمن إدماجهم وإشراكهم في الحوارات المختلفة حول السياسات. ويتوجب على كل من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والجامعات كما مؤسسات الحكومة أيضاً، الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن يساهم به الشباب في السياسات المختلفة.

التجربة الفعلية للحركة الشبابية في النضال السياسي وتحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام

شكل الشباب الوقود المحرك لمسيرة الثورة الفلسطينية المعاصرة والعمل الوطني الفلسطيني خاصة في أطر الحركة الوطنية السياسية على اختلاف أطرافها الفكرية، وساهموا بشكل بارز ورئيسي في الانتفاضات الفلسطينية ضد الاحتلال، منذ بدايات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين وشكلوا العصب الأساسي والطليعة في تشكيل القوى والفصائل الثورية الفلسطينية في خمسينات وستينات القرن الماضي، والتي أعادت ضمن منظمة التحرير الاعتبار والاعتراف العالمي بالشعب

الفلسطيني وحقه في تقريره مصيره بعدما تشرذم الشعب بسبب التطهير العرقي (النكبة) الذي قامت به العصابات الصهيونية في خلال الفترة (1947-1948)، وما تلاه بعد عشرين سنة من هزيمة حزيران 1967.

انخرط الشباب بعد نشوء السلطة الفلسطينية في العام 1993، في مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تحول اجتماعي وسياسي في فكر وسلوك الشباب، الأمر الذي انعكس سلباً على مفهوم المواطنة والمشاركة السياسية والجماهيرية.

عاد دور الشباب جلياً في انتفاضة الأقصى العام 2000، وعودة حالة المقاومة المسلحة من خلال مقاومتهم الاحتلال العسكرية كرد على الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية، وبالتالي عودة درجة من درجات التسييس، بين العامين 2000 - 2005، فإنّ النشاط المدني الشعبي، وكنتيجة لحالة العسكرة والقمع الإسرائيلي الشامل، لم يبدأ بالظهور فعلياً إلا مع نهايات تلك الانتفاضة نحو العام 2004-2005.

تأثر الشباب الفلسطيني بالثورات العربية التي تصدر الشباب العربي مشهدها، حيث حاولوا إسقاط التجربة على الواقع الفلسطيني أملاً في إنهاء الانقسام والاحتلال، فكان حراك ال15 من آذار " الشعب يريد إنهاء الانقسام"، ولكن باءت تلك المحاولات بالفشل حيث أنها لم تتجاوز حدود العالم الافتراضي والفضاء الإلكتروني. ومع الاقرار ان الشباب قد خاضوا مجموعة من الحركات الميدانية لكنها كانت بمثابة حركات متقطعة موسمية، وليس خلفها مشروع سياسي شامل وبعيدة عن أية معالم سياسية وتنظيمية لهذه الحركات، وهو الأمر الذي أفشل أو أضعف بروز مشاركة الشباب في العمل السياسي.

إنه وعلى امتداد سنوات الانقسام، يمكن رصد العديد من الأنشطة التي استهدفت الضغط على أطراف الانقسام لتحقيق المصالحة، وتنوعت بين المؤتمرات وورش العمل والبيانات والتصريحات، ووصلت، في بعض الأحيان، إلى مستوى الفعل الشعبي الواسع، كالوقفات الاحتجاجية، إضافة إلى العديد من المبادرات المجتمعية والمؤتمرات واللقاءات والأنشطة الأخرى، ولكن يمكن القول بأنه

على الرغم مما بُذل من جهود، إلا أنه لم يكن كافياً فهي كانت تقف لحد معين، وأحياناً تطغى عليها توجهات حزبية وتنظيمية.

برغم ما سبق إلا أن الحركة الشبابية كان بالإمكان أن تلعب دوراً أكثر تأثيراً على هذا الصعيد. وبالإجمال، فإنه من الملاحظ غياب دور الأطر الطلابية والشبابية التابعة للفصائل التي اكتفت، فيما يبدو، بدورها عبر أحزابها وأجنداتها، ومشاركتها في الفعاليات التي تنظمها أحزابها، أو التي دعت إليها المؤسسات دون مبادرات حقيقية وخاصة منها كأطر، كما أننا نلاحظ العزوف الواضح لدى الشباب للانضمام إلى الأحزاب أو الأنشطة التطوعية، وهو في تراجع حيث يظهر في مسح الشباب الفلسطيني 2015 الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء، أن نسبة الشباب (من الضفة والقطاع) الذين شاركوا في أعمال تطوعية بلغت 19.5%، وبلغت نسبة الشباب المنتمين إلى الاتحادات والنقابات بمختلف أشكالها 2.4%، فيما بلغت نسبة المنتمين إلى الأحزاب والحركات السياسية 1.4% فقط.

أسباب تراجع مشاركة الشباب في الفضاء السياسي :

- بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي حرمت الشباب الفلسطيني من حق التمتع بأدنى حقوقه وحياته الأساسية والعامة.
- نقص الإرادة السياسية عند الأحزاب، وبالتالي هي تقف عند حدود الكلام الانشائي بأهمية الشباب وضخ دماء جديدة في الأحزاب، مما انعكس على حجم مشاركة الشباب في وفود الفصائل وتمثيلهم في اللجان يكشف مدى تغييبهم، وكذلك العقلية الأبوية لدى الفصائل.
- الأسباب الذاتية عند الشباب، وعزوفهم عن المشاركة السياسية الفاعلة
- العادات والتقاليد، فالمجتمع الفلسطيني مجتمع أبوي، تسوده تقاليد تعزز سيطرة كبار السن والعائلة، وتمانع التجديد والتغيير.
- التحديات الأمنية وتدني مستوى الحريات العامة، وكذلك تعرض الشباب للاعتقالات غياب الديمقراطية كممارسة في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع، الأمر الذي من شأنه أن يكرس القيادات الهرمة، ويحد من إمكانية إشراك الشباب، وإطلاق طاقاتهم.

- عمليات قمع وتضييق ومحاولات احتواء وتفتيت من قبل "السلطين" في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى قمع دولة الاحتلال الإسرائيلي للحركات في فلسطين التاريخية المحتلة وتجريمها
 - غياب دور الأطر الطلابية والشبابية التابعة للفصائل التي اكتفت، فيما يبدو، بدورها عبر أحزابها وأجنداتها ومواقفها، ومشاركتها في الفعاليات التي تنظمها أحزابها، أو التي دعت إليها المؤسسات دون مبادرات حقيقية وخاصة منها كأطر
 - انقسام المجلس التشريعي وتعطيل دوره أعاق تحقيق مطالب الشباب في إقرار القوانين في تعديل القوانين على قاعدة العدالة والمساواة وضمان حقوق المرأة.
 - تعطيل الانتخابات أدى الى تراجع الحركة الطلابية خاصة في قطاع غزة
- التوصيات:

- لقد خرجت الجلسات الحوارية بمجموعة من التوصيات وكان أهمها:
- التأكيد على أهمية تعزيز دور الشباب في حوار السياسات من أجل بلورة ضغط شبابي وشعبي متصاعد يقاوم ضغط جماعات مصالح الانقسام وإسرائيل ويدفع باتجاه إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.
 - توحيد الأجسام واطياف الحركة الشبابية ضمن إطار مرجعي محدد، والعمل على بناء رؤية استراتيجية وطنية شبابية تهدف الى الوصول الى اقامة مجتمع ديمقراطي مهني يضمن مشاركة وتمثيل الشباب في كافة اللجان والهيئات والمؤسسات السياسية والوطنية والجامعات
 - التأكيد على دور المجتمع المدني في تنمية قدرات الشباب على قيادة عملية التغيير وخلق فرص وبرامج تعزز من وعيمهم وإدماجهم في الحوارات المختلفة حول السياسات، كونه أحد أشكال الحكم الصالح والرقابة الشعبية.

- ضرورة ممارسة الشباب للحياة الديمقراطية من انتخابات تشريعية ورئاسية ومجالس طلبية تمتد على جميع نواحي الوطن لتعميق الوحدة، مع ضمان وجود مشاركة شبابية في صنع القرار، وفي القوائم والدوائر الانتخابية المقبلة.
- العمل على تطوير خطة عمل وطنية للشباب والسلام والأمن بحسب قرار مجلس الأمن 2250 بمشاركة الشباب والسلطات وتخصيص الموارد البشرية والمادية لتنفيذ الخطة.
- المطالبة بضمن احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية وخاصة حرية الرأي والتعبير، والتظاهر السلمي.
- تأهيل قيادات من الصف الأول من الشباب في الأحزاب والمؤسسات والحكومة، وإتاحة الفرص لهم لقيادة التغيير وصنع القرار، مع إتاحة الفرص لهم للاحتكاك مع القيادات الحكومية والمؤسساتية بشكل مباشر.
- عقد نشاطات شبابية مشتركة بشكل دوري بين شباب الأحزاب والمؤسسات أصحاب الرؤى الفكرية المختلفة لتقريب وجهات النظر.
- تفعيل برامج التبادل الخارجي والاستفادة من التجارب العالمية في التمكين القيادي للشباب، والاستفادة من التجارب العالمية في التمكين القيادي للشباب، والاطلاع على نماذج البلدان الأخرى التي تهتم بالشباب والجامعات ودراسة تجاربهم والتي عانت من تجربة انقسام
- تعزيز ونشر الوعي المجتمعي الهادف بين الشباب في الجامعات وفي البيوت، وتعزيز ثقافة الحوار والسلم الأهلي في المجتمع.
- تفعيل الدور الرقابي للشباب على العمل الحكومي والتشريعي والمؤسساتي.
- تفعيل الدور الإعلامي، وإبراز الخطاب الشبابي في وسائل الإعلام، وتأكيد الحضور الفاعل للمكونات الشبابية.

محور دور المرأة

- تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة
- اثر الانقسام على المشاركة السياسية للنساء

تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة

مؤسسة حوار للتنمية المجتمعية وجمعية تطوير الاسرة الخيرية

رام الله - بيت حانون

المقدمة :

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية أصبحت ضرورة ملحة في عصرنا الحالي ، ومن أجل المشاركة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع، على اعتبار أن المشاركة السياسية لكلا الجنسين هي سلوك يهدف إلى التأثير على عملية صنع القرار وأصبحت هي العلامة الفارقة التي من خلال مشاركتها في الحياة العامة تدل على مدى تطور الشعوب المختلفة.

على الرغم من التاريخ الطويل لمشاركة المرأة الفلسطينية بالنضال ومشاركتهم المبكرة في الفصائل والأحزاب السياسية للأسف لم تترك أثراً على تحسين مشاركتهم السياسية بشكل عام، إذ بقيت هذه المشاركة ضعيفة بالمقارنة مع مشاركة الرجل، واستبعدت بشكل كبير عن مراكز صنع القرار في هذه الأحزاب. إن نسبة المشاركة السياسية للمرأة متواضعة ومتمدنية مقارنة مع حجم التضحيات التي قدمتها المرأة الفلسطينية على مدى التاريخ النضالي، ومن خلال الأرقام والنسب الفعلية نجد أن مشاركة المرأة وتمثيلها في المناصب القيادية والفاعلة في اتخاذ القرار لا يمثل الوزن النسبي لها في عدد السكان

ومن الاستمارة القبلية التي تم توزيعها على المشاركين/ات وجدنا أن من ابرز المعوقات لوصول المرأة لصناعة القرار العادات والتقاليد ، والنظرة الدونية للمرأة والوضع السياسي العام والانقسام والوضع الاقتصادي السيئ والتمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي والقوانين المجحفة بحقها .
أن كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية تؤكد على حق المرأة في المساواة مع الرجل والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومن ابرز هذه الاتفاقيات اتفاقية "سيداو" والتي تمثل خطوة رئيسية في منح المرأة حق المساواة مع الرجل من خلال "30 مادة" في قالب قانوني ملزم. إن حصول دولة فلسطين على عضو مراقب في الأمم المتحدة يتيح لها الانضمام إلى كافة الاتفاقيات الدولية التي تنادي بحقوق المرأة وضرورة المساواة بينها وبين الرجل.

أهداف الورقة :

- تسليط الضوء على الواقع الذي تعيشه المرأة الفلسطينية لمحاولة معالجة الصعوبات التي تحد من مشاركتها في الحياة العامة
- معرفة أبرز العقبات التي تواجه المرأة في مشاركتها في الحياة السياسية.

أهمية الورقة :

تكمن أهمية هذه الورقة في محاولة مناقشة قضية هامة من القضية التي تشغل الرأي العام المحلي والعالمي منذ فترة طويلة وهي قضية تمكين المرأة وزيادة فعالية الدور التي تؤديه في المجتمع والدور الذي تلعبه في السياسة بشكل عام والتي جاءت كرد فعل للاتجاه العالمي نحو تعزيز حقوق الإنسان.

تم اختيار موضوع مشاركة المرأة السياسية للمبادرة التي عملنا عليها وذلك بناء على النتائج التي افترضتها الانتخابات المحلية الاخيرة التي جاء تحليلها من خلال لجنة الانتخابات المركزية انه لولا الكوتا ال 20% لما صعدت النساء في المجالس البلدية والمحلية ، وايضا جاءت النتائج لتنافي وثيقة شرف الاحزاب التي تم الاتفاق والتوقيع عليها ما بين الاحزاب والمؤسسات النسوية على ان تكون مشاركة النساء في الانتخابات بنسبة 30% ولكن لم تلزم الاحزاب سواء كانت احزاب يسار او يمين بالاتفاق ، فكان لابد من الوقوف عند هذه النتائج وفهمها بناء على الواقع الذي تعيشه النساء في فلسطين .

نطاق الورقة البحثية :

الإطار المكاني: عينة غير ممثلة ولكن جاءت بقصد رصد وفحص الواقع الضفة في المناطق التي تم عقد الورشات فيها (بيتونيا وبيت عور التحتا) ، قطاع غزة (بيت حانون)

الإطار الزمني:

الفترة الزمنية : منذ 15/11/2018 لغاية 30/12/2018

المنهج المستخدم: المنهج الذي تم استخدامه هو المنهج المختلط

- كمي يقوم على استبيان قبلي وزع على المشاركين والمشاركات في الورشات التوعوية التي تم تنفيذها في الضفة وغزة

- كفي يقوم على الملاحظة في الميدان ، ومن خلال ورشات العمل والمؤتمرات

التعريفات الاحرائية :

مصطلح الكوتا النسائية:

"كلمة كوتا (quota) مصطلح لاتيني الأصل، يقصد به نصيب أو حصة"، استخدم هذا المصطلح بدرجة كبيرة للإشارة إلى تخصيص نسبة، أو عدد محدد من مقاعد الهيئات المنتخبة مثل: البرلمانات والمجالس البلدية للنساء، وذلك لضمان إيصال المرأة إلى مواقع التشريع وصناعة القرار. باعتبار الكوتا يمثل أحد الحلول المؤقتة، التي تلجأ إليها الدول والمجتمعات لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة".³¹

احصاءات حول المرأة:

إن آخر الإحصائيات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي أشارت إلى أن عدد النساء في الأراضي الفلسطينية يمثل تقريبا نصف عدد السكان في فلسطين (بلغ عدد السكان المقدر في نهاية عام 2016 في فلسطين حوالي 4.88 مليون فرد؛ منهم 2.48 مليون ذكر بنسبة 50.8% و2.40 مليون أنثى بنسبة 49.2%)، فيما وصلت نسبة الجنس 103.3، أي أن هناك 103 ذكور لكل 100 أنثى) حوالي 11.0% من الاسر الفلسطينية ترأسها نساء عام 2016، بواقع 12.1% في الضفة الغربية و9.0% في قطاع غزة³².

النساء الفلسطينيات في الحياة العامة عام 2017:

تشير الاحصاءات الى أن 21.2% من أعضاء الهيئات المحلية في الضفة الغربية هن إناث، مقابل 78.8% ذكور، 82.7% من القضاة هم ذكور، مقابل 17.3% إناث؛ و66.6% من المحامين المزاويلن للمهنة هم ذكور، مقابل 33.4% إناث؛ و82.0% من أعضاء النيابة العامة هم من الرجال، مقابل

- موسوعة ويكيبيديا، الكوتا النسائية³¹

³² <http://info.wafa.ps/ar>

18.0% من النساء خلال عام 2016؛ كما لم تزد نسبة السفيرات الفلسطينيات عن 5.8%، مقارنة مع 94.2% للسفراء الرجال؛ و32.3% من المهندسين المسجلين في نقابة المهندسين هن نساء، مقارنة بما نسبته 67.7% من الرجال؛ وحوالي 12.4% من أعضاء مجلس الطلبة في جامعات الضفة الغربية هم من الإناث، مقابل 87.6% من الذكور 42.7% من الموظفين في القطاع العام المدني هن إناث، مقابل 57.3% ذكور؛ حيث تشكل الإناث (في القطاع المدني) 11.3% من درجة "مدير عام" فأعلى من مجموع المدراء العامين، مقابل 88.7% من الذكور لنفس الدرجة³³.
ان تعزيز مشاركة النساء في الانتخابات ب 30% كحد ادني هي كخطوة أولى في اتجاه تحقيق المساواة. وكما نلاحظ الإحصائيات الصادرة عن جهاز الإحصاء الفلسطيني والتي أكدت في مجملها على التالي:

- ضعف تمثيل النساء في كافة مراكز صنع القرار.
- أنه مازالت تسود الصور النمطية لأدوار المرأة التكميلية في المجالس والهيئات المحلية.
- ضعف مشاركة النساء في الجمعيات العمومية للمؤسسات الأهلية.
- ضعف نسبة تمثيل النساء في مجالس إدارة المؤسسات الأهلية حيث تقل النسبة عن 15 %
- غياب النساء عن تولى منصب رئاسة مجالس إدارة المؤسسات الأهلية (ما عدا المؤسسات النسوية).

ويعتبر نظام الكوتا النسائية أهم الإنجازات التي حُقِّقَت على مستوى مشاركة المرأة الفلسطينية في التشريعات، "ففي العام 2005 ونتيجة نضال المؤسسات النسائية تمت موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني على فرض الكوتا بنسبة 20 في المئة، والتي تفرض تمثيل المرأة الفلسطينية في قوائم الأحزاب السياسية لانتخابات المجلس، إذ نجحت 17 امرأة في انتخابات عام 2006، بعد أن كان عدد النساء اللواتي نجحن في انتخابات المجلس التشريعي في عام 1996 خمسة نساء فقط قبل

³³ <http://bit.ly/2n0K5Cp>

فرض نظام الكوتا، وهو ما اعتبر آنذاك حلاً مؤقتاً حيث نصت المادة(4) من قانون الانتخاب الفلسطيني رقم 9 لسنة 2005 على ما يأتي:

(تمثيل المرأة) يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية (القوائم) حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من:

أ - الأسماء الثلاث الأولى من القائمة.

ب- الأربعة أسماء التي تلي ذلك.

ج- كل خمسة أسماء تلي ذلك³⁴.

من ابرز المعوقات التي تم رصدتها من خلال الاستمارة:

- العادات والتقاليد وثقافة المجتمع
- نظرة المجتمع الدونية للمرأة وانها لا تقدر مثل الرجل
- الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي
- وقوف الرجل والمجتمع ضدها ومنعها للوصول
- عدم دعم المرأة لنفسها , وعدم تقبل المجتمع لوصولها في صناعة القرار
- التنافس ومحاربة المرأة للمرأة
- الوضع المادي
- القبلية والعنصرية والخلافات الحزبية
- ثقافة المجتمع الذكوري.
- عدم الثقة بقدرات النساء من قبل الرجال وغيرهن من النساء.
- التحيز الحزبي.
- عدم ثقة المرأة بقدراتها

³⁴ - <http://maannews.net>

الخلاصة والتوصيات :

بعد تحليل الاستمارة كانت من ابرز التوصيات المشاركين /ات :

- تثقيف المرأة خصوصا في المناطق المهمشة من النواحي السياسية والقانونية لمعرفة حقوقها التي كفلها لها القانون والدستور،
- تشكيل مجموعات النساء وشبابية ضاغطة السلطة وصناع القرار (لان دعم للشباب للنساء وبالعكس سوف يحدث التوازن والتغيير لان الشباب والنساء فئتان مهمشتين في الوصول الى مراكز صناعة القرار)
- رفع الوعي المجتمعي وخصوصا للنساء من خلال التدريبات والتمكين الاقتصادي لهن
- تدريب الرجال على الحقوق والواجبات والجنادر لترفع الوعي لدى الرجال في قضايا تخصهم وتخص النساء من حولهم من خلال التوجه للجهات المانحة وايضا للجهات المسؤولة في السلطة الوطنية ووزارة شؤون المرأة بحيث تكون اولوية عندهم في الخطط الاستراتيجية والعبر قطاعية مع الوزارات الاخرى
- دعوة المؤسسات والهيئات المحلية والحكومية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية إلى المساهمة في اللقاءات والاجتماعات المختلفة والتي تسعى لتسليط الضوء على مشكلة ضعف مشاركة النساء في الحياة السياسية بشكل مستمر ودوري من خلال حملات ضغط ومناصرة واجتماعات وورش عمل مكثفة
- أنشطة التوعية وبناء القدرات المختلفة للنساء والفتيات لتعزيز دورهن في المشاركة السياسية العامة.
- العمل على تعزيز وتفعيل ميثاق الشرف الذي وقعت عليه الاحزاب يدعو للالتزام بقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير بزيادة مشاركة النساء بنسبة لا تقل عن 30% , والعمل على مشاركتها فعلا وليس فقط كلاما ووضع الاحزاب السياسية عند التزاماتهم من خلال عقد

طاولة مستديرة معهم ومناقشة الكوتا معهم والعمل على الية للالتزام بالكوتا المحددة فترة الانتخابات

- العمل على زيادة نسبة كوتة النساء بشكل تدريجي لاحقا للمشاركة بشكل اكبر لاحقا في الحياة العامة
- العمل على انتهاء الانقسام الداخلي (ان يكون للنساء دور وصوت في اي اجتماع او ورشة يخص موضوع الانقسام لانها المتضرر الاكبر منه فيجميع مناحي الحياة

المراجع:

- وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3407
- شؤون فلسطينية / الإحصاء الفلسطيني: نصف المجتمع الفلسطيني من الإناث <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/03/07/1026085.html>
- مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية بين القانون والتطبيق <http://maannews.net/Content.aspx?id=827009>
- موسوعة ويكيبيديا، الكوتا النسائية https://ar.wikipedia.org/wiki/محاصة_نسائية

اثر الانقسام على المشاركة السياسية للنساء

جمعية الفردوس لتنمية المرأة والطفل والمنتدى التنويري الفلسطيني

دير البلح - نابلس

مقدمة:

تقوم فكرة الورقة على دراسة انعكاسات وتداعيات الانقسام الفلسطيني على مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرار وقمنا من خلال المبادرة بعمل عدة ورش عمل تحت عناوين مختلفة في مضمون المبادرة وهي توعية المرأة بالحقوق السياسية حسب الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية سيداو والمتضمنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة وأيضا الاطلاع على قرار مجلس الأمن رقم 1325 والمتعلق بحماية النساء وحق المرأة في الترشيح والوصول إلى مقاعد صنع القرار وأسباب عزوف المرأة عن المشاركة السياسية وضرورة مشاركة المرأة في صنع القرار وتوصلنا من خلال الورقة البحثية التي استرشدنا فيها من خلال البحث في الإحصائيات المتوفرة والتدقيق فيها إلى إن نسبة مشاركة النساء ضئيلة جدا بالنسبة لما هي من المفروض أن تكون حسب الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها وتوصلنا إلى ضرورة العمل من أجل إيصال صوت المرأة إلى أصحاب القرار ومن أهم مقترحاتنا في الورقة البحثية هو ضرورة إشراك المرأة في الانتخابات التشريعية والرئاسية بنسب مقبولة وإشراكها في جولات المصالحة الفلسطينية من أجل إنهاء الانقسام الذي اثر بشكل سيء على مختلف فئات المجتمع .

هدف الورقة :

تهدف هذه الورقة إلى الوقوف على حالة المشاركة السياسية وصنع القرار وتفاعله مع اللجان والهيئات واثار الانقسام الفلسطيني كعامل اكبر في التأثير على هذه المشاركة التي هي حق وجزء من منظومة حقوق الإنسان والوصول إلى نتائج وتوصيات تجاه تعزيز مشاركة المرأة السياسية وصنع القرار والخروج من حالة الإقصاء والتهميش تجاه دورها الفاعل والمؤثر وحاجتها إلى المساهمة وتفعيل دورها .

محااور الورقة:

تداعيات الانقسام على المشاركة السياسية للمرأة

إن المرأة الفلسطينية تدفع الثمن الأكبر للانقسام المستمر منذ منتصف العام 2007، والذي أثر سلباً على مختلف مناحي الحياة. ويمكن القول بأن لانقسام أثر بشكل خطير على كل قطاعات المجتمع، والمرأة كانت الأكثر تأثراً وتضرراً. أن الأسر الأشد فقراً هي الأسر التي تفقدها نساء، وإن المرأة هي التي تدفع الفاتورة الأكبر للانقسام حيث باتت أكثر تهميشاً وضعفاً وبالرغم من سوداوية الواقع، لا يجب الاستسلام لليأس، ولابد من استمرار العمل من أجل انجاز الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام ولابد للمرأة الفلسطينية أن ترفع صوتها عالياً من أجل نيل حقوقها المشروعة، في الوقت نفسه إلى العمل الجاد على إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، وتدارك المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني .

انعكاس الانقسام على الحركة النسوية:

إن مشاركتهن السياسية هي عملية كفاحية تراكمية تشترط إصلاح النظام السياسي برمته، كما تشترط وجود حركة نسوية ضاغطة، ويضاف إلى ذلك أنها تتطلب إثارة الوعي والقيام بعمليات التعبئة السياسية المستمرة بشكل عام وفي أوساط النساء بشكل خاص. غير أن الانقسام الفصائلي والبنوي في النظام السياسي الفلسطيني نتيجة لصراع حركتي فتح وحماس قد أضعف دور المشاركة السياسية للمرأة إلى حد كبير، وفوت عليها حقها في اختيار من يحكمها .

لقد ازدادت معاناة المرأة الفلسطينية حدة في ظل استمرار الصراع الداخلي وانشغال حركتي فتح وحماس في الصراع على السلطة، نتيجة تعمق الانقسام السياسي والجغرافي في الساحة الفلسطينية وتفاقم الصراع بوتيرة متصاعدة، ما ترك أثارا سلبية بعيدة المدى على الحركة النسوية ودورها ارتباطا بأثر هذا الصراع السلبي في مجمل القضية الوطنية الفلسطينية، أو لجهة آثاره السلبية المباشرة على حياة المواطنين بسبب الإجراءات السياسية والإدارية للحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي من شأنها أن تعزز نفوذهما وإحكام قبضتهما على الحكم إلى جانب إغلاق عدد من مؤسسات العمل الأهلي، وتشديد إغلاق المعابر بين قطاع غزة والخارج

وفصله تماماً عن الضفة الغربية إن الواقع الذي عاشته المرأة الفلسطينية - ولا يزال - على الصعد كلها، يعتبر واقعا قاسيا ويهدد المكتسبات التي حققتها الحركة النسوية على مدار سنوات النضال الطويلة. وتتضح ملامح الانقسام السياسي بشكل أشد وطأة في قطاع غزة خصوصا، ساهم الانقسام في نمو منظومة من القيم الاجتماعية والثقافية التي تركز دور المرأة التقليدي وارتبط ذلك بادعاء المرجعية الدينية، ما أدى إلى تحجيم الهامش المتاح للناشطات الفلسطينيات وحرمنن توسيع قاعدة تحالفاتهن داخل المجتمع .

سبل تعزيز مشاركة المرأة في ظل الانقسام السياسي:

على الرغم من كافة المساعي الحثيثة التي بذلتها الحركة النسوية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، من خلال تاريخ نضالي طويل قدمته النساء من بداية الثورة الفلسطينية حتى يومنا هذا، استطاعت من خلاله تحقيق الإنجازات على المستوى الحقوقي، الأمر الذي أدى إلى توقيع القيادة الفلسطينية على عدد من الاتفاقيات الدولية التي تعزز من المساواة والقضاء على التمييز إلا أن ذلك لم يمنع فشل النساء من إثبات وجودهن في مجالس منظمة التحرير، بسبب تعنت الإدارة السياسية ورفضها لرفع مكانة تمثيل المرأة عملياً، بعد أن أصبحت مؤشرات الإحصاء الفلسطيني تقر بأن المرأة الفلسطينية نصف المجتمع ما نسبته 49.2% للعام 2016 يستدعي ما سبق اتخاذ تدابير وضمانات تكفل مشاركة واسعة وفاعلة للمرأة، كتحديد مواقع مهمة للنساء في هياكل منظمة التحرير، بما في ذلك اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي، ورئاسة اللجان الدائمة، وتثبيت الكوتا النسوية في هياكل المنظمة المختلفة، والضغط باتجاه تمثيل النساء المستقلات اللواتي يمثلن جزءاً أساسياً من الحركة النسوية، لأن غياب تمثيلهن يعني تغييب الكفاءات النسوية غير الحزبية، الأمر الذي يتطلب تمثيلهن في المجلس الوطني، للتأثير على موازين القوة داخل المنظمة تدلل نسبة تواجد المرأة الحالية في منظمة التحرير على سياسة إقصاء وتهميش لها، تنبع من ضعف دور وتمثيل النساء داخل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى الموروث الثقافي الكامن في إدارة مؤسسات العمل الوطني الفلسطيني ورسم السياسات العامة يقر الجميع بحقوق المرأة الفلسطينية ودورها

النضالي، إلا أن واقع الأمر وفق النسب الأخيرة لا يدل على ذلك، لذا تركز الورقة بشكل أساسي على إيجاد سياسات وبدائل من شأنها مراعاة النوع الاجتماعي والتشاركية بين الجنسين وترسيخ المساواة واتخاذ ما يلزم من تدابير تضمنها، وأولها اعتماد نسبة 30% كنسبة تمثيل للمرأة كحد أدنى، وصولاً إلى الدور الحقيقي الذي يجب أن تلعبه المرأة الفلسطينية في صنع واتخاذ القرارات العامة، من خلال تمثيلها في مؤسسات المنظمة.

النتائج:

- مازال دور المرأة ضعيفاً جداً وهامشياً وتمثيلها في الأطر الفلسطينية ضئيل جداً وبالرغم من دورها الكبير وتحملها اعتبار إضافية بسبب الحصار والبطالة والعدوان والانقسام وبالرغم من زيادة نسبة النساء المتعلّقات . 2- تهميش المرأة بسبب الثقافة الذكورية وتجاوز مفهوم المواطنة المتساوية المتكافئة وتجاوز القانون الفلسطيني الأساسي وتجاوز المواثيق والعهد الدولية التي تؤكد على مبدأ المساواة وعدم التمييز وتفضيل الرجل على المرأة.
- لم يتم إشراك النساء اللواتي يحملن رؤية نسوية جندرية في الحوارات والجولات الخاصة بالمصالحة الفلسطينية ولجان المصالحة المجتمعية والحريات العامة وإعادة الاعمار وإسهامهن عبر تقديم الرؤى والمقترحات والآراء باتجاه إغناء هذه اللجان وتطويرها.
- المشاركات النسائية في المؤسسات الرسمية كالمجلس التشريعي والوطني لم تتجاوز عدد 70 سيدة من أصل 600 مشارك في المجلس الوطني وفي المجلس المركزي 3 نساء من 135 أي تمثيل ضئيل .

التوصيات:

- العمل على بلورة رؤية وخطاب نسائي ديموقراطي موحد للحركة النسائية بما يضمن تمثيل النساء في الأطر والمؤسسات والهيئات الشعبية الرسمية .
- استمرار تنظيم فعاليات نسوية رافضة للانقسام وداعية للمصالحة بالتزامن مع الضفة .

- تفعيل دور المؤسسات القادرة على إثارة تعزيز النساء سياسيا والوصول إلى تفاهات تلزم تمثيل النساء في الأحزاب والأطر والهيئات القيادية والمؤسسات الشعبية والرسمية .
- تنظيم حملات عبر مبادرات واضحة تلزم الهيئات والمؤسسات الرسمية بتمثيل النساء وخاصة في المجلس الوطني والمجلس المركزي وباقي الأطر والاتحادات الشعبية . تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة وأهمية دورها في صنع القرار بصفتها نصف المجتمع وذلك عبر تنظيم حملات إعلامية بهذا الخصوص .

المراجع

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز [cedaw www.un.org](http://cedaw.un.org)
- قرار مجلس الأمن الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة www.unesco.org
- التقرير الرسمي الأولي لدولة فلسطين حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز
- وثيقة حقوق المرأة www.pcdcr.org
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني info.wafa.ps
- وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية ويكي الجندر

أثر العنف النفسي على واقع المرأة الفلسطينية

مؤسسة فارس العرب للتنمية والأعمال الخيرية ومؤسسة بيت بيوت

غزة - رام الله

المقدمة:

لفت العنف المتصاعد ضد النساء في المجتمع الفلسطيني خلال السنوات الماضية اهتمام المجتمع المحلي من مؤسسات وهيئات فلسطينية وكذلك بعض الأفراد المؤثرين. إن العنف ضد المرأة يُعد انتهاكاً واضحاً وصريحاً لحقوق الإنسان؛ إذ يمنعها من التمتع بحقوقها الكاملة، وله عواقب خطيرة لا تقتصر على المرأة فقط، بل تؤثر على المجتمع بأكمله؛ لما يترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة. ومن الجدير بالذكر أن العنف ضد المرأة لا يعرف ثقافة أو ديانة أو بلداً أو طبقة اجتماعية بعينها، بل يعتبر ظاهرة عامة وعالمية.

تُعرف الأمم المتحدة العنف ضد المرأة بأنه السلوك المُمارَس ضد المرأة والمدفوع بالعصبية الجنسية، مما يؤدي إلى معاناةٍ وأذىٍ يلحق المرأة في الجوانب الجسدية والنفسية والجنسية، ويُعد التهديد بأي شكل من الأشكال والحرمان والحد من حرية المرأة في حياتها الخاصة أو العامة من ممارسات العنف ضد المرأة.

لذلك قمنا بالتركيز في هذه الورقة البحثية على واقع العنف النفسي الذي تعيشه المرأة الفلسطينية والذي يعد من أخطر أشكال العنف الممارَس ضد المرأة.

العنف النفسي وأثره على المرأة والمجتمع:

يمكننا توضيح مفهوم العنف النفسي بأنه العنف المُمارَس ضد المرأة من خلال ألفاظ مُهينة أو شتائم تنتقص من قدرها، بالإضافة إلى التهديد اللفظي وسوء المعاملة، ويشمل ذلك التهديد بالطلاق، حيث أن للعنف النفسي آثار سلبية تنعكس على نفسية المرأة على الرغم من عدم وجود آثار واضحة تشير إليه، إلا أنه يترتب عليه عدد من المشاكل النفسية كالإكتئاب الحاد والاضطراب النفسي وغيره، والتي قد تقود الضحية إلى محاولات الانتحار نتيجة للضغط النفسي الكبير الذي تقع تحته، كما يمكن أن يسبب مشاكل مثل إدمان شرب الكحول، والتدخين، وإدمان المخدرات.

ويصنّف النفسانيون المختصون في شؤون الأسرة أشكال العنف النفسي، غير الجسدي، إلى: **العنف الانفعالي**: ويشمل التحقير بكافة أشكاله، وإطلاق الألقاب البذيئة، والتقليل من النجاحات، والاستهزاء بالهيئة الخارجية. وفي الغالب يخشى الرجل "الطاغية" فقدان شريكه حياته، ولذلك يلجأ إلى دفعها إلى أن تبخس قدر نفسها، وإيهامها بأن أحداً لن يستطيع أن يحبها بقدر محبته لها، كما يقوم باضطهاد مشاعرها، وذلك بهدف تحطيم شخصيتها، والسيطرة عليها بشكل كامل، وبقاء المرأة في هذه الأوضاع النفسية المزرية طويلاً يمكن أن يلحق الضرر بصحتها الجسدية.

التهريب: ويتضمن تخويف المرأة من عواقب العصيان، كأن يهدد الرجل بالطلاق، أو يقوم بتحطيم ممتلكاتها الشخصية، أو تكسير الأثاث في المنزل، وإضافة إلى ذلك يعمد الرجل إلى إجبار زوجته على ملاطفته في الأوقات التي لا تناسبها، أو إقناعها بارتداء ثياب تستثير "غرائزه الفطرية"، وهو ما يندرج أيضاً في خانة العنف العاطفي.

العزل والغيرة المرضية: ويتمثل في قيام الرجل بمراقبة المرأة، وحثها إلى عدم التقاء صديقاتها وأصحابها بحجة الغيرة عليها، والحيلولة دون تدخل الغرباء في الحياة الزوجية، وسؤاله المستمر عن الأماكن التي تذهب لها، والاتصالات الهاتفية المتواصلة للتأكد من حضورها المبكر للمنزل³⁵ **الضغط الاقتصادي على المرأة**: ويتجسد ذلك في تحكم الرجل في دخل الأسرة، خصوصاً إذا كانت المرأة ربة بيت ومنشغلة بتربية الأطفال، وقد يلجأ الزوج أحياناً إلى شراء هدايا ثمينة لزوجته لكنه بالمقابل يحاسبها على المصروفات التافهة ويتهمها بالتبذير وقلة التدبير.

أما العنف الاجتماعي فيتمثل في مضايقة المرأة في عملها، كأن يحبسها الرجل في المنزل، ويتذرع بعدم قدرته على السماح لها بالخروج بسبب ارتباطاته في العمل، وتسفيه إنجازاتها ومواهبها وميولها، ومن شأن الاستمرار في هذه الممارسات زيادة مساحة الخلافات والشجارات بين الزوجين وصولاً إلى تفكك الحياة الأسرية.

35. نعمان الموسوي، مقال العنف العاطفي أكثر ابداء، 2012، موقع الوطن
/http://alwatannews.net/article/595502

العوامل التي ساهمت في انتشار ظاهرة العنف النفسي:

عوامل اجتماعية:

ليس خافياً على أحد أن مجتمعنا الفلسطيني، هو مجتمع أبوي، يحتفي بقيم الذكورة، ويعلي من شأن الفرد الذكر على حساب الأنثى، وهو احتفاء يرافق ويتجلى في مناحي الحياة كافة منذ لحظة الميلاد إلى لحظة الموت، في البيت وفي الشارع وفي العمل وقد عزز هذا الاحتفاء التمييز من حجم ونوعية الفروقات في التمتع بالحقوق والامتيازات بين كلا الجنسين. هذا التمييز في الحقوق والمكاسب قاد إلى جملة من الممارسات الضارة والمهينة الرسمية والشعبية، التي أصبحت بمرور الوقت عرفاً سائداً، متسديداً على ما عداه من قوانين وتشريعات، لذا سنجد أن مسألة ضرب الزوجات لها ما يبررها في الثقافة الشعبية السائدة، وكذلك الأمر بالنسبة لجرائم الشرف، رغم الفارق بين مآل المسألتين، لكنهما في حقيقة الأمر يتأسسان على المبدأ نفسه: التبرير والقبول المجتمعيين. وهما أداتان فاعلتان، يستخدمهما الجاني بذكاء قاتل، أو قد يفضي إلى القتل، في أحسن حالات العنف³⁶.

كما أن الموروث الثقافي التقليدي والسلبي في الآن ذاته عزز من تدهور مكانة المرأة ونظرة المجتمع إليها مما جعلها أكثر عرضة للعنف بشتى أنواعه

عوامل دينية:

إن علاقة المؤسسة الدينية مع قضايا المرأة هي علاقة عدااء مفتعل، ساهم فيه غياب الفهم الصحيح للدين وشيوع أنماط من التعليم والثقافة غير الرسميتين أي غير الخاضعتين لرؤية الدولة مما أعطى فرصة لكل ذي مصلحة أن يفتي الدين بما يخدم أهوائه، خاصة من المنتفعين دينياً الذين ساهموا في تمرير الكثير من المعلومات الخاطئة والمفاهيم المغلوطة المتعلقة بحقوق المرأة، وقد وجدت هذه المعلومات والمفاهيم أرضاً خصبة للانتشار في ظل تدني الأوضاع الاقتصادية وشيوع الفقر والبطالة وغياب كل من الاستقرار والشعور بالأمان ما أدى إلى سيادة

³⁶<https://www.amad.ps/ar/Details/102434>

الغيبية على حساب العقل والمنطق واحتياجات الحياة، وهذه أمور تشجع على رواج العنف المجتمعي والأسري وعادة ما تكون النساء هن أكثر الضحايا³⁷.

عوامل اقتصادية:

نظراً للظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني والتي تعود للاحتلال الإسرائيلي عموماً والانقسام الفلسطيني خاصة، أدى ذلك إلى إجبار المرأة للخروج إلى سوق العمل دون رغبة منها من أجل أن تعيل أسرتها سواء كانت متزوجة أم لا، مما يعرضها إلى ضغط نفسي كبير خاصة وأن خروجها محكوم بيد الرجل سواء كان أباً أو زوجاً أو أخاً.

وأشارت إلى ذلك المديرية العامة لمركز الدراسات النسوية الفلسطينية الأستاذة ساما عويضة في تصريحها لـ "العربي الجديد" أن النساء الفلسطينيات لم يخرجن إلى سوق العمل طوعاً، بقدر ما كان ذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية وتحت وطأة الظروف باتت النساء تتعرض لأنواع من العنف لها علاقة بعدم قبول الرجل أن تتولى المرأة المصاريف. ومن أشكال هذا النوع من العنف مدخول المرأة الشهري الذي بات بيد الزوج أو الأخ ولا سيطرة لها عليه³⁸.

نظرة المرأة لذاتها:

كان للموروث الثقافي السلبي والعادات والتقاليد التي تنقص من قيمة المرأة أثراً كبيراً في خلق فجوة ذاتية بين المرأة وكيانها الإنساني بأن تكون، وتترك بصمة تخصها ككائن أنثوي في شتى مناحي المجالات في المجتمع.

فقد اتضح من خلال ورشات العمل واللقاءات الحوارية التي تمت خلال المبادرة، أن المرأة ذاتها كانت ضحية هذا الموروث، حيث كانت تعتقد بأنه يوفر لها بيئة آمنة مما جعلها تنتهج هذه الأفكار وتؤمن بها وتتخذ القرارات على أساسها سواء في حياتها الزوجية أو التعليمية.

فجعل زمام الأمور والقرارات لسلطة الذكر جعل الأمر طبيعياً بالنسبة لها، فقد اعتادت في أسرتها أن الصوت دائماً للأب أو الأخ مما ألغى كينونتها لتعبير عن ذاتيتها أمامهم، الأمر الذي انعكس سلباً

³⁷<https://www.amad.ps/ar/Details/102434>

³⁸<https://www.alaraby.co.uk/society/2017/11/26/>

علمها في ضعف معرفتها بحقوقها وجعلها معرضة للعنف بطريقة غير مباشرة خاصة العنف النفسي.

كما أن المجاهرة بحقها والمطالبة به سواء على صعيد الأسرة أو اللجوء إلى القضاء في حالات حرمانها من الميراث أو تعرضها للأذى أو الاغتصاب يعد عيباً وحراماً أحياناً بحسب الثقافة التقليدية للمجتمع، مما عزز في ذاتها الرهبة والخوف من البوح وإثبات ذاتها والمطالبة بحقها.

عوامل قانونية:

في أغلب الأحوال، لا يدل غياب التشريع على غياب القانون، فهناك دائماً قانون ما، تسري فعاليته بشكل أو بآخر، وفي حالة العنف الممارس ضد النساء فإن القانون الوضعي، ليس هو سيد الأدلة، لذا فهو لا يشكل رادعاً للجنة، كما لا يشكل حماية للضحايا من النساء³⁹.

إن البيئة القانونية الفلسطينية الخاصة بالحد من ظاهرة العنف ضد المرأة ضعيفة بل تكاد تكون فقيرة إلى التشريعات التي تنصفها فهناك تعطيل ومماطلة في إصدار قوانين ذات صلة مباشرة بالعنف ضد المرأة مثل مسودة قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات.

لا شك أن المعوقات القانونية أمام قضية العنف ضد المرأة، كبيرة ومعقدة، تتطلب الكثير من الجهد لتجاوزها، فهي أولاً تحتاج إلى نظام سياسي مستقر، وأيضاً نظام قضائي مستقر ووحدة قانونية بين الضفة والقطاع، ثم تتطلب حامل اجتماعي وثقافي قادر على إشاعته وترويجه وحمايته. كما أن القوانين التي تضمنت نصوصاً عن أحد أو بعض أشكال العنف الممارس ضد النساء لا تتمتع بالفعالية الكافية من حيث الإنفاذ والتطبيق حتى وهي تنطوي على مبدأ التمييز في الكثير من القضايا كما في قانوني العقوبات والأحوال الشخصية وهما من أكثر القوانين التي تعرضت للانتقاد والتحريض ضدها على المستوى الشعبي والديني.

آليات مقترحة للحد من العنف في غزة والضفة:

بعد عدة جلسات حوارية وورش عمل نفذتها مؤسسة فارس العرب بقطاع غزة ومؤسسة بيت بيوت برام الله تم اقتراح عدة آليات للحد من ظاهرة العنف، وهي:

³⁹<https://www.amad.ps/ar/Details/102434>

- توفير بيوت امان في كل محافظة والاهتمام به من قبل الدولة والمؤسسات النسوية حيث ان لهذا البيوت تجربة سابقة ناجحة في عدد من الدول وخاصة ان كانت تتميز بالأمان فعلا والحفاظ على خصوصية المنتسب دور كبير في الحد من العنف والحفاظ على كينونة المرأة
- زيادة الوعي لدى الاسر الفلسطينية ذكور واناث وليس النساء فقط ورفع مستوى الوعي لدى الشباب أيضا حيث ان هناك عدد كبير من الاسر الفلسطينية في شقي الوطن تعتقد بان العنف ضد المرأة امر طبيعي ومن هنا تأتي أهمية الوعي ليس فقط بالورش خصوصا في المناطق المهمشة بل نحن هنا بحاجة الى التجديد في أدوات التوعية مثل استخدام المخاتير والمؤثرين بالمنطقة والاعلام والميديا بكافة أنواعها
- ادراج حقوق المرأة والدور الاجتماعي في المدارس والمناهج التعليمية بما يتناسب مع أعمارهم .
- الحديث عن النوع الاجتماعي والدور الاجتماعي في الاعلام الجديد والاعمال الفنية والأدبية لما لها من تأثير على المجتمع وطرحها بطريقة تتناسب مع كافة المستويات الفكرية والثقافية
- التنسيق مع العشائر خاصة في المجتمعات القبلية وتسلط الضوء بشكل كبير على أهمية الحد من العنف ضد المرأة من خلال مجالسات يعقدها المخاتير وكبار السن
- التنسيق مع رجال الدين والوعظ لتبيان ان الدين لا يتعارض مع النوع الاجتماعي والأدوار الاجتماعية وإزالة الأفكار المغلوطة لدى كثير من الناس والتغلب على العادات والتقاليد وتأثيرها من خلال مجالسة ادراج حقوق المرأة واهمية اكرامها في الخطب الدينية وحلقات بيوت العبادة والمساجد.
- العمل والاهتمام من قبل المؤسسات بالجانب النفسي والاجتماعي للأفراد وخصوصا النساء.
- تعديل القوانين المجحفة بحقوق المرأة بما يتناسب مع حقوق الانسان وحقوق المرأة والحد من المماثلة في القضايا المتعلقة بالميراث.

المحور الاعلامي

- نحو بوصلة حقيقية للإعلام الفلسطيني
- سبل تصحيح الصورة النمطية بين أهل القدس وغزة

نحو البوصلة الحقيقية للإعلام الفلسطيني

جمعية جمعية بنیان للتنمية المجتمعية وجمعية نساء عربيات من أجل القدس

خانيونس - القدس

المقدمة:

يعيش المجتمع الفلسطيني حالة من الانقسام السياسي بدأ في يونيو 2007 وما زال مستمرا حتى يومنا هذا ونحن في عام 2019، وقد انعكس هذا الواقع السياسي بالسلب على الإعلام الفلسطيني، لدرجة أنه "حرف الإعلام عن البوصلة الحقيقية"، حيث ساهم الإعلام في تعميق الفجوة بين الضفة والقطاع وتفاقم الخلافات السياسية، وأصبح يشكل أحد الأسلحة المستخدمة في عملية الانقسام، بدلا من العمل على محاربته وإنهائه، أو على الأقل عدم تأجيجه لصالح أحد أطرافه، في وقت يدفع فيه عامة الشعب الفلسطيني ثمن استمرار هذا الانقسام.

وأمام هذا الواقع المريع فإن الحاجة تبدو ملحة أكثر من أي وقت مضى لتصويب بوصلة الإعلام الفلسطيني، وإرساء قواعد العمل الإعلامي المهني كآلية استراتيجية لتعزيز الضوابط الأخلاقية للإعلام بما يحقق المصلحة الوطنية العامة، ومن هنا جاءت فكرة مبادرة "نحو البوصلة الحقيقية للإعلام الفلسطيني"، والتي سوف تساهم في تحقيق الحيادية والموضوعية الإعلامية، وذلك عبر أنشطة مشتركة ومتنوعة بين فئة من الإعلاميين في المناطق الشمالية والجنوبية في فلسطين، لتجنيدهم ليكونوا صوتا للإعلام الفلسطيني المحايد والمهني ويساهموا عبر الاعلام والانشطة المختلفة في معالجة الآثار الناجمة عن الانقسام.

وقد تم صياغة هذه الورقة البحثية من خلال مخرجات ورشتي عمل مع الإعلاميين وطلبة كلية الإعلام في جامعة فلسطين وغزة، ناقشوا خلالها: (كيفية تحقيق الحيادية والمهنية في الإعلام الفلسطيني، والعقبات الموجودة على أرض الواقع والتي تحد من هذه المهنة، وكيف يمكن للإعلام معالجة آثار الانقسام السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأفكار ومبادرات وأنشطة إعلامية مناصرة للإعلام المحايد، ومدونة سلوك حول حيادية الإعلام)، وجاءت مخرجات الأنشطة وفقاً للمحاور التي نستعرضها على النحو التالي:

المحاور ومخرجاتها:

المحور الأول: كيف يمكن تحقيق الحيادية والمهنية في الإعلام الفلسطيني

- الالتزام بالمبادئ الأساسية للإعلام الفلسطيني.
- تجنب المصطلحات التي تدعو إلى التحريض والتشهير والتشويه والتوتير والتي تعزز من الانقسام.
- عدم الملاحقة الأمنية للعاملين في وسائل الإعلام.
- تسهيل حرية الرأي وتنقل الصحفيين.
- نقل الصورة والرسالة الإعلامية كما هي من على أرض الواقع دون زيادة أو نقصان وبشكل موضوعي.
- تجنب الأهواء الشخصية وعدم الانصياع والانجرار للآراء السياسية في العمل الإعلامي.
- إتاحة الفرصة أمام الخريجين بالعمل بحرية في وسائل الإعلام الفلسطينية.
- مراعاة المبادئ الإنسانية والأخلاقية في العمل الإعلامي.
- الاستقلال المالي للعمل الإعلامي.
- الغطاء القانوني لضمان حرية الصحافة وحماية الصحفيين.
- الالتزام بالسياسات العامة لوسائل الإعلام.
- مراعاة المصلحة العامة والابتعاد عن المصلحة الشخصية.
- تفعيل دور نقابة الصحفيين في متابعة العمل الإعلامي.

المحور الثاني: ما هي العقبات والتحديات الموجودة على أرض الواقع والتي تحد من حرية وحيادية الإعلام

- قيود الاحتلال الإسرائيلي وما تفرضه من إجراءات تحد من حرية التنقل والصحافة.
- الانقسام الفلسطيني.
- ضعف الموارد المالية المستقلة.

- عدم وجود مؤسسات إعلامية تحمي الصحفيين.
- ضعف نقابة الصحفيين نتيجة الانقسام الداخلي.
- سيطرة المؤسسات الإعلامية الحزبية وعدم وجود منافسين مستقلين أقوياء.
- الأجندات السياسية لوسائل الإعلام الحزبية.
- استبعاد وتهميش بعض الإعلاميين بناء على توجهاتهم وانتمائهم السياسي.
- وضع العقوبات الإدارية والإجرائية أمام بعض المؤسسات الإعلامية المستقلة.
- عدم تطبيق القوانين الدولية المتعلقة بحرية الاعلام وحماية الصحفي.
- عدم موائمة قانون النشر الفلسطيني لتطور وسائل الإعلام، ووجود ملاحظات وعلامات استفهام على قانون الجرائم الالكترونية.
- الانتقائية في نشر الأخبار أو الصور أو حتى اختيار المتحدثين أمام وسائل الإعلام.
- تقييد حرية التعبير عن الرأي.
- الملاحقات الأمنية لبعض الصحفيين، وفرض الغرامات المالية.
- التمييز الحزبي في حرية التنقل والوصول للمعلومة أو الخبر.
- ضعف التنسيق والتعاون بين المؤسسات الإعلامية المحلية.
- قيام غير الإعلاميين بممارسة دور الإعلام من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.
- ضعف الرقابة على حقوق النشر والطبع.
- قلة الدورات التدريبية التي تساهم في بناء قدرات الإعلاميين.
- عدم اعتماد الكفاءة في العمل كمعيار للتوظيف.
- عدم الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية الإعلامية.
- تغليب المصالح الحزبية أو الخاصة على المصالح الوطنية.

المحور الثالث: كيف يمكن أن يساهم الإعلام في علاج آثار الانقسام السياسية والاجتماعية والاقتصادية

من الناحية السياسية:

- مراعات اختيار المصطلحات التي تدعوا إلى الوحدة الوطنية وليس التي تكسر الانقسام.
- الوقوف على مسافة واحدة من جميع وجهات النظر الموجودة، خاصة تلك المتعلقة بطرفي الانقسام الفلسطيني.
- التركيز على الخطاب الوحدوي محليا ودوليا.
- التركيز على القضايا الوطنية المتفق عليها والتي تهم الكل الفلسطيني وتنظيم حملات ضغط ومناصرة لها.
- الضغط باتجاه إجراء انتخابات نزيهة للنيابات المهنية الإعلامية.
- استغلال الأحداث الميدانية الوطنية في تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز حيادية الإعلام.
- مخاطبة المجتمع الدولي برسالة إعلامية موحدة بحقوق ومعاناة الشعب الفلسطيني وبثها عبر قنوات عالمية.
- إغناء المشاهد والمستمع والقارئ بالمعارف والثقافات وتعريفه بحرياته وحقوقه الأساسية وواجباته تجاه عائلته ووطنه.

من الناحية الاجتماعية:

- إبراز الآثار الاجتماعية السلبية للانقسام على المجتمع الفلسطيني ككل بشكل موضوعي.
- توعية وحشد المجتمع للمطالبة بإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية.
- الضغط والمناصرة من أجل تحقيق المصالحة المجتمعية وتوطيد العلاقات بين أفراد المجتمع.
- الابتعاد عن المصطلحات التوتيرية والتي تساهم في نشر الأحقاد والتحريض والكراهية بين أفراد المجتمع.
- نشر ثقافة التسامح والألفة وتعزيز قيم المواطنة.

- التشجيع على ثقافة الحوار لا الخلاف.
- من الناحية الاقتصادية:
- تسليط الضوء على المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع نتيجة الانقسام السياسي.
- تسليط الضوء على القرارات التي زادت من حجم الأعباء المالية على كاهل المواطن.
- تنظيم حملات ضغط ومناصرة لإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع.
- المساهمة في نشر معايير الاستفادة من الوظائف وفرص العمل المؤقتة والمساعدات الاقتصادية لتحقيق النزاهة والشفافية.
- المحور الرابع: أفكار ومبادرات وأنشطة إعلامية مناصرة للإعلام المحايد
- ورش عمل وندوات ومؤتمرات من شأنها دعم الاعلام المحايد والمهني، تستهدف الإعلاميين وكليات الإعلام في الجامعات.
- إطلاق الهاشتاقات والعبارات التحفيزية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- الاستكشافات المسرحية التي تعزز من الاعلام المحايد.
- الأفلام القصيرة والوثائقية.
- سبوتات وحلقات إذاعية.
- المناظرات بين الجامعات.
- تحفيز الاعلاميين على الكتابات الصحفية الحرة المحايدة.
- الاستعانة بقيادة الرأي والشخصيات الاعتبارية الذين يلقون قبول واحترام على المستوى الوطني.
- مجموعات إعلامية إلكترونية تنشر أخبار موضوعية تضم شخصيات إعلامية مشهورة ومستقلة ومثقفين.
- دعوة المؤسسات الإعلامية الحزبية إلى استضافة شخصيات تنتمي إلى أحزاب سياسية أخرى تعزيزاً لمبدأ الرأي والرأي الآخر.

المحور الخامس: مدونة سلوك حول حيادية الاعلام

عزيزي الإعلامي هذه مجموعة من الضوابط المهنية والأخلاقية في العمل الإعلامي يتعين عليك مراعاتها خلال العمل الإعلامي وهي:

- المصدقية والموضوعية والحيادية في نقل المادة الإعلامية والابتعاد عن المبالغة وتقديم صورة حقيقية واضحة وعدم الانحياز لأي طرف.
- معرفة ما يمكن نشره وما لا يمكن نشره وتحمل المسؤولية عما ينشر أمام المجتمع.
- الاعتراف بالخطأ لدى وقوعه والمبادرة إلى تصويبه وتفادي تكراره.
- العمل من أجل مصلحة الوطن وليس الحزب وعدم استغلال المادة الاعلامية في أمور شخصية.
- التمييز بين النقد والتجريح.
- احترام الكرامة الإنسانية وحقوق وحرية الغير وعدم التدخل في الأمور الشخصية للناس.
- تعزيز روح التسامح والألفة والتشجيع على ثقافة الحوار لا الخلاف.
- نسب الأخبار إلى مصادرها الحقيقية والابتعاد عن المصادر المجهولة وغير الموثوقة.
- الالتزام بالنزاهة وتجنب استغلال المهنة في الحصول على هبات أو اعلانات أو مزايا من جهات محلية أو أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- المساواة وعدم التمييز، فالمواطنون متساوون في الحقوق والواجبات مثلما هم متساوون امام وسائل الإعلام، فمن الضروري الحرص على ان لا تكون هذه الوسائل تعبيراً عن حزب أو ثقافة أو جهة دون أخرى.
- الاستئذان، على الإعلامي أن يعتمد الى أسلوب الاستئذان في الحصول على المعلومات والتسجيلات والصور من ذوي الشأن.
- تجنب التلاعب بالألفاظ والمصطلحات والمفاهيم ووضعها في غير إطارها المهني.

- تجنب التوظيف السياسي للأحداث بما يتوافق مع الإطار الحزبي ويحرفها عن مضمونها الحقيقي.
- تجنب اختلاق الوقائع وعدم التعامل مع الافتراض على أنه حقيقة.
- تجنب بث التحريض والكراهية والتشهير والتشويه والمبالغة والابتزاز وإثارة الفتنة الحزبية.

النتائج

- ساهم الإعلام الحزبي في تعزيز وتعميق الانقسام الفلسطيني وزيادة الفجوة بين طرفيه، وأصبح الإعلام أداة ووسيلة في يد طرفي الانقسام يتم استخدامها لتحقيق أهدافهم الحزبية.
- لم يلتزم الإعلام الحزبي في عمله بضوابط وأخلاقيات مهنية العمل الإعلامي، وبالتالي فقد حياديته وانحرف عن البوصلة الحقيقية للإعلام الفلسطيني.
- هناك مجموعة من الإجراءات والقيود والممارسات التي فرضت في قطاع غزة والضفة الغربية ساهمت في الحد من حرية الصحافة والإعلام.
- كان هناك تراجع في اهتمام الإعلام الفلسطيني بالقضايا الوطنية العامة التي تهم كافة الشعب على حساب القضايا الحزبية الضيقة التي من شأنها تكريس الانقسام.
- شهد الإعلام الحزبي جملة من المصطلحات والعبارات المستحدثة على المجتمع الفلسطيني والتي من شأنها بث الكراهية والتحريض وتوتير العلاقات بين أفراد المجتمع.

التوصيات

- تشكيل لجنة مشتركة من خلال نقابة الصحفيين تضم إعلاميون محل ثقة من بين الفصائل يتصفون بالنزاهة والحيادية، لمراقبة وسائل الإعلام ومتابعة الأحداث الإعلامية، والتصدي لكل التصريحات التي من شأنها خلق حالة من التوتر والإرباك والاحتقان وتكرس بذور الحقد والكراهية بين أبناء الشعب الواحد وتعمق الانقسام.

- صياغة ميثاق يلتزم به جميع وسائل الإعلام والأحزاب والإعلاميين والسياسيين، ووضع المعايير والأسس التي ينبغي من خلالها التعامل مع الأزمات والأحداث الداخلية، وأن يتعهدوا من خلاله بعدم استخدام الإعلام لتحقيق رغباتهم السياسية.
- إجراء انتخابات نزيه وشفافة في النقابات الصحفية، وتفعيل دورها في المتابعة والإشراف وتحقيق المهنية الإعلامية، ووضع سياسة إعلامية ذات خطط قريبة وبعيدة المدى.
- التركيز على تبني خطاب إعلامي مسئول يتحلى بروح الحوار والتعددية والوطنية، ويعمل على إنهاء الانقسام وعودة الوحدة الوطنية من خلال خطة إعلامية وطنية موحدة، تقوم على التسامح والألفة والأخوة والمساواة.
- العمل على دعم وتعزيز الصوت الإعلامي المستقل الموضوعي الموحد العقلاني، والعمل على تجاوز القضايا الإعلامية الداخلية الحزبية والتركيز على بناء نظام فلسطيني إعلامي قادر على الاستجابة لمتطلبات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.
- الانتقال بالإعلام الفلسطيني من مستوى المحلية إلى العالمية، من خلال إنشاء قنوات إعلامية تبث باللغة الأجنبية للخارج، من أجل دعم القضية الفلسطينية والتأكيد على القضايا الأساسية للشعب الفلسطيني.
- صياغة مدونة سلوك تشتمل على مجموعة من الضوابط والأخلاقيات التي تساهم في تحقيق الحيادية والمهنية في العمل الإعلامي، يلتزم بها طوعيا وأخلاقيا جميع العاملين في مجال الإعلام.
- أن يكون هناك دور فاعل لنقابة الصحفيين في حماية الإعلاميين وحرية العمل الإعلامي.

سبل تصحيح الصور النمطية بين أهالي المحافظات الفلسطينية: غزة والقدس كنموذج

جمعية الخريجات الجامعيات بقطاع غزة ومؤسسة الرؤيا الفلسطينية في القدس

غزة – القدس

المقدمة:

تعتبر الصورة النمطية مصطلحاً جديداً نوعاً ما، وتم استخدامه وتوظيفه في اللغة الدارجة العادية، إذ يعبر هذا المصطلح عن ظاهرة تتعلق بتصوّر مجموعة من الأفراد أو الجماعات تجاه أفراد أو مجموعة أو طبقة ما، ومن الممكن أن تكون هذه الصور النمطية إيجابية والغالبية منها تكون سلبية.

عادة ما تتشكل هذه الصور النمطية بفعل اعتقاد مجموعة من الناس لأمر ما وتناقله عبر شبكة العلاقات، وأصبحت في يومنا هذا تتأثر بشكل كبير في العادات والتقاليد المختلفة، بفعل سنوات الحصار المستمرة، وحالة الفصل التي حدثت بين المحافظات الشمالية والجنوبية والعوامل السياسية أدت جميعها إلى تشكل عدد كبير من الصور النمطية السلبية المتبادلة بينهم.

وقد ظهرت هذه الصورة بشكل جلي بين أهل القدس وأهل غزة من خلال عقد جلسات حوارية نفذتها جمعية الخريجات بالتعاون مع مؤسسة الرؤيا الفلسطينية بالقدس عبر السكايب، بين مجموعة من شباب غزة والضفة والقدس، حيث هناك نظرة تميز بين أهل غزة وأهل القدس كالتقليل من قيمة سكان أهل غزة دون غيرهم من باقي المحافظات، وعدم محبة أهل الضفة لأهل غزة وأن هناك نظرة لأهل غزة بانهم أقل ثقافة من أهل القدس؛ وكانت نظرة أهل وشباب غزة بأن شباب الضفة بما فيها القدس شباب متعالون على أهل غزة، وهو ما دفعنا إلى تسليط الضوء على هذه الظاهرة بهدف رصدتها والوقوف على أسبابها، ومحاولة الخروج بآليات للحد منها أو لتغييرها.

من هنا جاءت فكرة الورقة البحثية التي تهدف إلى قياس مدى تأثير الاحتلال والانقسام الفلسطيني في خلق الصورة النمطية السلبية بين سكان المحافظات الشمالية والجنوبية.

الاستبانة: تم استخدام استبانة للتعرف على الواقع ميدانياً من خلال آراء المبحوثين. بلغ عدد المستجيبين للاستبانة من كافة محافظات الوطن 82 مستجيب، حيث بلغت نسبة الإناث 56.8 %.

فيما بلغت نسبة الذكور 43.2%. 43.2% كانوا من سكان الضفة الغربية، 34.1% من سكان القدس، 29.3% من سكان قطاع غزة.

محاور الدراسة وتحليل الاستبانة

المحور الأول: الصورة النمطية في فلسطين:

قامت جمعية الخريجات بعمل استطلاع رأي بالتعاون مع مؤسسة الرؤيا لفلسطينية بالقدس، وتم نشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي للبحث في اسباب الصورة النمطية السلبية بين شقي الوطن. حيث تعبر الصورة النمطية في فلسطين عن انعكاسات الاحتلال الذي عمد الى تشويه الصور النمطية و الموروثات الثقافية الفلسطينية، وكانت النتائج وفقاً لما يلي:

- حيث كانت نسبة 62% من المستطلع آرائهم موافقين بأن الاحتلال الإسرائيلي عمد لتشويه الحالة الثقافية الفلسطينية من خلال تدليس بعض الموروثات الثقافية الفلسطينية ونسبة 31.7% غير موافقين ونسبة 6.3% كانوا محايدين لم يلقوا اللوم على أي طرف .

- كما أن هناك تأثير للصورة النمطية في فلسطين في محاولة ترسيخ مفهوم التعايش السلمي حيث بلغت نسبة 26.9% من المستطلع آرائهم أنهم موافقين بان الاحتلال يحاول ترسيخ مفهوم التعايش السلمي مع سكان القدس والضفة الغربية وقطاع غزة ونسبة 13.8% كانوا غير موافقين ونسبة 18.8% محايد نسبة 13% كانوا موافقين بان هناك استجابة ايجابية من قبل سكان القدس والضفة الغربية في محاولات الاحتلال لمفهوم التعايش السلمي. ونسبة 20% غير موافقين ونسبة 33.8% محايدين.

- إلي جانب أن عدم وجود احتكاك مباشر بين سكان المحافظات الجنوبية والاحتلال، ساهم في خلق حالة من المحافظة على الموروث الثقافي الاجتماعي، حيث وافق ما نسبته 45.1% بان ذلك خلق حالة من الترابط الاجتماعي والمحافظة على الموروث الثقافي الفلسطيني ونسبة 24.4% غير موافقين ونسبة 30.5% محايدين لهذا الرأي.

- بلغت نسبة 80% من الشباب المستطلع آرائهم بأن هناك تأثير مباشر لوجود الاحتلال بإيجاد فجوة ثقافية اجتماعية كبيرة بين سكان المحافظات الشمالية والجنوبية، نتيجة منع وتقييد حرية

التنقل للمواطنين بين المحافظات الجنوبية الشمالية، وهذا ينعكس على قلة الترابط وتبادل الثقافات وخلق حالة اجتماعية مترابطة ولم الشمل وزيادة الفجوة بين قطري الوطن، ما نسبته 6.3% غير موافق على ما سبق ونسبة 13.7% محايد لهذا الرأي.

- نسبة 46.3% من الشباب المستطلع آرائهم موافقين بأن هناك ظهور بعض العادات الثقافية والقيم الاجتماعية المستحدثة في كل من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة عقب الانقسام الفلسطيني، الذي ساهم في زيادة الفجوة، الذي بدأها الاحتلال وعزز من زيادة الحقد والكراهية بين شقي الوطن وبلغت نسبة 37.8% غير موافق ونسبة 15.9% محايدين.

- بلغت نسبة 74.4% من المستطلع آرائهم بانهم موافقين بأن عدم وجود احتكاك مباشر بين سكان المحافظات ادي الى تشكيل حالة من النظرة الدونية السلبية بينهم، ونسبة 11% غير موافقين ونسبة 14.6% محايدين.

- بلغت نسبة 44.4% من المستطلع آرائهم بوجود تعامل بفوقية من قبل سكان القدس والضفة الغربية تجاه سكان أهالي قطاع غزة، بفعل الانقسام ونسبة 35.8% غير موافقين ونسبة 19.8% محايد.

- بلغت نسبة 41.5% من الشباب المستطلع آرائهم بان هناك نظرة سلبية من قبل سكان قطاع غزة اتجاه القدس والضفة الغربية، كون (غزة تزرع و الضفة تحصد) ونسبة 28% غير موافقين، ونسبة 30.5% محايدين⁴⁰.

المحور الثاني: انعكاس الصورة النمطية على السلوك الاجتماعي لأهالي القدس تجاه غزة

لا يمكن انكار أن الصورة النمطية لها أثار سلبية إذا ما كانت نظرة شخص ما تتسم بالفوقية الى أشخاص آخرين، وتشعرهم بالدونية نتيجة لذلك. لاسيما وأنها تعبر وفق منظور الباحث الفرنسي بيير بورديو أنها نوعا من العنف الرمزي أيضا، وهو عنف رمزي مهذب يكون بواسطة اللغة

40 -استبيان تم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي

والهيمنة السائدة والأفكار المتداولة. ويكون أيضا عن طريق السب، والقذف والشتيم والدين والإعلام والعنف الذهني.

حيث يعرف ببيير بورديو بقوله: "العنف الرمزي هو عبارة عن عنف لطيف وعذب، وغير محسوس، وهو غير مرئي بالنسبة لضحاياه أنفسهم، وهو عنف يمارس عبر الطرائق والوسائل الرمزية الخالصة. أي: عبر التواصل، وتلقين المعرفة، وعلى وجه الخصوص عبر عملية التعرف والاعتراف، أو على الحدود القصوى للمشاعر والحميميات." وهذا العنف مرتبط بالسلطة والهيمنة والحقل المجتمعي. بمعنى أن المجتمع الحاكم والمسيطر يمارس عنفا رمزيا ضد الأفراد. وهذا العنف أكثر خطورة من العنف المادي الجسدي. حيث أن العنف الذي يمارس على المرء مع عدم الاعتراف به كعنف... فانطلاقا من كوننا نولد في عالم اجتماعي، فإننا نتقبل عددا من البديهيات والمسلمات التي تفرض نفسها علينا بتلقائية وسهولة، ولا تكاد تتطلب تلقينا. ولذلك، فإن تحليل كيفيات تقبلنا التلقائي للآراء والمعتقدات المتداولة في عالمنا الاجتماعي، هو الأساس الحقيقي لنظرية واقعية حول السيطرة وحول السياسة. إن من بين كل أشكال الإقناع الصامت والسري هي تلك التي تتم بكل بساطة بفعل النظام العادي للأشياء." وهذا أكثر أنواع العنف خطورة: لأنه عنف عاد وبسيط ولا يعترف به - مجتمعيًا - على أنه عنف، بل تعود عليه الناس، وقبلوا به ما داموا خاضعين لمجموعة من الحتميات والجبريات المجتمعية التي تتحكم فيهم، ويعملون على تكريسها في واقع حياتهم. ومن ثم، لا نرى لدى الناس أي رفض أو مقاومة لهذا العنف المعنوي والرمزي، بل يعتبرونه فعلا عاديا، على الرغم من خطورته وآثاره الخطيرة نفسيا ومجتمعيًا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا⁴¹.

ووفق مفهوم العنف الرمزي أكدت اسراء ، وهي طالبة جامعية من قطاع غزة تدرس في جامعة النجاح في نابلس «أشعر بأن هناك فجوة ما بين المقدسي و الغزي في الوعي والثقافة للشباب الفلسطيني، فالمقدسي يحمل أفكاراً تقوده لرسم صورة معينة في الغالب وخاطئة عن شباب الغزي

⁴¹ حمداوي، جميل، العنف الرمزي عند ببيير بروديو، لغو فكر طليعي .. أدب حر ،

<http://www.laghoo.com/2017/02/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%80%D9%80%D9%80%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%80%D9%80%D9%80%D8%B2%D9%8A-%D8%B9%D9%86%D8%AF-%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D9%88/>

والأمر ذاته عندما يتعلق الأمر بشباب الضفة والصورة التي يرسمونها عن شباب الغزي، وكلتاهما تحمل بعض الشوائب، ونحن نعمل كمحاولة منا لإزالة هذه الشوائب، وكسر الصورة السلبية المتبادلة⁴²، وأضافت: «هناك الكثير من التفاصيل التي لا يعرفها شباب الضفة وغيرها من المدن الفلسطينية عن معاناة شباب القدس بسبب الإجراءات التعسفية بحقهم من سلطات الاحتلال، فمعاناة المقدسيين في أي معاملة باتت معروفة إلى درجة كبيرة بين الفلسطينيين، فهي رحلة شقاء يتخللها الكثير من الإهانات، عدا عن فرض ضرائب باهظة على المقدسيين، ومنع الكثير منهم من البناء في أراضيهم التي يملكونها، وتضييق الخناق عليهم بشتى السبل لهجرة مدينتهم، ما يسهل السيطرة عليها». وتضيف «علينا أن نتحد، ونغير الصورة النمطية التي كسرنا الاحتلال بتفريقنا جغرافياً بعضنا عن بعض، وهذه مشكلة لا نقاومها إلا بالحوار المباشر. هذه المبادرة مهمة للغاية لأنها تصب في مصلحة الشباب من كافة المحافظات والتعاون لتغير الصورة النمطية السلبية السائدة.

المحور الثالث: التخلص من الصور النمطية تجاه غزة

هناك ضرورة للتخلص من الصور النمطية في فلسطين لأن انعكاساتها السلبية تؤثر على المجتمع، وبالتالي لابد من خطوات جدية من كافة المعنيين للوقوف على تلك الظروف والمساهمة بشكل أو بآخر في تغيير تلك الصورة. فالمطلوب من مؤسسات المجتمع المدني والمراكز الشبابية:

- تعزيز آلية تواصل الشباب الفلسطيني ككل من خلال دعم مبادراتهم وتسهيل التشبيك والتعاون فيما بينهم مما يشكل للشباب مظلة رسمية لتأسيس ملتقيات وأنشطة وفعاليات تحت إشرافهم ودعمهم
- تجديد المبادرة باستهداف فئة طلاب المدارس لترسيخ المفاهيم في الجيل الجديد الناشئ.

42 -مقابلة شخصية المقابل ياسمين الجاروشة تم إجرائها في جمعية الخريجات يوم الاربعاء 2019/1/17

- مطلوب من مؤسسات المجتمع المحلي والشباب من كلا الجنسين عمل صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي مشتركة بين شقى الوطن لتبادل الثقافات ومحاولة تحسين الصورة النمطية السائدة لديهم.
- المطلوب من المجتمع دعم صور التغيير المختلفة وقبول ثقافة الانفتاح الفكري مع شباب الضفة بعيدا عن التعصب ونبد الانقسام والتقاليد الغير صحيحة.
- وعلى الدولة دعم وتشجيع ورعاية الشباب ككل وتسهيل التنسيقات للزيارات المتبادلة بين الطرفين لتوحيد شطري الوطن جغرافيا وثقافيا وتخصيص مخصصات مالية في الموازنات للشباب وخصوصا والعمل يدعم اهداف الشباب في تأسيس جسر ثقافي شبابي فلسطيني يجمع الكل الفلسطيني.

المحور التعليمي والصحي

- أثر سياسات الاحتلال في تعزيز التسرب المدرسي في فلسطين
- المعوقات التي تواجه مريضات السرطان الفلسطينيات، ومقترحات حلها

أثر سياسات الاحتلال في تعزيز التسرب المدرسي في فلسطين

جمعية الملتقى التربوي وجمعية الرازي للثقافة والمجتمع

النصيرات - القدس

المقدمة

تعد ظاهرة التسرب المدرسي من أصعب المشاكل التي تعاني منها دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على تقدم المجتمع وتطوره. لا سيما أنّ هذه المشكلة تساهم بشكل كبير وأساسي في تفشي الأمية وعدم اندماج الأفراد في التنمية، بحيث يصبح المجتمع الواحد خليط من فئتين، فئة المتعلمين وفئة الأميين. حيث يؤدي هذا الانفصال المجتمعي إلى تأخر المجتمع عن المجتمعات الأخرى كنتيجة لصعوبة التوافق الفكري والثقافي بين الفئتين. وأخذت ظاهرة التسرب من المدارس التي تتيح للطالب الخروج من النظام التعليمي قبل الانتهاء من المرحلة التعليمية التي كان قد بدأ فيها، تطفو على السطح في الكثير من دول العالم ومنها الدول العربية، لتصبح بذلك من الظواهر الخطيرة التي تهدد مستقبل الشباب في المجتمع العربي. ويُذكر أنّ هذه الظاهرة في الحالة الفلسطينية تنتشر بين الطلبة الذكور أكثر منها بين الإناث، ويرجع ذلك لأسباب عديدة، منها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والأسرية، رغم الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم، والمؤسسات الأخرى في المجتمع سواء الحكومية أو الأهلية للحد من هذه الظاهرة. وعلى الرغم من أن نسبة التسرب المدرسي في فلسطين والتي بلغت 1.23% هي من أقل النسب بين الدول العربية؛ إلا أنّها أخذت في الارتفاع، ومسبباته المباشرة وغير المباشرة أخذت بالتزايد في السنوات الأخيرة في بعض الأراضي الفلسطينية. وتتلخص مشكلة الورقة بارتفاع نسبة التسرب المدرسي وتكاثف العوامل المساعدة لهذه الظاهرة والمتعلقة بوجه الخصوص بسياسات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وتنبع أهمية الورقة في تسليط الضوء على السياسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب المدرسي، وفي هذا الإطار تحاول الورقة أن تكون قاعدة لرسم رؤية فلسطينية لمواجهة هذه السياسات.

تعريف وأشكال وأسباب التسرب المدرسي:

تعريف التسرب المدرسي

تُعرّف منظمة اليونسكو التسرب المدرسي على أنه "كل شخص لا يكمل دراسته ويترك مقاعد التعليم قبل انتهاء سنوات الدراسة". (الحروب 2011، ص 10)

أشكال التسرب المدرسي

قد يأخذ التسرب الدراسي أشكالاً متعددة منها:

- التسرب الفكري "الشروذ الذهني" من جو الحصة.
- التأخر الصباحي عن المدرسة.
- الغياب الجزئي أو الكلي عن المادة الدراسية (أو المدرسة). (حمزة وآخرون 2017، ص 11)

أسباب التسرب الدراسي

أما عن أسباب التسرب، فهناك أسباب متنوعة وعديدة وفي كثير من الحالات قد ينتج التسرب عن تجمع أكثر من سبب معاً، ومن أهم هذه الأسباب:

أسباب اقتصادية

تؤدي المستويات المعيشية المتدنية لدى أسر الطلبة إلى تأثيرات سلبية على مستويات الطلبة التعليمية، مما يدفع بعض الطلبة إلى ترك المدرسة بحثاً عن أعمال بأجور منخفضة لإعالة أسرهم. تعطي الأسر الفقيرة في كثير من الأحيان الأولوية لعمل أطفالها على حساب تعليمهم من أجل تخفيف الأعباء الاقتصادية عنها. ويتأثر الذكور بهذا العامل بشكل أكبر بكثير من الإناث، فالأم بعادة مجتمعتنا بحاجة إلى ابنتها في أعمال وإدارة المنزل، وتفضل تواجدها معها بدلاً من الذهاب للمدرسة، وكذلك الأب يفضل تواجد ابنه معه في العمل، واكسابه مهنته نفسها بدلاً من الاستعانة بالغرباء لمعاونته، وتُسهم هذه الأمور بدرجة كبيرة في التسرب من التعليم. (الناصر 2014، ص 22).

البيئة المدرسية

هناك الكثير من العوامل المدرسية التي تساهم في تسريب الطلبة من مدارسهم كضعف قدرات بعض المعلمين في التعامل مع اختلاف القدرات التعليمية لطلبتهم. هذا الأمر يسبب إحساساً للطلاب الضعيف بالفشل وقلة الحيلة. كما أنّ تمييز المدرس بين الطلبة واستخدام العنف بأشكاله، بما فيها العنف اللفظي والجسدي كوسيلة للتعامل مع الطلبة وخصوصاً الطلبة ضعيفي التحصيل الدراسي، جميعها عوامل تُنقِر الطالب من التوجّه إلى مقعد الدراسة. أضف إلى ذلك، قلة البرامج اللامنهجية داخل المدرسة التي من شأنها أن تشعرهم بالانتماء لها، وعدم مواءمة المناهج التعليمية لظروف الطلبة وحاجاتهم النفسية.

دور برامج التوجيه والإرشاد المهني في المدارس

تتيح برامج التوجيه والإرشاد الفرصة للطلبة بغض النظر عن مستواهم التعليمي، التعرف على عالم المهن واستكشاف قدراتهم وقيمهم وميولهم المهنية. إضافةً إلى إكسابهم بعض المملكات والمهارات التي ترفع من دافعيتهم للقدوم إلى المدرسة، بسبب وجود ذلك الإطار الذي يشعرهم بالتميز والإنجاز. في ضوء ذلك، فإنّ غياب هذه البرامج عن المدرسة أو عدم تفعيلها بالشكل الواجب، يؤدي إلى حرمان الطالب من أداة شديدة الأهمية قد تُشعره بأهمية العملية التعليمية. كما أن غيابها يمنع الطلبة الذين لا يؤمنون في قدرتهم بالاستمرار في برامج التعليم التقليدي من استكشاف طرائق جديدة تُمكنهم من الاستمرار بالالتحاق في صفوف العملية التعليمية.

مواقف الأهل من الدراسة

من أهمّ العوامل التي تُبقي الأطفال في مقاعد الدراسة هي وجود شبكة دعم وحماية من الأهل تتابع تقدم أطفالها وتحمّنها من سلبيات المجتمع ومن ضغوط العملية التعليمية. لذلك، إن غابت هذه الشبكة، فإنّ الأطفال يكونون معرّضين للسقوط في وحل التسرب المدرسي عند أوّل تحدّي حقيقي لوجودهم في قاعات الدراسة.

ناهيك عن المشاكل التي تكون البيئة الأسرية سبباً مباشراً لها كالتزويج المبكر الذي يعمل على تسريع ترك الطالبات لمقاعد الدراسة وتحديد أدوارهن الاجتماعية في الانجاب وتربية الأطفال

والاهتمام بالبيت، ولا تزال حتى اليوم مواقف الكثير من المجتمعات محابية لتلك الظاهرة المجتمعية المرتبطة بآثار صحية واجتماعية ونفسية سيئة على الفتاة وعلى أسرته. (حجازي 2017، ص3)

أنواع التسرب في التعليم:

التسرب حسب الدراسة وينقسم إلى:

- تسرب الأطفال من الالتحاق بالمدرسة، وهو المظهر الأول من مظاهر التسرب، ويتمثل بعدم الذهاب أو الالتحاق بالمدرسة بشكل قاطع .
- التسرب قبل نهاية المرحلة، والذي يكون الرسوب سبباً رئيساً فيه، ولذلك فهو على ارتباط مباشر بمشكلة الرسوب، ويتمثل في ترك الطالب للمدرسة قبل إنهاء المرحلة التعليمية .
- التسرب في نهاية المرحلة، ويشمل هذا النوع نهاية أي مرحلة تعليمية، فالطالب ينتهي من مرحلة تعليمية معينة ولا يلتحق بما بعدها من المراحل الدراسية الأخرى.

التسرب الكمي وينقسم التسرب الكمي إلى :

التسرب الكلي: وهو انقطاع الطالب انقطاعاً كاملاً عن مواصلة دراسته، وفي هذا النوع قد يرتد المتسرب إلى الأمية، اذا حدث في المرحلة الابتدائية. أما المرحلتين المتوسطة والعالية فلا يعد التسرب فيها كلياً، لأن المتسرب منهما يكسب مهارات وقدرات تؤهله للقيام بالأعمال المختلفة.

التسرب الجزئي: ويتمثل في الهروب والغياب من المدرسة ثم الرجوع إليها مرة أخرى، ويعرف بأنه إمكانية أن يكون التسرب وقتياً؛ أي يعود المتسرب لإتمام دراسته، وذلك إما بالتحاقه بنفس الصف أو بالتحاقه بالعام الدراسي الذي يليه.

التسرب النوعي

يجسد التسرب النوعي حقيقة مفادها أن للتسرب من التعليم دورة حياة وسياقاً طبيعياً وفقاً لما يلي:

التسرب المعنوي: نظراً لعدم مراعاة الأنشطة التعليمية الصفية واللاصفية لقدرات الطلبة واحتياجاتهم النمائية، فإن معالم التسرب النوعي تبدأ في التجسد والظهور من خلال الاستعداد النفسي للتسرب، ومن مظاهر ذلك شعور الطالب بالضيق والحزن، والعزوف عن المشاركة في الأنشطة، والتغيب المدرسة دون وجود عذر يستدعي ذلك.

التسرب المادي (الانسحاب الذهني وضعف التحصيل): إن افتقار الأنشطة التعليمية إلى عنصر التشويق والجذب، وعدم مراعاتها للفروق الفردية وأنماط تعلم الطلبة سبب في الشرود والانسحاب الذهني وضعف الأداء التعليمي، وتدني مستوى التحصيل، لتبدأ بذلك مرحلة التسرب المادي. (الناصر 2014، ص19)

التسرب المدرسي في فلسطين:

احصاءات حول التسرب في فلسطين:

إن التعليم أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المجتمع الفلسطيني في مجابهة الأخطار التي تحدق به محلياً ودولياً، والنهوض بشتى مجالات حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، وقد كان ومازال سباقاً بنسبة المتعلمين فيه، فقد بلغ عدد طلبة المدارس في العام الدراسي 2016/2017 في فلسطين حوالي 1.23 مليون طالبا وطالبة منهم حوالي 1.09 مليون طالبا وطالبة في المرحلة الأساسية و145 ألف طالبا وطالبة في المرحلة الثانوية. في حين بلغ عدد الأطفال الملتحقين في رياض الأطفال في الضفة الغربية فقط في نفس العام الدراسي حوالي 80 ألف طفلاً وطفلة. وقد بلغت نسبة التسرب المدرسي في مرحلة التعليم الأساسي في العام الدراسي 2016/2015 حوالي 1.2% بين الذكور مقابل 0.7% بين الإناث. وفي المرحلة الثانوية بلغت هذه النسبة 1.3% بين الذكور مقابل 1.1% بين الإناث. (الجهاز المركزي الإحصائي 2017)

(جدول 1) نسب التسرب في فلسطين حسب المنطقة والجنس 2016/2015

المنطقة	نسب التسرب		Region
	كلا الجنسين Both Sexes	ذكور Males	إناث Females
فلسطين	1.2	1.2	0.8
الضفة الغربية	0.8	1.1	0.4
قطاع غزة	1.5	1.5	1.6

أسباب التسرب المدرسي في فلسطين:

أسباب تعود للمتعلم نفسه

تتعلق هذه الأسباب بقدرة المتعلم على التكيف مع احتياجات دراسته، سواء من الناحية العقلية أو الانفعالية، وهي مشكلات قد تقف حجر عثرة في سبيل استمرار المتعلم في دراسته، أو نجاحه فيها. ويمكن أن تندرج الأسباب المتعلقة بالمتعلم نفسه كما يلي:

تدني التحصيل الدراسي وصعوبات التعلم

يشير الكثير من الباحثين إلى ارتباط ظاهرة التسرب المدرسي بانحطاط القدرة العقلية العامة، ويعولون على معامل الذكاء المنخفض بوصفه واحد من العوامل الهامة في ترك المتعلم للمدرسة قبل تخرجه منها. وكذلك المشكلات المتعلقة بعادات الاستذكار أو الطرق السليمة للدراسة، ومشكلات التحصيل وعلاقتها باستعداد المتعلم وقدراته، لأن هذه المشكلات تؤدي بالمتعلم إلى التأخر في دراسته، والتغيب عن المدرسة وعدم الانتظام في الدراسة، وهذا ما بينته بعض الدراسات أن نسبة الغياب ترتفع بين الطلبة الأقل ذكاءً وأنها تزداد بين الراسبين ومن أعادوا صفًا دراسيًا.

عدم الاهتمام بالدراسة وانخفاض قيمة التعليم

لا بد أن تهئ المدرسة للمتعلم فرصة التعبير الحر عن نزعاته المختلفة، تعبيرا يساعد على زيادة نموه و كسبه للمهارات العقلية واللغوية والاجتماعية، و غير ذلك من المهارات العديدة التي يشعر معها المتعلم بأهمية المدرسة، و بخلاف ذلك سيفقد المتعلم ما يتطلع إليه و تنخفض لديه قيمة المدرسة و التعليم، فيتهرب ليشبع حاجاته النفسية و العاطفية الملحة و إلى ما يتطلع و يهتم به و ينتبه إليه في منافذ و قنوات أخرى تسهل له ذلك.

الغياب الكثير والمتكرر للتلاميذ عن الدوام في المدرسة

يساهم الغياب بصورة واضحة في تسرب أعداد كثيرة من الطلاب خاصة مع اهمال الأهل في البيت لما يحدث معهم، بل على العكس في بعض الأحيان فإن بعض الأهل يرضون عن ذلك خصوصا إذا ذهب الولد للعمل وأحضر المال، وفي بعض الأحيان لا يسأل الأهل من أين جاءت هذه الأموال إلا بعد فوات الوقت، ووقوع الولد في مشاكل كبيرة تؤثر بصورة مباشرة على مجرى حياته الحالية والمستقبلية.

ضعف الحالة الصحية

إن الطالب الذي يعاني من اعتلال في صحته وعدم قدرته على التركيز في الدرس والتغيب المستمر نتيجة الحالة الصحية تؤدي إلى سوء التوافق في المدرسة.

الرسوب المتكرر للمتعلم

إن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التسرب، هو الرسوب المتكرر للمتعلم حيث أن المتعلمين المتأخرين دراسيا، يجدون أنفسهم في وسط أكاديمي غير مشجع على مواصلة الدراسة، حيث أنهم يجلسون في الصف مع أقران أصغر منهم سنا على الأقل (2-3) سنوات، وهذا مما يؤدي لشعورهم بخيبة الأمل، والدونية والإحراج، لأنهم يدرسون مع جيل غير جيلهم، وقد يفشلون في التوفيق معهم دراسيا، ولتجنب الشعور بخيبة الأمل والإحراج، يحاول المتعلم عدم الحضور للمدرسة، ومن ثم تركها. (بن عيسى 2016، ص 131)

أسباب تعود للأسرة في تسرب أبنائهم

- سوء الوضع الاقتصادي للأسرة.
- العناية بأفراد الأسرة والمساعدة في أعمال المنزل.
- إجبار الأسرة للطلاب على ترك الدراسة.
- عدم وجود شخص يساعد الطالب والطالبة على الدراسة داخل الأسرة
- عدم اهتمام الأسرة بالتعليم.

أسباب تعود للمدرسة

- النفور من المدرسة وعدم إحساس الطلبة بالانتماء إليها. وهذا إحساس قد يتولد لدى الطلبة للعديد من الأسباب كصعوبة مادة معينة لم يفلح الطالب/ة في فهمها، أو عدم توفر البيئة المدرسية المريحة والتي تستطيع جذبه لإكمال دراسته كنقص الغرف الصفية وزيادة عدد الطلاب.
- استخدام العقاب المعنوي والبدني من قبل المعلمين بحق الطلبة.
- التمييز بين الطلبة سواء التمييز على أساس المستوى التحصيلي أو على الأساس العشائري أو الاقتصادي أو التمييز على أساس الجنس أو في فرص المشاركة في الأنشطة المدرسية .
- عدم وجود مدرسة مهنية قريبة من السكن حيث يمكن أن يكون التعليم المهني وسيلة للحد من تسرب الطلبة الذين لديهم صعوبات التعلم في الفرع الأكاديمي.
- غياب دور المرشدين التربويين بسبب عدم كفاية وجود مرشد تربوي واحد للدعم والإرشاد.
- زيادة العبء المالي الذي تفرضه طلبات المدرسة عن قدرة الأسر المادية.
- بُعد المدرسة عن مكان السكن.

ممارسات سلطات الاحتلال والمستوطنين

تشكل ممارسات الاحتلال ومستوطنيه عائقاً أمام حصول الطلبة على حقوقهم في التعليم والحركة، وذلك عبر إقامة الحواجز على الطرق ومطاردة الطلبة أحياناً، واعتقال الأطفال فقد بلغ عددهم 4.000 طفلاً (أقل من 18 سنة)، ولا زال منهم نحو 300 طفل رهن الاعتقال محرومين من مواصلة دراستهم. وممارسات المستوطنين التي وصلت أحياناً إلى تسميم مياه الشرب في المدارس؛ ما يؤدي إلى عدم الشعور بالأمان، وإعاقة وصول الطلبة إلى مدارسهم؛ كما هو حاصل في الخليل. ويشكل أسر الأطفال انتهاكاً صارخاً ترتكبه قوات الاحتلال بشكل مستمر؛ ما يحرمهم من حقهم في التعليم ويهدد مستقبلهم ومستقبل أسرهم. (وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2018)

سياسات الاحتلال في تعزيز التسرب المدرسي في فلسطين

سياسات الاحتلال في القدس

أهداف سياسات الاحتلال المدمرة بحق التعليم في شرقي مدينة القدس كان نظام التعليم الفلسطيني هدفاً دائماً دائماً لسياسات الاحتلال المدمرة، حيث هدفت هذه السياسات إلى تحقيق ما يلي:

- (1) حرف نظام التعليم الفلسطيني عن هدفه وتضليل الهوية الفلسطينية لأبناء القدس وتجهيل الطالب الفلسطيني وعزل ماضيه عن حاضره لطمس معالم مستقبله، وتجهيله بتاريخ القضية الفلسطينية وتطوراتها مما يسهل إضعاف ارتباطهم بشعبهم الفلسطيني وأمتهم العربية.
- (2) إعاقة حركة التطور الطبيعي لمجمل قطاع التعليم الفلسطيني وذلك عبر الفصل الاصطناعي عن محيطه العربي والإسلامي والعالمي.
- (3) تشويه التاريخ العربي والإسلامي لإفقاد الطالب الثقة بأتمته وتاريخها وحضارتها.
- (4) توفير الأيدي العاملة والرخيصة من أبناء القدس العرب وفق احتياجات الاحتلال.
- (5) إضعاف الحس الوطني لدى المقدسيين يسهل الاستيلاء على أراضيهم ومساكنهم وتهجيرهم.

6) حاول الاحتلال جاهداً التقليل والتمهيش من دور التعليم في تعزيز المفاهيم الوطنية والأخلاقية والإنسانية التي يطمح أي نظام تعليمي لغرسها في المجتمع، لذلك خُصّصت الموازنات لإعادة بناء ومعالجة آثار الاحتلال السلبية، مما خلف المجتمع الفلسطيني عن مواكبة تطور العصر. ورغم ذلك أصبح نظام التعليم الفلسطيني يشكل أحد أهم روافد العملية النضالية والتي هدفت إلى تعزيز الشعور بالهوية، وترسيخ الانتماء الوطني وتشكيل حواجز أمام عملية التهويد والتخريب الأخلاقي التي حاول الاحتلال إيجادها. (زهدي، 2016، ص33)

سياسات الاحتلال في الضفة الغربية

وفي أراضي الضفة الغربية يتعرض الأطفال إلى العديد من الانتهاكات والصعوبات التي تواجههم، فقد دعت وزارة التربية والتعليم العالي، المؤسسات الحقوقية والإنسانية المحلية والدولية كافة، إلى الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لوقف انتهاكاته المتواصلة بحق التعليم، منددة بهذه الانتهاكات التي تشكل تهديداً خطيراً على الحق في التعليم، الذي كفلته المواثيق الحقوقية الدولية. وأشارت الوزارة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي قتل أربعة طلبة في شهر كانون الأول من العام المنصرم، وأصاب 74 طالباً وثلاث معلمات ومديرة مدرسة، إذ تنوعت الإصابات ما بين الرصاص الحي والمطاطي والضرب المبرح واستنشاق الغاز المسيل للدموع. واعتقل الاحتلال معلماً واحداً و37 طالباً، كما تم احتجاز خمسة طلاب وسبعة موظفين، من بينهم أربعة معلمين وأذن مدرسة ورئيس قسم. كما تم تأخير 45 معلماً على الحواجز العسكرية للاحتلال وتفتيشهم والاعتداء عليهم بالألفاظ النابية.

وكشف التقرير عن هدر 1354 حصة تعليمية نتيجة ممارسات الاحتلال وإجراءاته، التي تمثلت بإغلاق الطرق والاقترحات وتأخير المعلمين على الحواجز وتعطيل المدارس بشكل كلي وجزئي. وبلغ عدد المدارس، التي تعطل فيها الدوام بشكل كلي ثماني مدارس بواقع 10 أيام تعليمية؛ وأسفر ذلك عن هدر 808 حصص تعليمية، كما بلغ عدد المدارس التي تعطل فيها الدوام جزئياً 11 مدرسة، بواقع اعتداء على كل مدرسة نتج عنه هدر 532 حصة تعليمية. وبين التقرير تعرض 21 مدرسة إلى

اعتداءات مختلفة، تمثلت بإطلاق القنابل الصوتية والمسيلة للدموع ورش المياه العادمة، واقتحام ساحات المدارس وغيرها من الاعتداءات الوحشية بحق المؤسسات التعليمية. (وكالة فلسطين اليوم، 2016)

سياسات الاحتلال في قطاع غزة

وفي قطاع غزة تعرضت قطاعات التعليم خاصة المدارس إلى الاستهداف المباشر من قبل الاحتلال الإسرائيلي خلال حروبه الثلاث في قطاع غزة وخاصة الأخيرة في صيف 2014، حيث دمر الاحتلال بطائراته الحربية خمس مدارس بشكل كلي شرق وشمال غزة، وتضررت نحو 182 مدرسة بشكل جزئي وبليغ، حاول الاحتلال عرقلة إعادة إعمار 55 مدرسة منها من بينها المدارس المدمرة كلياً إلا أنه تم بناؤها بعد عامين من الحرب.

وحول تأثير الحصار على المسيرة التعليمية في قطاع غزة، قال الميناوي إن الاحتلال الإسرائيلي عرقل العديد من المشاريع لإعادة بناء المدارس التي دمرها خلال حروبه، كما عمل على منع إدخال كميات من الإسمنت للمدارس التي تضررت سواء بشكل جزئي أو بليغ، مشيراً إلى أن ذلك أثر على إعادة تأهيل بعض المدارس. وأضاف: «كذلك يتأثر الطلاب بالحصار نتيجة تراجع الوضع الاقتصادي لعوائلهم، خاصة أن عدداً كبيراً منهم يعيشون في أجواء نفسية سيئة داخل الفصول المدرسية التي يجب أن تكون مهيأة ومريحة، الأمر الذي يؤثر على زيادة التحصيل العلمي للطلاب». (الميناوي، 2017)

النتائج:

- نشوء بيئة تعليمية متدنية أدت إلى انخفاض مستوى التحصيل لدى الطلبة وانخفاض مستوى تأهيل المعلمين وعدم تطبيق إلزامية التعليم نتيجة سياسات الاحتلال.
- تمارس سلطات الاحتلال التضييق على المدارس الحكومية والتابعة للأوقاف بمنعها من التوسع والحد من البناء وإجراء الصيانة الدورية للمدارس مما يرفع من مستوى الازدحام في الغرف الصفية ويقلل من قدرات هذه المدارس الاستيعابية لدفع الطلبة للالتحاق بمدارسها.

- تقوم سلطات الاحتلال بالاعتداءات والاعتقالات ومحاصرة المدارس الوطنية وضع الحواجز المؤدية إليها لدفع الطلبة للانتقال إلى المدارس خارج القدس أو الانتقال إلى مدارس البلدية والمعارف بهدف التضيق عليهم.
- تقوم سلطات الاحتلال بدفع مساعدات نقدية وعينية لبعض المدارس الخاصة بهدف تبني هذه المدارس سياساتها وفرض سيطرتها على المؤسسات التعليمية.
- تعاني المدارس الحكومية ومدارس الأونروا والمدارس الخاصة في فلسطين عامة من قلة استخدام الأنشطة اللامنهجية وقلة برامج التوجيه والارشاد المهني في المدارس مما يحرم الطلبة ضعيفي التحصيل وهم أكثر فئة معرضة للتسرب المدرسي من وجود بديل لهم لاستثمار طاقاتهم وتوجيهها داخل الإطار المدرسي وهو ما يؤدي بهم للخروج من مدارسهم للبحث عن ذواتهم.
- يعاني أهالي الطلبة من ضعف الوعي بقيمة التعليم وبمشكلة التسرب المدرسي التي تؤثر على المجتمع كافة وأنها مشكلة لا تخص الطالب وحده، مما يجعل مواقف الأهالي من تسرب أبنائهم من المدارس مواقف سلبية أو حيادية، إضافة إلى ثقافة التزويج المبكر لبناتهم والتي لا تعد بمثابة مشكلة أو مضرّة لفتياتهم وإنما يوجد البعض منهم يحبذ هذه الثقافة، بحسب معتقداتهم البالية ووعيهم القاصر.
- تقوم سلطات الاحتلال بممارسة سياسات متنوعة في جميع الأراضي الفلسطينية تسعى من خلال لإفشاء سياسة التجهيل على الفلسطينيين.

التوصيات:

- تحسين نوعية التعليم في المدارس وتوفير الميزانيات لذلك، من أجل رفع شعور الطالب بالقدرة وعلينا توفير البرامج والمناهج التي تعتمد على فلسفة "التعليم للجميع" وفلسفة "عدم إبقاء أي طالب في الخلف" والتي بدورها تخلق المعنى للطلبة من ذوي التحصيل المتأخر والتحديات السلوكية لوجودهم وبقيائهم على مقاعد الدراسة.

- توفير أطر في المدرسة نفسها تساعد الطالب على التخطيط لمستقبلهم (معرفية ومهاراتية)، إضافة إلى مساعدة الطلبة على التعرف على قدراتهم وميولهم المهنية، واكتسابهم المهارات الأساسية في الورش التدريبية التي على المدرسة بنائها لمساعدة الطلبة على اكتشاف قدراتهم واكتساب مهارات ترفع من شعورهم بالانتماء للمدرسة ومن شعورهم بالنجاح والتميز.
- توفير منظومة تعليم بديلة تأخذ بعين الاعتبار عدم قدرة بعض الطلبة للوصول إلى مدارسهم في بعض المناطق الفلسطينية بسبب حواجز الاحتلال، وتعتبر المنظومات الإلكترونية أحد أهم البدائل المطروحة والتي بإمكانها أن تُعالج المشكلة.
- العمل مع الأهالي وخصوصاً ممن لديهم مواقف سلبية أو حيادية تجاه أهمية التعليم أو ممن لديهم مواقف ايجابية تجاه التزويج المبكر، واكتسابهم المعارف الضرورية وتوعيتهم بمخاطر آفة التسرب والتزويج المبكر ودعمهم في تطوير مواقف أكثر ايجابية تجاه أهمية اكمال الدراسة كرافعة مهمة في تطوير الفرد وأسرته لاحقاً.
- قيام المدرسة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني بخلق الحيز وتنفيذ الأنشطة اللامنهجية الفنية والثقافية والرياضية داخل المدرسة والتي بدورها تساهم في رفع شعور الطلبة بالتميز .
- تعاون مديري المدارس مع وسائل الاعلام في تسليط الضوء على ظاهرة تسرب الطلبة، وتوعية الأهل وأولياء الأمور، وتحذيرهم من مخاطر تسرب أبنائهم تربوياً واقتصادياً واجتماعياً.
- التعرف على مشاكل الطلبة الاجتماعية والنفسية والسعي لحلها بمساعدة المرشد التربوي الذي يملك وسائل تربوية تقربه من الطالب وتؤمن له حرية التعبير والكلام.
- ضرورة تنظيم فعاليات شعبية من أجل توعية المواطن بأهمية التعليم ودوره في التنمية.
- ضرورة إيجاد مرجعية موحدة لقطاع التعليم في جميع الأراضي الفلسطينية.
- تفعيل دور الإعلام بشكل دوري وممنهج وتوعية السياسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.
- توعية الجمهور المقدسي والتنبيه لخطورة استهداف المنهج الفلسطيني في مدينة

المعيقات التي تواجه مريضات السرطان الفلسطينيات، ومقترحات لحلها

مؤسسة بسمة أمل لرعاية مرضى السرطان

غزة - القدس

مقدمة:

يعتبر مرض سرطان الثدي من الأمراض المنتشرة بشكل كبير في العالم، وتقول منظمة الصحة العالمية إن سرطان الثدي يأتي في مقدمة أنواع السرطان التي تصيب النساء في العالم المتقدم والعالم النامي على حدّ سواء، ويُلاحظ ارتفاع معدلات وقوع السرطان هي الجهل بالوعي عن اكتشاف المرض بطريقة مبكرة وزيادة متوسط العمر المأمول وزيادة التوسّع العمراني واعتماد أنماط الحياة الغربية، ومهما أكثرنا من الحديث عن سرطان الثدي، نبقى مقصّرين في إعطاء هذا المرض حقّه، لا بسبب خطورته فحسب بل بسبب معوقات الكشف المبكر عنه في مجتمعنا الفلسطيني.

في فلسطين يعد سرطان الثدي الأكثر شيوعاً حيث يمثل ما نسبته 18% من مجمل أنواع السرطان ويحتل النوع الاول بين سرطانات الإناث حيث يمثل ما نسبته 31.4% من مجمل الأمراض الخبيثة التي تصيب الإناث. وحسب تقرير وزارة الصحة الفلسطينية في بيان صحفي لمناسبة شهر التوعية بسرطان الثدي الذي يصادف كل شهر أكتوبر من كل عام، أنه جرى تسجيل 503 حالات جديدة مصابة بسرطان الثدي في الضفة الغربية، فيما تشير أنه جرى تسجيل 327 حالة إصابة جديدة في قطاع غزة حتى نهاية عام 2018.

سرطان الثدي بشكل خاص وجميع أنواع السرطانات هي أمراض خبيثة حيث أنها في معظم الأوقات لا تفتقرن بأوجاع أو أعراض ظاهرة تساعد الشخص على اليقين بإصابته بالمرض، وبالرغم من كثرة حملات التوعية والتشديد على أهمية التشخيص المبكر، نلاحظ أن الإهمال يبقى موجوداً، بسبب وجود معيقات الكشف المبكر عن المرض، وهذا يلعب دوراً أيضاً في التأخر في كشف المرض، بعكس الكشف المبكر الذي يؤدي للنجاة من المرض وسهولة تلقي العلاج في القطاع الصحي.

كذلك اكتشافه متأخراً ينتج عنه أعباء كبيرة على المريض وذويه من تكاليف العلاج الباهظة وعدم الحصول على موافقة للسفر لتلقي العلاج الكيماوي والإشعاعي من مستشفيات الضفة الغربية لعدم حصولهم على تصاريح للسفر وبالتالي يتأخر علاجه ويتفاقم عليه المرض ويمكن أن يؤدي إلى الوفاة.

العوامل المسببة بسرطان الثدي :

استنبطت من الجلسات التوعوية أهم العوامل المسببة للمرض وانتشاره في شتى الوطن وهي :

التدخين:

عند تدخين السيدة للسجائر أو تدخين الشيشة التي باتت أكثر استخداماً من النساء عن الرجال، فإن المكونات السرطانية للتبغ تدخل إلى جسم المرأة وتزيد احتمالية الإصابة بسرطان الثدي، بحيث أن النساء المصابات بسرطان الثدي من المدخنات نسبتهم أكثر بحوالي 30% عن النساء المصابات غير المدخنات.

زيادة الوزن

تؤكد دراسات عديدة ومنها دراسة نشرت في دورية (سي.إيه: إيه) كانسر جورنال فور كلينيكالز أنه اعتباراً من 2012، كانت زيادة الوزن مسؤولة عن 544300 حالة سرطان تم تشخيصها سنوياً في جميع أنحاء العالم.

الخمول (نقص النشاط البدني)

يُعد نقص النشاط البدني أحد عوامل الخطر الرئيسية للتعرض للوفاة في العالم ويزداد انتشاره في العديد من البلدان، ليضيف إلى عبء الأمراض غير السارية مثل أمراض القلب والأوعية والسرطان وداء السكري ويضر بالصحة العامة في شتى أنحاء العالم.

شرب الكحول

كشفت الدراسة التي أجريت في جامعة كامبريدج البريطانية، أن الكحول تدمر الحمض النووي الموجود في الخلايا الجذعية في الجسم، وعندما يتم شرب الكحول فإن الجسم يحلله ويحولها إلى طاقة تتراكم على شكل سم يهاجم الحمض النووي بطريقة شرسة، ويدمر المعطيات الجينية التي

تمثل المكون الأساسي للحياة، بالتالي تشيخ الخلايا أو أن تتحول إلى خلايا سرطانية، كما وأوضحت الدراسة أن المشروبات الكحولية تزيد من خطر الإصابة بسرطان الثدي وسرطان الأمعاء، بالإضافة إلى 5 أنواع أخرى من السرطان.

البرامج التوعوية :

استهدفت مبادرة "زهرة الحياة" تحت شعار "افحصي لتزهي" كل من شقى الوطن (قطاع غزة والضفة الغربية) من خلال تنفيذ عدد (36) ورشة عمل توعوية للنساء المهمشات من أجل نشر التوعية ضد سرطان الثدي، تناولت فيها قضايا هامة منها التعريف عن المرض، أسبابه، أعراضه، طرق الوقاية منه، كيفية الفحص الدوري وعوامل الخطورة المؤدية للمرض بالإضافة إلى دور الغذاء في الوقاية والعلاج باستخدام طرق نوعية وأساليب غير تقليدية شملت العصف الذهني وأسلوب المشاركة والنقاش والحوار، كما واستخدمت تقنية السكايب لإتاحة التواصل بين السيدات من شقى الوطن لتبادل الخبرات والتجارب مما انعكس على رفع نسبة الوعي الصحي لديهن.

ومن أهم البرامج التوعوية التي تم التركيز عليها في الورش لتجنب المرض :

الوقاية:

مكافحة بعض عوامل الاختطار المتصلة بسرطان الثدي من خلال تعزيز النظام الغذائي الصحي والنشاط البدني وتجنب تعاطي الكحول والتدخين والتخلص من فرط الوزن والسمنة حيث تعتبر من الأمور التي يمكنها الإسهام في الحدّ من معدلات وقوع سرطان الثدي على المدى البعيد.

الرضاعة الطبيعية:

أثبتت العديد من الدراسات العلمية الحديثة وأجمعوا على أن الرضاعة الطبيعية تلعب دورًا وقائيًا للمرأة وتحميها من التعرض للإصابة بسرطان الثدي والمبايض.

الكشف المبكر عن المرض:

ان الاكتشاف المبكر لسرطان الثدي وبالتالي العلاج المبكر هو أفضل الطرق المتاحة لتقليل عدد الوفيات وزيادة عدد الناجيات من المصابات بالمرض، فكلما تم اكتشاف المرض مبكراً كلما زادت فرص النجاة وتجنب العلاج القاسي.

تصوير الثدي الشعاعي:

يمثل تصوير الثدي الشعاعي أسلوب الفحص الوحيد الذي أثبت فعاليته، فهو كفيل بخفض معدلات الوفيات الناجمة عن سرطان الثدي بنحو 20% إلى 30% لدى النساء اللاتي تجاوزن سنّ الخمسين سنة.

الفحص الذاتي للثدي:

تنصح كل امرأة بفحص ثديها شهرياً للتأكد من عدم وجود أورام أو عقد صلبة أو أي تغييرات أخرى من خلال فحص الثدي بانتظام. سوف تعرفين كيف يكون الثدي في حالته الطبيعية، كما أن الفحص الذاتي الشهري للثدي قد يمنحك راحة بال إضافية، إنه فحص بسيط ويمنحك الفرصة لكشف التغيرات التي قد تحتاج لأن تلفتي عناية طبيبتك إليها.

التوصيات :

عملت المبادرة بكافة طاقاتها في التغلب على التحديات وتحقيق أهدافها الاستراتيجية للوقاية من السرطان ومكافحته، كما وعملت أيضاً على إثراء البيانات الخاصة بالسرطان في فلسطين مما يفعل العمل و ينظم احتياجاته، واختتمت المبادرة بتوصيات مهمة لجميع النساء للوقاية من سرطان الثدي بقدر الإمكان وهي :

- إجراء الفحص الذاتي الدوري حسب الفئة العمرية ومراحل الأمومة.
- قيام المراكز والمؤسسات الصحية بنشر التوعية لإجراء الفحص المبكر للحفاظ على الصحة.
- توفير فحص مجاني في المراكز الطبية لصورة الماموجرام لتشجيع النساء على إجرائه.

- التوعية بالرضاعة الطبيعية وأثرها الإيجابي للأم والطفل على حد سواء في الوقاية من سرطان الثدي.
- التوعية الصحية للسيدات عن السلوكيات الخاطئة والمسببة بالمرض نتيجة ممارستها.
- التغلب على المعوقات الاجتماعية بتخصيص وقت لمدة 10 دقائق لإجراء الفحص مرة كل شهر.
- تحسين نظرة المجتمع عن المرض بأنه ليس عار وله إجراءات وقائية يجب اتباعها للتغلب عليه.
- التثقيف من البرامج التوعوية الدعائية عن المرض، أسبابه وطرق اكتشافه والوقاية منه.
- تشجيع المجتمع المحلي على تثقيف النساء والرجال على حد سواء ضد سرطان الثدي.
- إيجاد حلول ضمن الوضع الراهن لتوفير بيئة صحية ملائمة للمرضى المتنقلين عبر الحواجز.
- إيجاد أماكن ترفيهية توعوية خلال رحلة العلاج ومناسبة للمرضى المصابين بهذا المرض.
- توفير بيئة تربط المرضى بالمجتمع المحلي لإيقاف الشائعات وإزاحة الخوف المجتمعي من المرض.

المراجع :

- Anderson BO et al. (2008). Guideline implementation for breast healthcare in low-income and middle-income countries: overview of the Breast Health Global Initiative Global Summit 2007. *Cancer*, 113, 2221–43.
- Coleman MP et al. (2008). Cancer survival in five continents: a worldwide population-based study (CONCORD). *Lancet Oncol*, 9, 730–56.
- Danaei G et al. (2005). Causes of cancer in the world: comparative risk assessment of nine behavioural and environmental risk factors. *Lancet*, 366, 1784–93.
- IARC (2002). *Breast cancer screening*, IARC handbooks for cancer prevention, volume 7, Lyon, International Agency for Research on Cancer, IARCpress.
- IARC (2008). *World cancer report 2008*. Lyon, International Agency for Research on Cancer.
- <https://www.who.int/topics/cancer/breastcancer/ar/index2.html>

محور السلم الاهلي والعدالة الاجتماعية

- حرية التجمع السلمي بين مطرقة الاحتلال وسنديان الانقسام
- الانقسام الفلسطيني وأثره علي السلم الاهلي والعدالة الاجتماعية
- إطلاق توائم إستراتيجية مؤسسات المجتمع المدني لمتطلبات السلم الأهلي والوحدة المجتمعية

حرية التجمع السلمي بين مطرقة الاحتلال وسندان الانقسام

الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون والهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون

"استقلال"، رفح - رام الله

مقدمة:

يعتبر الحق في التجمع السلمي مظهراً إيجابياً من مظاهر المجتمع الديمقراطي، لارتباط هذا الحق ارتباطاً وثيقاً بحقوق سياسية أخرى، كالحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الانتماء إلى الجمعيات، وحق المشاركة في إدارة الشأن العام. فقد أقر القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في التجمع السلمي، باعتباره حقاً معترفاً به، مؤكداً على منع تقييده بأية قيود إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون، كما يعتبر الحق في التجمع السلمي وعدم تقييده مظهراً حضارياً وسمة أساسية من سمات المجتمعات الديمقراطية.

على صعيد السياق الفلسطيني، أدى تفكك الحقل السياسي الوطني لتداعيات مختلفة، منها تغييب المؤسسات الوطنية والأطر الجماهيرية أو القطاعية المُمثلة لكل الفلسطيني، وحلت محلها نخب سياسية ذات نزعة محلية ضيقة (رغم ادّعاءها غير ذلك)، وباتت القيادات المحلية تستمد "شرعيتها" من مواقعها الحزبية السياسية والتنظيمية الحالية أو السابقة (رأس المال السياسي رمزي في معظمه)، ومن التعاطي الدبلوماسي معها من طرف الدول والمجاور الإقليمية والمؤسسات الدولية أو من رأسها المالي أو العشائري أو المحلي

كما هيمن خطابٌ محلي وإقليمي ودولي يختزل فلسطين في الأراضي المحتلة عام 1967، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، ويختزل الشعب الفلسطيني للمقيمين في هاتين المنطقتين، ما يهْمَسُ الشتات الفلسطيني والفلسطينيين داخل الخط الأخضر. وحلّت ذهنية الموظف محل ذهنية المناضل بعد أن تحول معظم كوادرات الحزبين الأكبرين (فتح وحماس) إلى موظفين في القطاع الحكومي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة

كما استفحلت النزعة الاستهلاكية لدى الطبقة الوسطى التي نمت مع نمو مؤسسات السلطة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص الحديث (بنوك أو شركات تأمين وإلكترونيات

وإعلام)، وعزز من ذلك استفحال النيوليبرالية في اقتصاديات الضفة والقطاع، وبخاصة مع تسهيل الاستدانة من البنوك.

وباتت الأجهزة الأمنية في كل من الضفة والقطاع تتمتع بحجم كبير من العاملين فيها، وحصتها من الموازنة العامة، كما ترسخت السمة الريعية للسلطتين من خلال الاعتماد على المساعدات والتحويلات الخارجية وتنامي تأثير رأس المال الخاص في اقتصادهما.

لقد افرز هذا الواقع العديد من الظواهر والتحولت في مختلف البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن هذه الظواهر ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق، وانتشار جيوب الفقر بشكل خطير، وزيادة معدلات سوء التغذية عند الأطفال، وزيادة الاعتماد على المساعدات الانمائية، وقد ألقى الواقع السياسي المأزوم بظلاله على واقع ممارسة الحق في التجمع السلمي، فقد أقدمت المحكمة الدستورية بإصدار قرار بحل المجلس التشريعي، القرار سياسي بامتياز وبغطاء قانوني، مما سيفاقم من حالة الاحتقان وسيزيد من التعقيدات القائمة أصلاً، وسيساهم ذلك بتفاقم الانتهاكات الموجهة لمنظومة الحقوق والحريات الأساسية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، ومنها موضوع ورقتنا "الحق في التجمع السلمي".

تعريف وأهمية الحق في التجمع السلمي:

لقد اعتمدت هذه الورقة التعريف التالي للحق في التجمع السلمي: "هو تجمع متعمد ومؤقت، وقد يكون ثابتاً أو متحركاً، في مكان عام أو خاص، وله غرض تعبيرى مشترك يتجاوز حدود الحيز الخاص لكل فرد مشارك في التجمع".

وتتضمن حرية التجمع حماية حق التحضير للتجمع، وإقامته، والمشاركة فيه. وهو حق فردي يمارس بشكل جماعي (فردياً بالتعاون مع آخرين). يشمل تعريف التجمع: المهرجانات، والمسيرات، والاعتصامات، والاستعراضات، وتجمع المضربين عن العمل، والمؤتمرات العامة، والمواكب، وأشكال أخرى من التجمع.

ويقصد بهذا الحق قدرة المواطنين على الالتقاء بشكل جماعي بهدف عقد الاجتماعات العامة أو المؤتمرات أو المسيرات والاعتصامات السلمية في أي مكان وزمان، وبغض النظر عن الجهة

المنظمة، وذلك لتبادلوا الرأي و يبلوروا مواقفهم تجاه قضايا مختلفة، ويمارسوا ضغطاً على السلطة التنفيذية بهدف التعبير عن مواقفهم وتحقيق مطالبهم. ومن البديهي فإن ممارسة هذا الحق لا يجب أن تشكل انتهاكاً لحقوق وحريات باقي المواطنين، كما يجب أن يتم الحفاظ على الطابع السلمي للتجمع، فيمنع بأي شكل حمل السلاح أو الاعتداء على الممتلكات العامة أو الخاصة، كما يحظر الدعوة إلى الكراهية وترسيخ مفاهيم تعزز النعرات العنصرية والطائفية والعرقية.

ركيزة من ركائز المجتمعات الديمقراطية

تمثل حرية التجمع ركنا مهما لإنشاء مجتمعات تعددية ومتسامحة، لأنها تؤدي غرض السماح بالتعبير عن الآراء والمعتقدات والممارسات السياسية الثقافية والدينية، بما في ذلك الدور المهم المتمثل في التعبير عن آراء الأقليات أو وجهات النظر المختلفة. ولذلك، هناك صلة وثيقة بين حرية التجمع وحرية التعبير، وهذا ما أكدت عليه مراراً المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وخبراء عديدين.

ومن الواضح أن حرية التجمع وحرية تكوين جمعيات تعتمدان على بعضهما، وتعزز الواحدة الأخرى (وتطورهما تاريخياً كان جنباً إلى جنب) لأنهما تمثلان دعماً لمشاركة الأفراد في الشؤون العامة، وبالتالي الأساس للمجتمعات المدنية وتطورها.

ولا بد من التأكيد أيضاً على أن حرية الحصول على معلومات، ودور وسائل الإعلام الاجتماعية لهما علاقة بتحويل حرية التجمع إلى واقع، نظراً لأهمية الأمرين في تعميم المعلومات للإعلان عن التجمعات القادمة وتنظيمها، وكتابة التقارير عند حصولها. إضافة إلى ذلك، لحرية التجمع صلة وثيقة بحقوق سياسية ومدينة أخرى، واعتماد متبادل مع إعلاء شأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أشار مقرر التجمع السلمي في تقريره الأول إلى أن "التجمعات تلعب دور فعالاً في حشد السكان، وصياغة المظالم والطموحات، وتسهيل الاحتفال بالأحداث، والتأثير على السياسة العامة للدولة".

بناء على ذلك، تكمن أهمية هذا الحق في دوره الفريد والمهم في النظام الديمقراطي، لأنه يؤدي غرض ضمان الآراء في الشؤون التي تؤثر على الحيز العام من خلال التعبير عنها بشكل جماعي. بعبارة أخرى، تجسد حرية التجمع شكلاً حقيقياً ومباشراً من أشكال المساهمة السياسية والاجتماعية والثقافية من أجل التعبير عن قيم مشتركة وآراء أو معتقدات، أو إعلاء شأنها، أو الدفاع عنها، وبالتالي تعزيز الحوار بين أصحاب مصالح مختلفة، وتسهيل التعايش بين جماعات متنافسة، وإعلاء شأن تطوير ديمقراطيات مزدهرة وصحية تكون الحكومات فيها منفتحة وخاضعة للمحاسبة. ولذا تعتبر حرية التجمع شكلاً مهماً من أشكال الديمقراطية المباشرة.

حماية حرية التجمع من منظور المعايير الدولية:

تناولت العديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، الحق في التجمع السلمي، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والمبادئ العامة بشأن الحرية وعدم التمييز في مسألة الحقوق السياسية، ومجلس حقوق الإنسان، ومدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية وذلك في الفقرة الأولى من المادة (20) منه. ويعتبر الإعلان العالمي أول وثيقة دولية في مجال حقوق الإنسان تصدر عن الأمم المتحدة تركز على الحق في التجمع السلمي، وتعتبر التمتع به حقاً لكل شخص. كما أولى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اهتماماً لهذا الحق، حيث نصت المادة (21) على أن "يكون الحق في التجمع السلمي معترفاً به، ولا يجوز أن توضع قيود على ممارسة هذا الحق، إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون، وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة، أو النظام العام أو حماية الصحة العامة، أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم".

ونصت المادة (5) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على الحق في التجمع السلمي، وجاء فيها أنه "إيفاءً للالتزامات الدولية الأساسية المقررة في المادة (2) من هذه

الاتفاقية، تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله، وبضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الاثني، في المساواة أمام القانون، لا سيما بصدد التمتع بالحقوق التالية: الحق في حرية الرأي والتعبير، الحق في حرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات السلمية أو الانتماء.

ونصت المادة (5) من الإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان على أنه "لغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية يكون لكل شخص الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، على الصعيدين الوطني والدولي، في الالتقاء أو التجمع سلمياً، تشكيل منظمات أو جمعيات أو رابطات أو جماعات والانضمام إليها والاشتراك فيها، الاتصال بالمنظمات غير الحكومية أو بالمنظمات".

وقد أشار مشروع المبادئ العامة بشأن الحرية وعدم التمييز في مسألة الحقوق السياسية في البندين (2،3):

"لكل مواطن في على ضرورة تمتع المواطنين بالحق في التجمع السلمي، فقد نصّا على أن "لكل مواطن في أي بلد حق التمتع في ذلك البلد بالحقوق السياسية الكاملة والمتساوية، دونما تمييز من أي نوع، مثل التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب أو أي وضع آخر، تعد حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات أساسيتين للتمتع بالحقوق السياسية، وتكفل هاتان الحريتان، وكذلك إمكانية الوصول إلى التسهيلات وسبل ممارستها، لجميع الأشخاص في جميع الأوقات".

إدراكاً لأهمية تمتع المواطنين بحقوقهم وللحفاظ على كرامتهم نصت المادة (2) من مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون: "على أنه يحترم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين، أثناء قيامهم بواجباتهم، الكرامة الإنسانية ويحمونها، ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها"

وحذرت المادة (3) من المدونة من استخدام القوة ونصت على أنه: "لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجهم"

الحق في التجمع السلمي في التشريعات الوطنية:

نصت المادة (19) من القانون الأساسي على أنه "لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون". وجاء القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 منسجماً مع ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث نصت الفقرة الخامسة من المادة (26) منه على أن يتم "عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون" وتناولت مسودة مشروع الدستور الفلسطيني -النسخة الثالثة- في المادة (55) منه الحق في التجمع السلمي، حيث نصت على أنه "لكل فرد حق عقد الاجتماعات الخاصة فيما لا يخالف القانون، وذلك دون حضور أفراد الشرطة.

لكل فرد حرية التجمع وعقد الاجتماعات العامة، والتظاهر مع الآخرين بطريقة سلمية، ودون حمل سلاح، ولا يجوز وضع قيود على ممارستها إلا تلك التي تفرض على ممارستها تحت طائلة القانون، وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي يرقى الحقوق والحريات الواردة في الدستور. ممارسة العنف والإضرار بالملمتلكات العامة أو الخاصة أثناء التظاهرات محظور ويقع من يمارسه أو يحرض على ممارسته تحت طائلة القانون".

تحديات في التشريعات الوطنية تمنع وتقيد الحق في التجمع السلمي:

جرم قانون الاجتماعات العامة كل من يخالف ما جاء في نصوصه بالحبس بمدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز (50) ديناراً أردنياً، فقد نصت المادة (6) على أنه "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أخرى ينص عليها قانون العقوبات، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً أردنياً أو ما يعادلها بالعملة المتداولة". ونصت المادة (10) من اللائحة التنفيذية على أن "كل اجتماع أو مسيرة لم يراع منظموها الشروط والضوابط

الأمنية المنصوص عليها في هذه اللائحة، تعرض مخالفيها للمساءلة القانونية وفقاً للقوانين المعمول بها"

وقد جرم قانون العقوبات الأردني لسنة 1960 في المادة (165) منه التجمهر غير المشروع، بنصه على أن "عقوبة الاشتراك في تجمهر غير مشروع أو في الشغب، كل من اشترك في تجمهر غير مشروع، عوقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً أو بكلتا العقوبتين معاً. من اشترك في شغب عوقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً أو بكلتا العقوبتين معاً". كما تناولت المادة (80) من قانون العقوبات الفلسطيني لسنة 1936، عقوبة التجمهر غير المشروع، فقد نصت المادة على أن "كل من اشترك في تجمهر غير مشروع يعتبر أنه ارتكب جنحة ويعاقب بالحبس مدة سنة واحدة". وكذلك شددت العقوبة على أعمال الشغب، حيث نصت المادة (81) من القانون نفسه على أن "كل من اشترك في شغب يعتبر أنه ارتكب جنحة ويعاقب بالحبس مدة سنتين"

كما نص القانون نفسه على عقوبة الاستمرار في التجمهر، فقد نصت المادة (84) على أنه "إذا أعطي الإشعار بواسطة النفخ بالبوق أو الصفارة أو بإطلاق مسدس تنبعث منه إشارة ضوئية من الصنف المعروف "بفاري لايت"، وصدر الأمر بالتفرق إلى الأشخاص المشتركين في الشغب أو المتجمهرين بقصد إحداث الشغب، فكل من اشترك أو استمر على الشغب أو التجمهر عند إعطاء الإشعار أو صدور الأمر أو بعد مرور وقت معقول على ذلك، يعتبر أنه ارتكب جناية ويعاقب بالحبس مدة خمس سنوات".

بالإجمال يمكن القول بأن هناك مجموعة من القوانين على المستوى الوطني تنص وتحمي الحق في التجمع السلمي، وهناك بعض النصوص قد قيدت ممارسته عملياً، وعطلت وظائفه التي كفلتها الشريعة الدولية لحقوق الإنسان.

أبرز الانتهاكات التي يتعرض لها الحق في التجمع السلمي في مناطق السلطة الوطنية
لقد أكدت معظم التقارير الصادرة عن المنظمات المهتمة برصد ومراقبة حالة حقوق الإنسان في
مناطق السلطة الفلسطينية على تنوع وتعدد أشكال التعدي على الحق في التجمع السلمي ، وتم
رصد أبرز صور الانتهاكات التي تعرض لها حق التجمع السلمي بالآتي:

- فض تجمعات قائمة وتفريق المشاركين فيها
 - حظر إقامة تجمعات سلمية
 - حظر عقد اجتماعات خاصة لا تستوجب إشعار الجهات الرسمية
 - عدم توفير الحماية لحرية التجمع
 - استدعاء مشاركين في تجمعات سلمية أو احتجازهم أو اعتقالهم
 - الاعتداء بالضرب على مشاركين في تجمعات سلمية
- وينبغي التأكيد هنا أن النساء لا يتمتعن بحق مساوٍ للرجال في التجمع نتيجة قيود قانونية أو
واقعية (بسبب عدم التكافؤ في فرص التعليم والعمل، وعدم التساوي في توزيع الواجبات المنزلية،
والقيم الأبوية، والعنف على أساس النوع الاجتماعي)، هذه العقبات في طريق المشاركة النسائية في
الحياة العامة والسياسية، وفي إطار التطبيق العملي لهذه المشاركة، قد تنطوي على خطر جسدي
أو نفسي على النساء، يصل أحياناً إلى حد المضايقات والاعتداءات .
- التوصيات:

- ضرورة العمل على تشكيل لجنة قانونية وسياسية تضم المؤسسات الرسمية وغير
الرسمية المعنية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لتكون بمثابة الحارس لتنفيذ الحق
في التجمع السلمي.
- ضمان أن يتمكن كل فرد أو مجموعة من ممارسة حريات الاجتماع والتعبير وتكوين
الجمعيات من دون أي تمييز على أساس آرائه أو أصوله أو جنسه أو دينه، إلخ.

- المصادقة والتنفيذ للأحكام الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونظام روما الأساسي الذي أسس المحكمة الجنائية الدولية.
- إصلاح قواعد تطبيق القانون رقم (12) لسنة 1998 المعني بالاجتماعات العامة والمواد السارية في غزة والضفة الغربية المرتبطة بالاجتماعات في قانون العقوبات لعامي 1936 و 1960 لكي تصبح متوافقة مع القانون الدولي.
- اعتماد قواعد واضحة، مفصلة وملزمة لاستخدام القوة ضد المتظاهرين، بالتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية حول استخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي تطبيق القوانين، وكذلك تدريب سلطات إنفاذ القانون على استخدام القوة وأسلحة مكافحة الشغب وفقاً لذلك.
- التعجيل في إجراء تحقيقات سريعة، مستقلة وحيادية في حالة الشكوى أو ورود معلومات حول انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان على يد سلطات إنفاذ القانون في إطار عمليات حفظ النظام و معاقبة المسؤولين وتمكين الضحايا من الانتصاف وضمان عدم التكرار. ولهذه الغاية، السعي إلى وضع آلية مستقلة للمراقبة والتحقيق في ممارسات قوات الأمن.
- تنفيذ ما تم الاتفاق عليه ضمن اتفاق القاهرة 2011، بأسرع وقت ممكن ، والعمل على وقف سلسلة الممارسات من طرفي الانقسام لتمهيد الطريق أمام تطبيق ما تم الاتفاق عليه ، ومن خلال مشاركة ورقابة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

المراجع:

- [1] مجلس حقوق الإنسان. قرار رقم 16/21، صادر في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2012 حول حرية التجمع السلمي وتكوين جمعيات.
- [2] قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية ايغا مولنار مقابل هنغاريا. صادر في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2008، الفقرة 42.
- [3] تقرير الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان (A/61/312)، بتاريخ 5 أيلول/سبتمبر 2006، الفقرة 76. حول شرعية الاحتجاج الاجتماعي السلمي، انظر تقرير لجنة الدول الأميركية حول وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في القارتين الأمريكيتين (2011). الفقرتان 106 و129.
- [4] انظر دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مراقبة حرية التجمع السلمي (2011) متوفر على الرابط التالي: <http://www.osce.org/odihr/82979?download=true>
- [5] حول دور وسائل الإعلام في التجمعات، انظر دليل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بشأن حرية التجمع السلمي (2010)، وارسو، ط. 2، الفقرات 206-210، ص 98-100. الدليل متوفر على الرابط التالي: <http://www.osce.org/odihr/73405?download=true>
- [6] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الحق في التجمع السلمي في السلطة الوطنية الفلسطينية، يوليو 2014 - أكتوبر 2015.
- [7] علاونة، ياسر، الحق في التجمع السلمي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، الواقع والتطلعات، سلسلة تقارير خاصة رقم (76)، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2012.
- [8] الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، حرية التجمع تحت التهديد، كوبنهاجن، نوفمبر 2014

الانقسام الفلسطيني وأثره علي السلم الاهلي والعدالة الاجتماعية

جمعية العطاء الخيرية والمركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات

بيت حانون - بيت لحم

مقدمة

لا زال الانقسام في المجتمع الفلسطيني يتزايد من عام لأخر حيث انه في الآونة الاخيرة يعاني المجتمع الفلسطيني من توسع في فجوة الانقسام بالرغم من وجود آليات تدخل من قبل الوفود الدولية والاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. ويواجه قطاع غزة والضفة الغربية مجموعة من الازمات المتشابكة والمعقدة التي تعود تاريخيا لبداية الاحتلال الاسرائيلي وأخذت انمطا جديدة منذ الانقسام في عام 2007 الذي ساهم في ادخال غزة والضفة في خضم الصراعات السياسية والازمات الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد ادي الانقسام لانعكاسات حادة علي معظم الفئات الاجتماعية التي تضاعفت اعبائها وهذا يسوقنا الي السؤال الرئيسي ما هو اثر الانقسام الفلسطيني علي السلم الاهلي والعدالة الاجتماعية في فلسطين؟ وتكمن اهمية الورقة في قياس اثر الانقسام علي السلم الاهلي واهمية مبدأ السلم الاهلي والعدالة الاجتماعية وقياس أثرها علي المجتمع الفلسطيني .

اهداف الورقة البحثية

- رصد الدور الفعلي للمؤسسات الاهلية والقوي الاجتماعية في انهاء الانقسام
- اهمية مبدأ السلم الاهلي والعدالة الاجتماعية وقياس أثرها
- تسليط الضوء علي المشاكل التي أثرت علي النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي
- تعزيز فكرة المواطنة الاساسية

تقسيم الدراسة :- ثلاثة محاور

- الانقسام الفلسطيني
- الانقسام وتأثيره علي مدينة بيت حانون ومدينة بيت لحم

● سبل تقليل اثار الانقسام علي المنطقتين

خلاصة الورقة:

بالرغم مما عاناه المجتمع الفلسطيني من الاحتلال الطويل علي فلسطين ومن تحديات سياسية واجتماعية وثقافية كبيرة بعد عام 2006 الا ان التحدي الذي يشهده غزة والضفة اليوم خاصة بعد احداث الانقسام فقد فتحت الباب علي مصراعيه ليكشف عن ازمة حقيقية يعاني منها المجتمع الفلسطيني ومستقبل القضية فاصبح علي صناع القرار في غزة والضفة ان يضعوا خططا واقعية تصنع معالجات اساسية لهذه الازمات وتأتي في مقدمة اخطر هذه التحديات هي تحديات المجتمعية والفشل الكبير الذي شهدته مشاريع وبرامج السلم الاهلي في فلسطين.

يجدر بنا الرجوع الي عام 2006 الذي حدث فيه الانقسام واعتباره حدثا مفصليا حيث ساهم الانقسام في تحويل القضية الفلسطينية الي مسرح لتنازع الحزبي بدل ان تكون قضية تحرر من الاحتلال فتلك الطامة الكبرى ويكون عندها من أهم المخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهذه المخاطر تدمر القضية الفلسطينية نفسها وتحويل مسارها الي أدوات لخدمة المصالح الخاصة بالحزب بدل ان تكون تقدم المصلحة الوطنية علي جميع المصالح وذهاب الاقتصاد الفلسطيني الي الحضيض.

لقد تزايدت أعداد المهاجرين من الشباب والعائلات بعد فقدانهم الامل وعدم قدرتهم على تحقيق أحلامهم وخططهم التنموية، الامر الذي يخدم المشروع الصهيوني، ويعزز الاستمرار في جحيم الفوضى وانعدام الامن وعدم الاستقرار. كما أحدث الانقسام اختلالات في المنظومة الاجتماعية والثقافية والقيمة وطالت ايضاً شبكات العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتفكيك في المؤسسات الحكومية وتحويل الديمقراطية الي سياسة المحاصصة وجر القضية الفلسطينية الي الانهيار في سياسية الخارجية وتمزق الهوية الوطنية.

نتائج :

- خلفت أزمة السلم الاهلي مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية أدت الي اتساع رقعة الانقسام وأثر علي النسيج المجتمعي برمته.
- ساهم الانقسام في ظهور الظواهر السلبية مثل التفكك الاسري والبطالة والهجرة والفقر والقصور في تقديم الخدمات التعليم والصحة.
- هناك قصور واضح في أدوار المؤسسات الاهلية والشخصيات القيادية في تعزيز السلم الاهلي في المجتمع الفلسطيني
- قلة البرامج والمبادرات والحملات التي تعزز السلم الاهلي والعدالة الاجتماعية
- غياب دور المرأة في المصالحة والسلم الاهلي.
- قلة وعي الجمهور بأهمية السلم الاهلي والعدالة الاجتماعية.
- خلو المناهج الدراسية من مواضيع السلم الاهلي والعدالة الاجتماعية.

توصيات :-

ان عملية رأب الصدع بين الضفة وغزة من أجل تعزيز التعايش السلمي الذي يقضي بدوره الي توطيد السلم الاهلي والمجتمعي من أجل ايجاد اطار عام وأساسي متماسك لإعادة هيكليّة المجتمع الفلسطيني وبناءه من جديد وأبرز ما يتطلبه تحقيق التعايش السلمي وتثبيت أركان السلم الاهلي من خلال:

- ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني بعدالة ودون تمييز وانحياز.
- اشراك المرأة في عملية صنع السلام ومنحها دورا فعالا المرأة في المشاركة السياسية والسلم الاهلي.
- تدعيم السلم الاهلي وتمكين المؤسسات المجتمعي المدني باعتبارها خير وسيط وحامل لقيم المواطنة والمدنية والتعايش والسراقة الكاملة بين المؤسسات الضفة وغزة لترسيخ التضامن والتعايش والسلم الاهلي.

- تفعيل الدور الهام لمؤسسات المدنية في ايجاد بيئة مؤتية لتعزيز وترسيخ قيم المصالحة والسلم الاهلي في المجتمع الفلسطيني.
- تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية لقدرات المرأة والشباب علي مختلف الصعد ودمجها في الأنشطة المجتمعية التصالحية.
- تفعيل دور المؤسسات القادرة علي اثاره مسالة تعزيز انهاء الانقسام بين شقي الوطن.
- استمرار تنظيم مبادرات رافضة للانقسام ودعم المصالحة علي ان تتزامن بين غزة والضفة.
- استمرارية المطالبة بإنهاء الانقسام.
- تنظيم حملات محددة عبر مبادرات واضحة المعالم تلزم الاحزاب السياسية.
- تبني برامج تساعد في تحقيق تعزيز السلم الاهلي والعدالة الاجتماعية .

إستراتيجية مؤسسات المجتمع المدني لمتطلبات السلم الأهلي والوحدة المجتمعية

جمعية الغد المشرق لأبناء البلد والمركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية

خانيونس - الخليل

مقدمة:

هذا ملخص للورقة بحثية حول إطلاق توائم إستراتيجية مؤسسات المجتمع المدني لمتطلبات السلم

الأهلي والوحدة المجتمعية، حيث تضمنت الورقة ثلاثة محاور:

- السلم الأهلي والوحدة المجتمعية في فلسطين

- علاقة المؤسسات بالسلم الأهلي والوحدة المجتمعية

- تعزيز إستراتيجية المؤسسات اتجاه السلم الأهلي والوحدة المجتمعية

أدوات البحث

- ستة أنشطة مركزة (ثلاثة في قطاع غزة وثلاثة في الضفة الغربي)

- استطلاع رأي لعدد عشرين من مؤسسات المجتمع المدني (10 في الضفة و10 في غزة)

استعراض المحاور:

المحور الاول: السلم والوحدة المجتمعية في فلسطين:

عبر تاريخ القضية الفلسطينية الطويل والمعاصر كان الفلسطينيون بمختلف فئاتهم يتفقون ولو بشكل غير رسمي على قواعد ثابتة وقوية تحافظ على السلم الأهلي والوحدة المجتمعية الفلسطينية وكانت جميع القوى السياسية الفلسطينية والعشائرية والقيادات المجتمعية تعتبر ذلك صمام الأمام للوصول الفلسطينيين الى الاستقلال الوطني وبناء دولتهم الديمقراطية ولكن في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية والناجمة عن الانقسام السياسي والفكري والجغرافي بين الفلسطينيين منذ سنوات عديدة والذي اثر بشكل سلبي على السلم الأهلي وأبعدنا كثيرا عن الوحدة المجتمعية كما اثر سلبا على حياة الإنسان الفلسطيني اقتصاديا واجتماعيا ومؤسساتيا وتراجعت أولوية القضية الفلسطينية عند العرب ورأسي السياسات في العالم.

المحور الثاني: علاقة المؤسسات بالسلم الأهلي والوحدة المجتمعية

رغم الانقسام السياسي والجغرافي والنتائج عن خلافات سياسية فكرية بين الأحزاب والقوى الفلسطينية والذي أثر سلباً على علاقة المؤسسات الفلسطينية والأهلية، إذ تساقط عدد كبير من المؤسسات مع هذا الانقسام وتبنت مجموعات أخرى وجهات نظر طرفي الانقسام في حين واصلت عدد من المؤسسات من مواصلة العمل لإعادة بناء المجتمع المدني من جديد وزيادة تأثيره نحو العمل الجاد إلى إنهاء هذا الانقسام وبناء الوحدة المجتمعية والسلم الأهلي من جديد ولكن ذلك يحتاج إلى جهد أكبر وتفاعل أقوى للوصول إلى هذا الهدف .

المحور الثالث: تعزيز إستراتيجية المؤسسات اتجاه السلم الأهلي والوحدة المجتمعية

ولتعزيز إستراتيجية المؤسسات اتجاه السلم الأهلي والوحدة المجتمعية قام المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية في الخليل وبالشراكة مع جمعية الغد المشرق لأبناء البلد في وخانيونس وبالتعاون مع عشرون مؤسسة قاعدية في الضفة الغربية وغزة بإطلاق مبادرة إستراتيجية لمؤسسات المجتمع المدني لمتطلبات السلم الأهلي والوحدة المجتمعية، وبعد نقاشات مطولة وأنشطة مركزة بين الشركاء تم التوصل إلى الميثاق الاستراتيجي وهو يعتبر من أهم الاستراتيجيات التي قد تعيد الدور الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني في إعادة الوحدة المجتمعية والسلم الأهلي.

الميثاق الاستراتيجي:

وكجهد من مؤسستين إحداهما في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة وبمشاركة مباشرة لعشرين من المؤسسات القاعدية التي تؤمن بإنهاء حالة الانقسام السياسي جاء إطلاق هذا الميثاق الذي يتضمن البنود التالية:

1. مؤسسات المجتمع المدني الشريكة في الضفة الغربية وقطاع غزة من المؤسسات الفاعلة والنشطة مجتمعياً والتي لها إسهامات وتأثير واسع في مجتمعاتها وفي التغيير نحو حياة اقتصادية واجتماعية وسياسية أفضل.

2. تعتبر مؤسسات المجتمع المدني الشريكة في المشروع من المؤسسات المتعددة الثقافات و الأفكار التي تسعى منذ زمن لتعزيز الفرص في إيجاد حل سياسي و اجتماعي لحالة الانقسام السياسي و الجغرافي و الذي يعتبر من أكثر الفترات صعوبة في تاريخ القضية الفلسطينية.
3. مؤسسات المجتمع المدني والأهلي والمؤسسات القاعدية والتي واكبت الانقسام السياسي والجغرافي تساق بعضهما مع هذا الانقسام دون الاعتبار لأهمية دورها في تحسين واقع مجتمعاتها وتناست انها مؤسسات مجتمعية خدماتي لا علاقة لها بشكل مباشر في البعد السياسي وعليها دور استراتيجي في إعادة العمل على مفهوم الوحدة الوطنية في ظل الظروف والمتغيرات السياسية العالمية التي تستهدف القضية الفلسطينية.
4. مؤسسات المجتمع المدني الشريكة تسعى منذ سنوات طويلة للعب دور فاعل في بناء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وعاصمتها القدس الشريف ،كما عملت بشكل فاعل للحد من تأثير الانقسام السياسي على لمجتمع الفلسطيني كمدخل الى الوصول الى هدفها الأساسي بالشراكة نحو بناء دولة فلسطينية عصرية.
5. تسعى منظمات المجتمع المدني في العمل على معالجة الانقسام السياسي وإعادة الوحدة الوطنية وليست على معالجة آثار الانقسام السياسي لان ذلك يطيل أمد هذا الانقسام الأسوأ في تاريخ الشعب الفلسطيني.
6. ترى مؤسسات المجتمع المدني ان لها دور استراتيجي في رفع وعي المواطنين والصامتين في مجتمعاتها على أهمية الشراكة للوصول للسلم الأهلي والوحدة الوطنية تمهيداً للوصول الشعب الفلسطيني الى دولة مستقلة.
7. تدعو مؤسسات المجتمع المدني الشريكة الأطراف الرسمية والموقعة لاتفاقات المصالحة والوحدة المجتمعية الى احترام هذه الاتفاقيات لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني والتفرغ للقضية الوطنية الأم وهي دولة فلسطينية مستقلة حسب قرارات الشرعية الدولية وعاصمتها القدس الشريف.
8. تدعو مؤسسات المجتمع المدني الشريكة القيادات الفلسطينية السياسية و الدينية و المجتمعية الى العمل سويا من أجل وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني في شطري الوطن من خلال الدعوة

الى استكمال محادثات الوحدة الفلسطينية و التي جرت في أماكن متعددة من العالم (الرياض، القاهرة، و غزة).

9. تعتبر مؤسسات المجتمع المدني الشريكة أن تبني خيار السلم الأهلي و الوحدة الوطنية هو الخيار الوحيد الذي يضع حدا لمعاناة الشعب الفلسطيني.

10. تدعو مؤسسات المجتمع المدني القيادات السياسية في الضفة الغربية و غزة الى فتح افاق حوار فعال و ايجابي و وضع مصالح الشعب الفلسطيني العليا للوصول الى المصالحة الوطنية.

11. تدعو المؤسسات الشريكة في المشروع جميع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية الى العمل الجاد لحث صناع القرار على تبني خيار الوحدة السياسية و المجتمعية كخيار استراتيجي فلسطيني.

12. تدعو مؤسسات المجتمع المدني جميع القيادات الفلسطينية الى التوحد في رفض صفقة القرن التي تحاول بطرق شتى الى إنهاء القضية الفلسطينية.

13. تركز مؤسسات المجتمع المدني الشريكة على أهمية الإجماع حول الثوابت الفلسطينية التي يجمع عليها جميع أبناء الشعب الفلسطيني و خاصة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية و ترى مؤسسات المجتمع المدني أن لا بديل مطلقا هن هذا الخيار.

14. تؤكد مؤسسات المجتمع المدني على أهمية حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم التي هجروا منها و لا بدائل عن هذا الخيار و الذي أكدته الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين

15. الحوار الفعال و المفاوضات المباشرة هي الطريق السليم والصحيح و الوحيد للوحدة الفلسطينية و إنهاء حالة الانقسام السياسي.

16. ترى مؤسسات المجتمع المدني أن مدخل المصالحة يجب أن يكون في تعزيز المصالحة الداخلية أولا كمدخل للمصالحة الفلسطينية بشكل عام.

17. ترى مؤسسات المجتمع المدني أن مشاركة جميع القوى السياسية و المجتمعية و الوطنية في النقاشات المتعلقة بالمصالحة و الوحدة الوطنية تخدم مفهوم السلم الأهلي الفلسطيني.

18. تدعو مؤسسات المجتمع المدني جميع القوى الفلسطينية الى وقف التراشق الإعلامي من خلال منصات الإعلام المختلفة.

المؤسسات الشريكة في المشروع

المؤسسات في غزة	المؤسسات في الضفة / القدس	
1	مؤسسة بسمة أمل لرعاية مرضى السرطان / غزة والقدس	
2	جمعية العطاء الخيرية / شمال غزة	المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات / بيت لحم
3	جمعية الغد المشرق لأبناء البلد / خانيونس	المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية / الخليل
4	جمعية الفردوس لتنمية المرأة والطفل / دير البلح	المنتدى التنويري الثقافي الفلسطيني / نابلس
5	المركز العربي ناشط / غزة	مركز اعلام حقوق الانسان والديمقراطية "شمس" / رام الله
6	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون / رفح	الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون "استقلال" / رام الله
7	جمعية المتحدين الثقافية الاجتماعية / رفح	مؤسسة زمام فلسطين / نابلس
8	جمعية زينة التعاونية / شمال غزة	إرادة - الحاضنة الأولى لسيدات الأعمال في فلسطين / الخليل

9	جمعية بنيان للتنمية المجتمعية / خانيونس	جمعية نساء عربيات من أجل القدس / القدس
10	فارس العرب للتنمية والأعمال الخيرية / غزة	مؤسسة بيت بيوت / رام الله
11	المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات / غزة	مركز شاهد لحقوق المواطن والتنمية المجتمعية / نابلس
12	جمعية الخريجات الجامعيات بقطاع غزة / غزة	مؤسسة الرؤيا الفلسطينية / القدس
13	جمعية تطوير الأسرة الخيرية / شمال غزة	مؤسسة حوار للتنمية المجتمعية / رام الله
14	جمعية الملتقى التربوي الخيري / النصيرات	جمعية الرازي للثقافة والمجتمع / القدس
15	الهيئة الأهلية لرعاية الأسرة / غزة	جمعية بذور للتنمية والثقافة / نابلس
16	جمعية الشباب والبيئة / دير البلح	أصدقاء الرؤية المجتمعية / جنين
17	جمعية أمجاد للابداع والتطوير المجتمعي / غزة	جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية / طولكرم







Gaza, Palestine

















Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية

 Palthink  Info@palthink.org  +972 8 2822005  غزة - فلسطين

 Youtube/palthink  twitter/palthink  www.palthink.org

LINKING KNOWLEDGE WITH PROSPERITY